



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دراسة وتحليل مسار السياسة النقدية والمالية في ظل تذبذب الإيرادات النفطية في العراق للمدة (1990-2022)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى كجزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالب

باقر كامل عبد السادة الزيايدي

بأشراف

أ.م. د. هيدر حسين عذافة الجابري



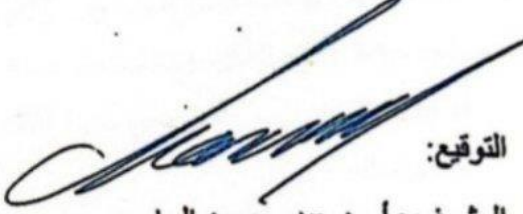
((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ
لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة: من الآية 188)

توصية المشرف

اشهد بأن اعداد هذه الرسالة للطالب (باقر كامل عبد السادة الزياي) والموسومة (دراسة وتحليل مسار السياسة النقدية والمالية في ظل تدبذب الايرادات النفطية في العراق للمدة 1990-2022) قد جرت تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت.



التوقيع:

المشرف : أ.م.د. حيدر حسين الجابري

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

التاريخ : 2024 / ٨ / ٨

توصية السيد رئيس القسم

بناء على الاقرار اعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م.د. حيدر حسين الجابري) أرشح هذه الرسالة للمناقشة ، لدراستها وبيان الرأي فيها.



التوقيع :

رئيس القسم : أ.م.د. رزاق نياي الناشي

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : 2024 / 7 / 8

إقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة بـ(دراسة وتحليل مسار السياسة النقدية والمالية في ظل تذبذب الإيرادات النفطية في العراق للمدة 1990-2022) لطالب/الدراسات العليا الماجستير (باقر كامل عبد السادة الزياي) قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المتنى, قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية, وقد اصبحت بأسلوب علمي سليم من اللفاظ والتعبير اللغوي والنحوي, وانها صالحة للمناقشة ولأجله وقعت.


التوقيع:

الاسم: أ.د. عزيز حميد علي

التاريخ: ٧ / ٧ / 2024

الإهداء

إلى الصادق الامين اشرف الخلق اجمعين (سيد البشرية محمد صلى الله عليه واله وسلم)
إلى أمام الهدى علي المرتضى (عليه السلام)

إلى من أحمل اسمه بكل فخر..... (أبي)
إلى ملهمة الصبر.... وبوجودها كبرت وعليها اعتمدت ... إلى أغلى الأحبة (أمي)

إلى سندي في الحياة... .. إلى من أشدد بهم أزري..... (أخوتي)
إلى شموع حياتي ونور عيني..... (أخواتي)

لكل هؤلاء

(أهدي هذا الجهد المتواضع)

الباحث

باهر

شكر وامتنان

الحمد لله الذي علم بالقلم والصلاة على نبيه الاكرم وعلى اله مفاتيح النور والهدى وسلم

أما بعد...

ف... لا يسعني وأنا إنهي متطلبات رسالتي إلا أن أسجد لله شكراً وأحمده حمداً يليق بجلال وجهه فله الحمد على عظيم نعمه وكرمه .وبعد حمد الله ومن باب الامتنان والعرفان أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل (حيدر حسين الجابري) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة الذي كانت له بصمة في كل موطن من مواطن الرسالة وكثيراً ما كان يجيبني عن استفساراتي.. فجزاه الله عني كل خير ..وأسأل الله دوام التوفيق له.

كما أتقدم بالشكر إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة بالسيد العميد المحترم والى السيدين المعاون العلمي والمعاون الاداري المحترمين لدعمهم ورعايتهم الأبوية لطلبة الدراسات العليا طيلة مدة الدراسة.

وكل الشكر والتقدير إلى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (أ.م.د. رزاق ذياب الناشي) المحترم وإلى كل التدريسيين أساتذتي وآبائي في قسم العلوم المالية والمصرفية الذين أضاءوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

والشكر موصول إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيكون لهم من آراء وملاحظات في إثرائها ...

.ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل زملائي واخوتي في الدراسات العليا واسأل الله دوام التوفيق لهم ..واشكر كل من ساهم في تزويدي بمعلومة وتقديم نصيحة ، من أساتذة وإخوان وزملاء . . . واعتذر ممن لم اذكر اسمه سهواً فلكم مني جميعاً ...كل الاحترام والتقدير ...

الباحث

بأقر

المستخلص

يعد التحدي الكبير الذي يواجه الدول النفطية، بما في ذلك العراق، هو التقلبات في أسعار النفط الخام والاييرادات المالية المتأتية من ذلك، مما يؤثر سلبيًا على عمليات التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، نتيجة اعتمادها بصورة اكبر على المورد النفطي. لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس يتمحور حول استجابة الانفاق العام لتقلبات الايرادات النفطية، اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها(امكانية المتغير المتمثل بالاييرادات النفطية احداث تأثير ايجابي في مسار تطور الايرادات العامة والنفقات العامة كمتغيرات مالية من جهة وسعر الصرف وعرض النقد كمتغيرات نقدية من جهة اخرى خلال مدة الدراسة من (1990-2022)، بناء على ذلك يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وتأثيره على الانفاق العام في العراق، والسعي الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، واستخدمت الدراسة النموذج القياسي (ARDL) الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews12) ، ولخصت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها انه اتضح من نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك عدم وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من المتغير المستقل (الاييرادات النفطية)باتجاه المتغيرين التابعين(عرض النقد، الايرادات العامة) ووجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل باتجاه المتغيرين التابعين(سعر الصرف، النفقات العامة)، وتوصي الدراسة ان من الضروري التنويع في مصادر الايرادات العامة غير النفطية وتنشيط عمل القطاعات الانتاجية الاخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات الاخرى في العراق للاستفادة من موارد تلك القطاعات في تمويل الموازنات العامة وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل اساس.

أولاً: قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الإهداء
	شكر وتقدير
أ	المستخلص باللغة العربية
ب-د	قائمة المحتويات
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الأشكال
9-1	المقدمة والخطوات الأساسية للدراسة
1	المقدمة
3	منهجية الدراسة
3	أولاً: أهمية الدراسة
3	ثانياً: مشكلة الدراسة
3	ثالثاً: فرضية الدراسة
4	رابعاً: أهداف الدراسة
4	خامساً: حدود الدراسة
4	سادساً: هيكلية الدراسة
6-11	سابعاً: الدراسات السابقة
11-51	الفصل الأول السياسة النقدية والمالية في ظل تذبذب الإيرادات النفطية (تأصيل نظري)
11	تمهيد
12-24	المبحث الأول (السياسة النقدية)
12	أولاً: مفهوم السياسة النقدية وتطورها
13	ثانياً: أهداف السياسة النقدية
14	ثالثاً: مؤشرات السياسة النقدية
19	رابعاً: أدوات السياسة النقدية
25-38	المبحث الثاني (السياسة المالية)
25	أولاً: مفهوم السياسة المالية
25	ثانياً: سمات السياسة المالية
26	ثالثاً: أهمية السياسة المالية
26	رابعاً: السياسة المالية وفقاً لآراء المدارس الاقتصادية
31	خامساً: أهداف السياسة المالية
33	سادساً: أدوات السياسة المالية
39-51	المبحث الثالث

	(الاييرادات النفطية)
39	اولاً: مفهوم الايرادات النفطية
40-4q2	ثانياً: خصائص الايرادات النفطية واهميتها
42	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الايرادات النفطية
43	رابعاً: انواع اسعار النفط الخام
45	رابعاً: العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط الخام
54-92	الفصل الثاني (السياسة النقدية والمالية في ظل تقلب الايرادات النفطية في العراق)
53	تمهيد
54-72	المبحث الأول (السياسة النقدية في العراق)
54	اولاً: واقع السياسة النقدية في العراق (1990-2003)
54	ثانياً: تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (1990_2002)
59	ثالثاً: تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2003_2022)
68	رابعاً: تحليل واقع سعر الصرف في العراق للمدة (1990_2002)
69	خامساً: تحليل واقع سعر الصرف في العراق للمدة (2003_2022)
73-83	المبحث الثاني (السياسة المالية في العراق)
73	اولاً: السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2003)
73	ثانياً: تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (1990_2002)
75	ثالثاً: تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2003_2022)
78	رابعاً: تطور النفقات العامة في العراق للمدة (1990_2002)
81	خامساً: تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2003_2022)
84-92	المبحث الثالث (الاييرادات النفطية في العراق)
84	تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي (1990-2022)
87	اولاً: تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (1990-2002)
89	ثانياً: تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2003_2022)
95-132	الفصل الثالث السياسة النقدية والمالية في ظل تذبذب الايرادات النفطية في العراق للمدة (1990-2022)
94	تمهيد :
95-105	المبحث الأول التأصيل النظري للنماذج القياسية المستخدمة
95	التأصيل النظري للنماذج القياسية المستخدمة
95	اولاً: طرق التحليل الاحصائي (الانحدار البسيط)
96	ثانياً: اختبار سكون السلاسل الزمنية
98	ثالثاً: طرق تحديد استقرارية السلاسل الزمنية
101	رابعاً: اختبار التكامل المشترك
102	خامساً: تحديد مدة الابطاء المثلى

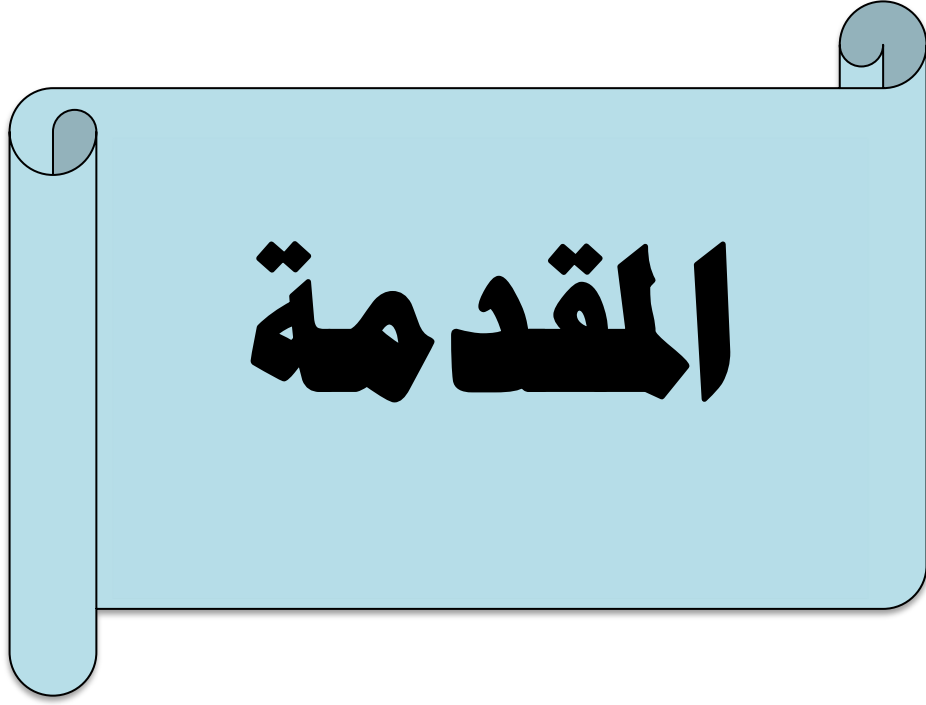
104	سادساً: نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)
132-105	المبحث الثاني
106	اولاً: توصيف المتغيرات الاقتصادية للنموذج
107	ثانياً: نتائج الاختبارات الاحصائية للمتغيرات
108	ثالثاً: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية محل البحث
112	رابعاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك
118	خامساً: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر
134-137	الاستنتاجات والتوصيات
134	اولاً: الاستنتاجات
136	ثانياً: التوصيات
193-156	المصادر والمراجع
I	المستخلص باللغة الانكليزية

ثانياً: قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	ت
58	عرض النقد (M2) في العراق للمدة (1990_2002)	1
63	عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2003_2022)	2
68	اسعار الصرف في العراق للمدة (1990_2002)	3
70	اسعار الصرف في العراق للمدة (2003_2022)	4
74	الايرادات العامة في العراق للمدة (1990_2002)	5
77	الايرادات العامة في العراق للمدة (2003_2022)	6
80	النفقات العامة في العراق للمدة (1990_2002)	7
83	النفقات العامة في العراق للمدة (2003_2022)	8
88	الايرادات النفطية في العراق للمدة (1990-2002)	9
91	الايرادات النفطية في العراق للمدة (2003_2022)	10
109	الوصف الاحصائي للمتغيرات (2003_2022)	11
110	نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF)	12
110	نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (P.P)	13
112	التقدير الاساس (ARDL) لدالة سعر الصرف	14
113	اختبار الحدود (Bound test)	15
114	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	16
114	نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	17
115	نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة سعر الصرف	18
117	التقدير الاساس (ARDL) لدالة عرض النقد	19
118	اختبار الحدود (Bound test)	20
119	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	21
119	نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	22
120	نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة عرض النقد	23
122	التقدير الاساس (ARDL) لدالة الايرادات العامة	24
124	اختبار الحدود (Bound test)	25
125	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	26
125	نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	27
126	نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة الايرادات العامة	28
128	التقدير الاساس (ARDL) لدالة النفقات العامة	29
129	اختبار الحدود (Bound test)	30
130	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	31
130	نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	32
131	نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة النفقات العامة	33

ثالثاً: قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	ت
58	تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (1990_2002)	1
65	تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2003_2022)	2
69	تطور اسعار الصرف في العراق للمدة(1990_2002)	3
71	تطور اسعار الصرف في العراق للمدة(2003_2022)	4
75	نسبة اجمالي الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (1990_2002)	5
78	نسبة اجمالي الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (2003_2022)	6
80	نسبة اجمالي النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (1990_2002)	7
83	نسبة اجمالي النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (2003_2022)	8
89	معدل نمو الإيرادات النفطية في العراق للمدة (1990_2002)	9
92	معدل نمو الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2003_2022)	10
112	نموذج التباطؤ الامثل	11
116	المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي	12
118	نموذج التباطؤ الامثل	13
121	المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي	14
123	نموذج التباطؤ الامثل	15
127	المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي	16
129	نموذج التباطؤ الامثل	17
132	المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي	18



المقدمة

تعد السياستين المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي دولة، لأن تركيزها يشمل مراحل تاريخية مختلفة ونظراً للصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم والتي أدت إلى ظهور مشاكل اقتصادية خطيرة مثل الركود، والتضخم والركود التضخمي، وظهرت نظريات اقتصادية مختلفة، مما دفع مختلف مدارس الاقتصاد إلى معالجة هذه المشاكل من خلال الاعتماد على أدوات السياسة المالية والنقدية للتعامل مع آثار هذه الصدمات وتغيير هيكل السياستين من خلال دمج الفكر الاقتصادي في العصر الحديث، وتعتمد عليها جميع دول العالم لتحقيق أهدافها الاقتصادية النهائية، وخاصة فيما يتعلق بالإنتاجية وأصبحت قادرة على المنافسة. ونظراً لتقلبات أسعار النفط الخام العالمية الكبيرة التي تحدث بين الحين والآخر، فإن السوق النفطية العالمية تكون غير مستقرة، وهذا يؤثر سلباً على اقتصاديات الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، إذ إنها تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع النفط لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويواجه من يديرون السياسة النقدية و المالية تحدياً كبيراً في تغيير تلك السياسات، لأن حجم الإيرادات والنفقات العامة لا يحدد بناءً على النشاط الاقتصادي المحلي، بل يخضع للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها بواسطة واضعي السياسات الاقتصادية. إذ يعد الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات الريعية، إذ يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع النفط كمصدر رئيس للعملة الصعبة. وترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات على الاقتصاد العام، إذ يتوقف نمو الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية للدولة والنتائج المحلي الإجمالي على تذبذبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الذي بدوره يؤثر على الإيرادات النفطية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه التذبذبات مباشرة في إدارة الإنفاق العام من قبل الدولة، مما يجعل من الصعب تخفيضه. ولا يزال هناك جدل مستمر حول أسباب ودوافع تلك التقلبات، وبناءً على ذلك، تواجه الحكومة العراقية صعوبات كبيرة في إعداد الموازنة العامة للدولة، إذا حدث هنالك انخفاض في الإيرادات النفطية. ومن هنا تأتي ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية ودعم وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق التي تعاني من توقف شبه كامل في الوقت الحالي، والاستفادة منها في تمويل إيرادات الموازنة العامة، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على إيرادات قطاع النفط.

منهجية الدراسة

اولاً. اهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في أن العراق من الدول المنتجة للنفط والتي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على إيرادات القطاع النفطي، إذ لا بد من تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق ومدى تأثيره على البلاد، والجوانب الاقتصادية والمالية، وأهمية هذا البحث تظهر بوضوح في سياقه:

1. ما هي أهمية ودور الإيرادات النفطية وما تأثيرها على الاقتصاد العراقي؟
2. أهمية قضية النفط والسياسة المالية والنقدية، إذ إنها تعد من القضايا التي تهتم الدولة لما لها من أهمية كبيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أحادي الجانب، ويعتمد بشكل شبه كامل على إيرادات قطاع النفط لتمويل جزء كبير من الموازنة العامة والنتاج المحلي الإجمالي.

ثانياً. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بسؤال رئيس مفاده ما مدى استجابة السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للتذبذب في الإيرادات النفطية؟ وتتفرع من المشكلة الاساس جملة من المشاكل الثانوية يمكن اجمالها بالأسئلة الآتية:

1. تعد مشكلة تذبذب الإيرادات النفطية مشكلة عالمية وتسعى هذه الدراسة إلى دراسة أفضل السبل للاستفادة من قطاع النفط وإيراداته في مواجهة تقلبات الأسعار لتحقيق أفضل استفادة للاقتصاد العراقي من خلال دراسة السياسة المالية والنقدية.
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية تشير إلى استجابة السياستين المالية والنقدية في العراق لتذبذب الإيرادات النفطية طوال مدة الدراسة؟

ثالثاً. فرضية الدراسة:

انطلق البحث من فرضية مفادها (امكانية المتغير المستقل المتمثل بالإيرادات النفطية احداث تأثير ايجابي في مسار تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة كمتغيرات مالية من جهة وسعر الصرف وعرض النقد كمتغيرات نقدية من جهة اخرى خلال مدة الدراسة من (1990-2022)

رابعاً. هدف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

1. التعرف على أهمية القطاع النفطي وأثره على الاقتصاد العراقي وتوضيح تأثير تذبذب الإيرادات النفطية على السياسة المالية والنقدية في العراق.
2. بحث العوامل التي تؤثر على تذبذب الإيرادات النفطية.
3. تطبيق بعض المقاييس الإحصائية لقياس درجة استجابة السياسة المالية والنقدية في العراق لتذبذب الإيرادات النفطية.

خامساً. حدود الدراسة:

وتنقسم حدود الدراسة إلى ما يلي:

1. الحدود الزمانية: تمثلت بالبيانات الخاصة بالدراسة للفترة (1990-2022).
2. الحدود المكانية: دراسة حالة العراق.

سادساً. هيكل الدراسة:

لتحقيق اهدف الدراسة وفي اطار الحدود الموضوعية لها فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة فصول لغرض تحقيق أهدافها بالإضافة الى منهجية البحث و الدراسات السابقة التي تُمثل أداة ربط بين الجانبين العملي والنظري ، وقد ركز الفصل الاول على المدخل المفاهيمي للسياسة المالية والنقدية والسياسة النفطية وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول السياسة النقدية، في حين تضمن المبحث الثاني السياسة المالية، اما المبحث الثالث فقد تناول السياسة النفطية، اما الفصل الثاني فهو مقسم ايضاً لثلاثة مباحث ،اذا تناول المبحث الاول تحليل السياسة النقدية اما المبحث الثاني فقد تناول الجانب التحليلي للسياسة المالية ،وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تناول تحليل واقع الإيرادات النفطية في العراق ، وفي المقابل تطرق الفصل الثالث الى الجانب الاحصائي والتطبيقي للدراسة والذي يتضمن التحليل القياسي لمدى استجابة السياسة المالية والنقدية من خلال ادواتهما في ظل

تذبذب الايرادات النفطية في العراق للمدة (1990-2022)، وتوصل الباحث الى جملة من استنتاجات الدراسة و اهم توصيات الدراسة.

الدراسات السابقة

لفهم الجوانب العلمية المختلفة لعنوان الدراسة لا بد من الرجوع إلى الجهود الكبيرة السابقة، إذ تناولت هذه الدراسات موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، منها:

أولاً. الدراسات المحلية:

1. دراسة (الزبيدي، رشا سالم جبار، 2014) رسالة ماجستير بعنوان (تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي العراق والجزائر والسعودية للمدة 1990-2010) :

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول، وتم التوصل إلى الاستنتاج الآتي: تعد مشكلة التضخم والبطالة من المشاكل الاقتصادية التي تعد أكثر خطورة لدى الكثير من الدول العربية ومنها العراق والسعودية والجزائر والتي لها تأثير سلبي على اقتصاد، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة البطالة في بعض الدول هو الأداء الاقتصادي الضعيف لهذه الدول، وعدم التنويع والاعتماد على مورد واحد وهو قطاع النفط، وارتفاع معدل التضخم في العراق في التسعينيات بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه والحروب وتوقف الصادرات لنفط الخام العراقي مما أدى إلى تراجع عائدات النفط العراقي، فضلاً عن تجميد أرصدة العملة الأجنبية العراقية في البنوك الأجنبية.

2. دراسة (الشريفي، شيماء عبد الهادي حسين، 2016) رسالة ماجستير بعنوان (اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة 2003-2014 دراسة مقارنة العراق والسعودية):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات والنفقات العامة لاقتصادي العراق والمملكة العربية السعودية وتوصلت إلى ما يلي: خلل في هيكل النفقات العامة نتيجة لزيادة التركيز على النفقات الجارية أكثر من الإنفاق الرأسمالي، وأن المحدد الرئيس للإنفاق هو عائدات النفط، وهو ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية لكل عراقي، والمملكة العربية السعودية، خلل في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلدين (العراق والسعودية) بسبب اعتمادهما على جانب واحد وهو قطاع النفط، مقابل تراجع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتعتمد الموازنة العامة لكلا البلدين، العراق والمملكة العربية السعودية، إلى

حد كبير على عائدات النفط، التي تتأثر بدورها بعوامل خارجية مثل أسعار النفط وعوامل داخلية مثل إنتاج النفط وحجم الصادرات، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والإيرادات والنفقات الحكومية في العراق والمملكة العربية السعودية.

3. دراسة (الهيتي ، محمد ، 2011)رسالة ماجستير بعنوان: أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول الخليج مجلس التعاون الخليجي للمدة (1980-2005):

هدفت الدراسة إلى إثبات فرضيتها (وجود علاقة موجبة بين تقلبات عوائد اسواق النفط وإداء الأسواق المالية في دول الخليج العربي ، فضلا عن الآثار المترتبة على متغيرات الاقتصاد الكلي فيها) والتحقق منها وذلك من خلال تحليل العلاقة بين اسواق النفط الخام واسواق المال الخليجية أهم ما توصلت اليه إنَّ العوامل الخارجية سواء كانت عوامل اقتصادية أم سياسية (النشاط الاقتصادي وعرض النقد وتقلبات اسعار النفط و سعر الصرف...) تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في إداء الأسواق المالية الخليجية ، كما توصلت الدراسة الى أن عوائد اسعار النفط الخام تؤثر ايجابيا في إداء الأسواق المالية الخليجية ، وإن ارتفاع أسعار النفط وعوائده يترك أثراً موجباً على كافة المتغيرات الاقتصادية وعلى إداء الأسواق المالية فيها عكس الاتجاه بالنسبة للأسواق المالية المتقدمة.

4. (بديوي, ماجدة باشي) رسالة ماجستير بعنوان : مسارات السياسة المالية ونمو عرض النقد في العراق, جامعة المثنى, 2022.

هدفت الدراسة إلى فهم الأحداث الرئيسية وتقييمها في مجال السياسة المالية للاقتصاد العراقي آثارها الوصفية والقياسية على متغيرات عرض النقود (M1، M2) ومناقشتها الآثار السلبية والإيجابية لهذا التأثير، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة خلق حالة من التنسيق والانسجام بين سياسة مالية ونقدية والحد من التضارب بينهما بما يخدم مصالح السياسة الاقتصادية بشكل عام، وهذا التنسيق هو من مسؤولية الدولة، ويقع هذا التنسيق على عاتق الدولة، والسياسة المالية يمكن أن تساهم بشكل مباشر في زيادة المعروض النقدي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، ومن الضروري العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة، والتركيز على مصادر أخرى غير النفط، إذ ستبقى موازنة الدولة غير متوازنة بشكل دائم بسبب تقلبات أسعار النفط المصدر الوحيد في العراق، ووضع الأدوات القانونية للتشريع، واصلاح النظام الضريبي في

العراق باعتباره مصدرا هاما، والحد من الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي من مصادر إيرادات الدولة، وتوسيع نطاق الضرائب وأنواعها والجهات المسؤولة عنها، وتوسيع المعرفة الضريبية من خلال وسائل الإعلام.

ثانياً. الدراسات الاجنبية:

1. دراسة (Rukavishnikova. a Baars، 2014) :**The Impact of Oil Price**

Fluctuations on Stock Performance of Clean Energy Companies"

"global study on a corporate level

تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء أسهم شركات الطاقة النظيفة" دراسة عالمية على

مستوى الشركات

اسلوب الدراسة يجمع أسلوب الدراسة بين المناهج الاستنباطية والاستقرائية إذ تم تطبيق الطريقة الكمية للتحليل. هدف الدراسة إيجاد علاقة بين تقلبات أسعار النفط وعوائد أسهم شركات الطاقة النظيفة. علاوة على ذلك ، يهدف البحث إلى استكشاف ما إذا كانت هناك اختلافات في الاعتماد على أسعار النفط بين المناطق الجغرافية المختلفة وبين القطاعات المختلفة. أهم ما توصلت اليه الدراسة أظهرت هذه الدراسة تأثيراً إيجابياً كبيراً على أسعار أسهم الطاقة النظيفة عندما يرتفع سعر النفط ، نظراً لأنه من المتوقع أن يرتفع سعر النفط في السنوات المقبلة ، فمن المتوقع أن يكون أداء شركات الطاقة النظيفة جيداً.

2. دراسة (Dasauki Awolaja، 2017) :**Asymmetric Oil Price Shocks and**

Stock Prices in Nigeria صدمات أسعار النفط غير المتكافئة وأسعار الأسهم في

نيجيريا

هدفت الدراسة الى التحديد التجريبي لآثار صدمات أسعار النفط على مؤشر أسعار أسهم NSE للنفط والغاز في نيجيريا على وجه التحديد ، كما حققت في وجود علاقة غير متماثلة بين صدمات أسعار النفط وأسعار الأسهم في نيجيريا أسلوب الدراسة تم استعمال نموذج (NARDL) وهو امتداد غير متماثل لأختبار التكامل المشترك القياسي) لحساب كل من التأثير غير المتماثل على المدى القصير والطويل لصدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية على

أسعار الأسهم في سوق الأسهم النيجيرية. توصلت الدراسة الى أنّ هناك أدلة قوية على وجود صلة بين مؤشر NSE للنفط والغاز اليه الدراسة وصدّات أسعار النفط ، وأنّ صدّات أسعار النفط الخام الإيجابية والسلبية لها تأثير ذي دلالة إحصائية على مؤشر NSE للنفط والغاز ، ومع ذلك فإنّ تأثير الصدّات الإيجابية والصدّات السلبية لأسعار النفط (Bad News) سيؤثر على الشركات المدرجة في NSE للنفط والغاز بطريقة مماثلة .

➤ تعقيب على الدراسات السابقة

تمت الاستفادة من بعض الدراسات السابقة في تكوين رؤية واضحة ودقيقة عن أثر تذبذب الإيرادات النفطية على أداء السياستين النقدية و المالية.

➤ اوجه الاختلاف بين الدراستين

1. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المدة المدروسة, إذ تغطي 32 سنة (1990-2022).

2. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث اختيار المتغيرات التابعة والمستقلة, إذ أنّ الدراسات السابقة اخذت اثر الإيرادات النفطية على جميع متغيرات السياستين النقدية و المالية اما الدراسة الحالية اخذت اثر الإيرادات النفطية على بعض متغيرات السياستين النقدية و المالية(عرض النقد، سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة) .

الفصل الأول

علاقة الإيرادات النفطية بالسياستين

النقدية والمالية

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: السياسة النقدية.

المبحث الثاني: السياسة المالية.

المبحث الثالث: الإيرادات النفطية.

تمهيد

يعد النفط واحداً من المتغيرات الاقتصادية المهمة في دول العالم كافة، إذ يؤدي النفط الخام دوراً مهماً وفعالاً في رسم الخارطة الدولية الاقتصادية والسياسية، ويوجد هناك سوق عالمية للنفط يتم تبادل السلع النفطية فيه ويكون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط الخام، إذ تشهد هذه السوق تنافس وتضارب في المصالح الاقتصادية بين الدول التي تنتج النفط ويكون هدفها الاساس تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وبين الدول التي تستهلك النفط الخام التي تهدف الى ضمان الامن النفطي لها عن طريق السيطرة على منابع النفط في كل الدول. وتعد السياسة النقدية والمالية من السياسات الاقتصادية المهمة التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي ومن ثم المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الازمات التي يمكن ان يتعرض لها وضمان تحقيق الديمومة الاقتصادية، إذ إن الدولة التي تعتمد على اليرادات النفطية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي يجعل من السياسة النقدية والسياسة المالية عرضة لمخاطر تذبذبات اليرادات النفطية، ولاسيما ان هذه اليرادات تتسم بالتقلبات وعدم الاستقرار من مدة الى اخرى وعلية تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وكما يلي :

المبحث الأول: السياسة النقدية اطار فكري ومفاهيمي.

المبحث الثاني: السياسة المالية اطار فكري ومفاهيمي.

المبحث الثالث: اليرادات النفطية اطار فكري ومفاهيمي.

المبحث الاول

السياسة النقدية اطار فكري ومفاهيمي

1.1.1 مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من الاجزاء الاساسية التي تُعطى أهمية كبيرة في مجال الأدب الاقتصادي، نظرًا للدور الفاعل الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهناك العديد من التعاريف للسياسة النقدية، ومن بينها نذكر:

1. عرفها (Robin Paul) : "إنها نوع من سياسة الاستقرار الاقتصادي التي تتضمن تعديلات في كمية النقد المتداول أو في أسعار الفائدة، أو كلاهما " (Robin، 2006:27) .
2. وتعرف السياسة النقدية : إنها تشمل جميع التدابير والتحركات المتعلقة بالنظام النقدي، سواء كانت ذات طابع نقدي أو غير نقدي، وتتضمن كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي (خلف وعيسى، 2019 :37)
3. كما عرفها kent : مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة كمية النقد المتداول بهدف تحقيق هدف اقتصادي معين مثل تحقيق الاستخدام الكامل"، يتضمن هذا المفهوم التوسع والانكماش في حجم النقود المتداولة لتحقيق أهداف محددة (مناحي،2012:109)
4. وعرفها الاقتصادي (Johansona) : تعد هذه الأداة المستخدمة من قبل البنك المركزي للتأثير على كمية النقد المتداول من خلال ضبطها بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (الخيكاني و الموسوي، 2015 :13).
5. كما عرفها الاقتصادي (G. Bash) : " على أنها ما تقوم به السلطات النقدية في تأثيرها بشكل كبير على حجم وتركيب الموجودات في القطاع غير المصرفي، بغض النظر عما إذا كانت تلك الموجودات تتمثل في النقد، أو الودائع، أو السندات الحكومية(الشاذلي، 2017:2)
6. عرفها Blider،Baumol :إنها النشاط أو الفعل الذي يتخذه أو يشرع في أداءه نظام الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي) إلى تغيير الوضعية المالية في السوق وهو يتم من خلال تغيير المعروض النقدي أو تحريك معدلات الفائدة أو كلاهما (الغالبي واخرون، 2021 :8)

7. ويقصد بالسياسة النقدية: بأنها إحدى السياسات الرئيسية التي يؤثر فيها السلطات النقدية

بانتظام على الاقتصاد السوقي، وتؤثر في وتيرة واتجاه النشاط الاقتصادي الشامل (1):

(M.Friedman،2000).

بناءً على المفاهيم الأساسية المقدمة حول السياسة النقدية، ويمكن تعريفها على إنها مجموعة من الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي عبر مجموعة من الادوات لتحقيق هدف معين.

1.1. أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار :

تسعى كل الدول الى التخلص التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود ان وجد وتصبح مهام السلطات النقدية احتواء تحركات مستوى الاسعار الى اقل مستوى لها (9: Ulrich،2004) ان اللجوء للسياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الاسعار يعني ان هنالك علاقة وثيقة بين مستوى الاسعار وعرض النقود مع ثبات العوامل الأخرى وقد اكد فريدمان) إنه من الصعب ضبط الاسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود وإنه لا توجد اي دولة في العالم تستطيع التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء الى خفض معدل الزيادة في كمية النقود. (الخيكاني والموسوي،2015:15)

2. تحقيق مستوى تشغيل كامل :

يُعرف مستوى العمالة الكاملة بأنه الاستخدام الكفوء للأيدي العاملة، ويساهم في تحقيق معدلات بطالة منخفضة. وتشارك مع السياسة المالية اذ تقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة الكساد والبطالة ويمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال زيادة الطلب الفعّال ونقل أسعار الفائدة مما يشجع على زيادة معدلات الاستثمار وانخفاض البطالة وزيادة الاستهلاك وزيادة الدخل(كاظم وناصر،2021:496-497).

3. تشجيع النمو الاقتصادي :

يعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، أو بمعنى آخر، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي. يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف المهمة التي تسعى إليها السياسات النقدية و السياسات الاقتصادية في معظم الدول(الخيكاني و العيساوي،2014:157).

4. تحقيق التوازن الخارجي :

هو تحقيق التوازن في الميزان التجاري، إذ تسعى السياسة النقدية عند حدوث عجز في الميزان التجاري إلى إيجاد وسائل لعلاج واستعادة التوازن من خلال ضبط سعر صرف العملة والكمية النقدية وسعر الفائدة(ابراهيم،2019:131). فإذا زاد الطلب على النقد عن الكمية المتوفرة، سيتسبب في نهاية المطاف في حدوث فائض خارجي نتيجة لانخفاض الأصول المالية المحلية والأجنبية وكذلك انخفاض الطلب على السلع والخدمات. وهذا الفائض بدوره سيؤدي إلى زيادة في الكمية النقدية من خلال تدفق الاحتياطي الأجنبي إلى الداخل، وهو جزء من السياسة النقدية(ناصر ومحمد،2021:128).

1.1. 3. أدوات السياسة النقدية

توضح مؤشرات السياسة النقدية الأهداف الاقتصادية التي ترغب السلطة النقدية، وهي البنك المركزي، في تحقيقها. تعتمد هذه الأهداف على أدوات السلطة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق هدفها الاساس الذي يتمثل في الحفاظ على مستوى الأسعار وقيمة العملة. من أجل توضيح الأدوات الرئيسية، ويتم تقسيمها إلى قسمين، وهما الأدوات الكمية غير المباشرة والأدوات النوعية المباشرة.

أولاً. الأدوات الكمية غير المباشرة :

هناك توليفة من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية وتتدرج ضمن هذه التشكيلة، ومن خلالها تعتمد هذه السلطات على قوى السوق. والقصد من ذلك هو أن تؤثر هذه الأدوات على متغيرات أخرى وتحقيق الأهداف المرغوبة يتم من خلال إتاحة دور هام لقوى السوق في هذا الشأن. وتتضمن هذه التصنيف أدوات مثل العمليات السوقية المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياط القانوني. (فهمي،2006: 15)وهي على النحو الآتي:

1. عمليات السوق المفتوحة

هي عملية دخول البنك المركزي إلى السوق المالي كبائع او مشتري لأوراق المالية بهدف التأثير على عرض النقد بالزيادة او النقصان من عرض النقد وبالتالي يزيد من مقدرة البنوك على خلق النقود وخفض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض كلف الإقراض وهذا يشجع المستثمرين على زيادة

الاستثمار وزيادة الدخل وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والعكس في حالة التضخم. (قنطجي، 2020: 272).

لقد استخدمت العديد من الدول الأوروبية هذه السياسة لأن لها تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الأسواق وتلعب دوراً في ضبط السياسة النقدية ومعالجة الأزمات المالية (Jan، 2006: 14)

2. سعر إعادة الخصم

يشار إلى تلك العملية التي يقوم بها البنك المركزي بشطب الأوراق المالية للبنوك التجارية بمعدل الخصم، بهدف الحصول على احتياطات نقدية جديدة يتم استخدامها لمنح القروض والائتمان للأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي (بشيشي و مجلخ، 2018: 4).

عند رغبة البنك المركزي في زيادة النقد المتاح، ينبغي أن يقوم بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع البنوك على اقتراض المزيد من البنك المركزي، وعليه زيادة قدرتها على التأثير على النقد المتداول. بالمقابل، في حال رغبة البنك المركزي في تقليل النقد المتاح، ينبغي أن يزيد سعر الفائدة الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يعيق قدرتها على اقتراض من البنك المركزي وعليه يقلل من قدرتها على إنشاء الائتمان (الافندي، 2018: 490).

3. نسبة الاحتياطي القانوني:

هي نسبة من إجمالي الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل نقود سائلة بعد فرض البنك المركزي عليها وفقاً لظروف معينة، وتعرف هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني، أصبحت أداة الاحتياطي القانوني أحد الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية، متمثلة في البنك المركزي، كوسيلة للحد من التضخم أو الكساد على الرغم من أن بدايتها كانت حماية المودعين من المخاطر التي تنتج وفقاً لسوء استخدام الأموال (مرسي، 2017: 496) إذ يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية عندما تمر البلاد بحالة تضخم اقتصادي، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني لتقليل قدرة البنوك التجارية على منح القروض، مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي وعليه تقليل التضخم. على العكس، عندما يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية عند وجود حالة كساد اقتصادي في البلاد، فإن هذه السياسة تعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يزيد من الاحتياطات المعدة للإقراض لدى البنوك التجارية، مما يزيد قدرتها على منح القروض والاستثمارات المالية، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض النقدي لتشجيع النمو الاقتصادي (شدهان، 2016: 523).

ثانياً. الأدوات النوعية المباشرة:

تهدف الأدوات الكمية غير المباشرة في سياسة النقد إلى التأثير على حجم الائتمان الإجمالي، ومع ذلك، قد تكون لهذا تأثير سلبي على بعض الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف تشجيعها أو تقليلها من الدولة، لذلك يستخدم البنك المركزي أدوات مباشرة ذات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس فقط على حجمه ويمكن تمثيل هذه الأدوات على النحو الآتي:

1. سياسة تأطير الائتمان تعنى بمراقبة نشاط البنوك التجارية والتأثير على الكتلة النقدية ومنح القروض من قبل البنك المركزي. تتضمن السياسة تحديد حدود لتطوير القروض التي تقدمها البنوك التجارية وتنفيذها السلطات النقدية وفقاً للخطة الإدارية المباشرة وتحديد النسب المحددة خلال العام (بركاني، 2017: 167).

2. تحديد هامش الاقتراض يشير إلى النسبة المئوية لقيمة الأوراق المالية التي يقدمها البنك التجاري كقروض للمستثمرين. هدف تحديد هامش الاقتراض من قبل البنك المركزي هو حماية القروض المصرفية من التقلبات السعرية في البورصات، فضلاً عن وضع حد لعمليات المضاربة في الأسواق التي تتم من خلال التعامل بالأوراق المالية (عبدالمعظم و العيسى، 2004: 374).

3. الودائع المشروطة للواردات: تفرض السياسة النقدية على المستوردين دفع مبلغ مالي إلزامي لتسديد وارداتهم لدى البنك المركزي على شكل ودیعة لمدة محدودة. بسبب عدم قدرة المستوردين على تجميد أموالهم في أغلب الأحيان، فيلجأ المستوردون إلى القروض البنكية. ستؤدي هذه الأداة إلى تقليل حجم القروض وزيادة تكلفة الواردات في بقية الاقتصاد. في حال ارتفاع تلك الودائع المخصصة للاستيراد، ستساهم في تقليص مجموعة النقود النقدية. وستعمل تلك المستحقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد على توسيع السيولة النقدية (مختاري واخرون، 2021: 217).

1.1. 4. الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية:

نتيجة للتطورات الاقتصادية والأزمات المالية وتحرر حركة السلع والخدمات والتحرر المالي الذي أثر على العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة وغيرها، تم استحداث ممارسات جديدة. وتلك

الممارسات تتمثل في تبني البنك المركزي لسياسات توسعية بناءً على مبدأ المصادقية مع البنوك التجارية، وذلك من خلال استخدام أدوات جديدة تهدف إلى تدبير الأزمات المالية والتغلب على آثار الركود الاقتصادي. ومن بين هذه الأدوات:

1. أداة التسهيل الكمي:

هي أداة يستخدمها البنك المركزي لإدارة الأزمات، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية في عام 2008. وقد كانت هذه الأزمة دافعاً لمعظم الدول لاعتماد هذه السياسة في حل الأزمات (عبد الرحيم، 2007: 144) يتم تعريف سياسة التيسير الكمي على إنها ممارسة تقوم بها البنوك المركزية في محاولة لتقليل تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية من خلال إصدار كمية جديدة من النقود وحقنها في الاقتصاد دون مقابل. تم استخدام هذه السياسة في بداية القرن الحادي والعشرين للتخفيف من آثار الأزمة المالية 2008 من قبل الولايات المتحدة واليابان (مطاي و راشد، 2016: 12). ويهدف البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ويتم ذلك بإعادة هيكلة مخزون المؤسسات وتعزيز الاستثمارات الخاصة بها، وكذلك تنشيط السوق العقارية تدريجياً، وتحفيز الطلب الخارجي على الصادرات عن طريق معالجة الاختلال في موازين المدفوعات (صاري، 2013: 73).

2. أداة التسهيل النوعي:

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتركيز على الأصول الموجودة في ميزانيته بدلاً من التركيز على زيادة قاعدته النقدية. يتم ذلك من خلال شراء سندات أو أسهم خاصة أو عامة من المؤسسات المالية أو غير المالية بشكل غير مباشر. تؤدي هذه العملية تلقائياً إلى زيادة الديون المستحقة للبنك المركزي من خلال إصدار السيولة، يهدف الشراء السابق إلى رفع أسعار الأصول لتخفيض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتنشيط الاقتصاد. فضلاً عن ذلك، تهدف أداة التيسير النوعي إلى تقليل المخاطر لتعزيز الاستثمارات. النقطة الإيجابية لهذه الأداة هي قدرة البنك المركزي على التحكم المباشر في صنع السيولة وتوجيه التمويل بطريقة تعزز إعادة تنشيط الاقتصاد وتقليل احتمالات ظهور فقاعات مضاربة، وعلى الرغم من الدور

الفعال لهذه الإدارة، إلا إنها لا تزال صعبة التطبيق وخطيرة في نفس الوقت (طالب و قلادي، 2019: 213-214)

3. اداة نافذة العملة:

يعد التدخل في سوق الصرف واحداً من الأساليب المباشرة التي تستخدمها الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي والمتوسط أو الضعيف، بهدف الحفاظ على المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف (ثويني، 2005: 10) . يمكن تعريف نافذة العملة بأنها أداة لبيع وشراء العملات الأجنبية (مثل الدولار) من وإلى المصارف التجارية المجازة. يهدف هذا التدخل إلى السيطرة على العرض النقدي والسيولة العامة لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض التضخم واستقرار سعر الصرف الذي يرتبط بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة. وهناك نوعان لنافذة العملة هما:

- أ- **نافذة العملة ذات الاتجاهين:** يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، سواء كبائع أو مشتري مباشر، بنسبة تحقق الهدف المحدد، مع ضمان استقرار سعر الصرف. تتميز سوق الصرف بأنها تدرج ضمن سوق احتكار القلة، إذ تكون مصادر العرض للعملة الأجنبية محدودة في قطاع الصادرات الحكومية والخاصة، وتتفاوت بين الاقتصادات. فضلاً عن ذلك، يشارك في هذه المزادات أعضاء محدودون يمثلون البنوك والبنك المركزي والمؤسسات الأخرى. تقدم النافذة المزادات لعروض البيع والشراء من البنك المركزي، مما يمنح البنك المركزي القدرة على التأثير في المزاد، وتختلف هذه القدرة باختلاف عدد المشاركين في المزاد (Cynthia،2002:24)
- ب- **نافذة العملة ذات اتجاه واحد:** في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي في نافذة العملة كبائع فقط للعملة الأجنبية. يحدث ذلك في الدول الغنية إذ يكون مصدر العملة الأجنبية هو إيرادات الحكومة فقط ولا تتواجد مصادر أخرى مثل التحويلات الخارجية والصادرات الخاصة. هدف البنك المركزي من بيع العملة الأجنبية في السوق هو تلبية الطلبات المحلية على العملة الأجنبية بأشكالها المختلفة، بالاتي، يمثل البنك المركزي الشخص الرئيس والمحتكر لعرض العملة الأجنبية في السوق وقد يتم تقسيم هذا العرض إلى البيع الفوري والبيع بالأجل (المياحي وشندي، 2022: 37).

1. 1. 5. مؤشرات السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي من خلال سلطاتها التنفيذية، وهي ممثلة بالبنك المركزي. تسهم السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال السلطات المخولة لها من قبل الحكومة. تحدد السياسة النقدية أولاً الأهداف التي ترغب في تحقيقها في فترة التخطيط الاقتصادي أو الموازنة العامة للدولة، مثل تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة والنتائج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات. تمارس السياسة النقدية تأثيرها من خلال مجموعة من القنوات لتحقيق أهدافها، وتسعى للحفاظ على استقرار الأسعار في معظم البلدان من خلال مواءمة المعروض النقدي والطلب عليه ومعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. يستخدم البنك المركزي الأدوات المتاحة للسياسة النقدية لتحقيق أهدافه. ولمعرفة مفهوم السياسة النقدية ومؤشراتها، ينبغي مراجعة أهم المؤشرات النقدية التي تعكس هذه السياسة.

أولاً. مؤشر عرض النقد:

يشير مفهوم عرض النقود إلى مجموعة العناصر الداخلة في التبادل، وضمن هذا المفهوم العام، فضلاً عن النقود المتداولة والعملة المتداولة، هناك العديد من مفاهيم عرض النقود، اعتماداً على ما تغطيه هذه المفاهيم، وهو نوع شديد السيولة من الأشياء، مما يعني أنه يمكن تحويله على الفور إلى نقد مع تقلب بسيط أو معدوم في القيمة، ومن هذا المنطلق، هناك أربعة مفاهيم للعرض النقدي: (الغانمي، 2017: 69)

1. عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):

يعبر هذا المفهوم عن عرض محدود من النقود ويبدأ بالوظيفة الأولى للنقود، وهي وسيلة التبادل، ومن ثم يتم تعريف الأنشطة التي يشملها هذا المفهوم بأنها الأنشطة التي تتميز بمستوى مرتفع من السيولة وتتميز عن الأنشطة الأخرى بأنها تستخدم مباشرة كوسيلة للدفع وتجعل التبادل بسيطاً ومريحاً، عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) يتكون من الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي، بالإضافة إلى الطلب على الودائع في البنوك التجارية وجميع الحسابات التي يمكن سحبها عن طريق الشيكات (خلاقي، 2019: 92).

يستبعد هذا المفهوم الضيق الأموال الموجودة في خزائن النظام المصرفي من عرض النقود لأنها ليست متداولة، والودائع لأنها لا تستفيد من سيولة الأموال المتداولة، وتتطلب الودائع مما يحد من إمكانية استخدامها كوسيلة للتبادل، ولذلك يمكن التعبير عن السيولة النقدية في مفهوم عرض النقود المقيدة بالمعادلة الآتية: (Jean, 2016: 78)

M1 = النقود المتداولة خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية + الودائع لأجل التي يمكن سحبها وتحويلها تلقائياً.

ب. عرض النقود بمعناه الواسع (M2):

يسمى بالسيولة المحلية الخاصة ويتضمن (M1) ودائع لأجل أكثر في البنوك وودائع ادخارية في بنوك الادخار (اشباه النقود) أموال أقل سيولة من (M1), وأن أسباب توسع عرض النقود يمكن العثور عليها هنا في القطاع تمثل الأصول المالية مجموعة متنوعة من الأصول المالية في الدول المتقدمة والتي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى أموال فعالة وفي نفس الوقت تولد عوائد تحل محل النقود كمخزن ذات قيمة ويمكن استخدامها كقوة شرائية, ويمكن تفسير ذلك بالمعادلة الآتية :

(الصميدعي, 2016: 52)

M2 = M1 + الودائع الادخارية والودائع الصغيرة.

ج. عرض النقد بالمعنى الاوسع M3 :

فضلاً عن M2، كذلك يتضمن السيولة الخاصة المحلية والودائع الحكومية في البنوك مثل السندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من M2، وعليه فإن هذا التعريف يشمل كذلك الإدخالات المستخدمة، وهو في الأصل مخزن للثروة أو القيمة، ولكن يمكن استخدامه كوسيلة للتبادل بسعر معين (تكلفة)، وهذه التكلفة هي العقوبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع لرغبتهم في تحويلها عن الشكل الذي خصصت به أصلاً، ويمكن توضيحه في المعادلة الآتية : (

(Essama, 2013: 34)

M3 = M2 + أنواع الودائع الكبيرة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص.

د. إجمالي سيولة الاقتصاد (M5)(M4):

ويشمل عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3) والأصول المالية الأخرى التي تحتفظ بها الكيانات الاقتصادية غير المصرفية، مثل، الأوراق المالية العامة والسندات التي تمثل القروض سواء الصادرة عن الدولة أو المشاريع الخاصة، وكذلك السندات الصادرة عن المؤسسات الاستثمارية المتخصصة، والودائع العامة والأوراق التجارية (عمران, 2022: 95).

M4, M5 = M3 + الأصول والالتزامات النقدية للبنوك الخاصة.

ويختلف توزيع عرض النقود في هذه العناصر من بلد إلى آخر ويعتمد على تطور النظام المالي والمصرفي بشكل خاص وتطور الاقتصاد بشكل عام، تقسم بعض الدول عرض النقود إلى مجموعتين فقط (M1 و M2)، وهي دول متخلفة بشكل عام، وهناك كذلك دول أخرى تحقق ذلك (M5) تمثل الدول المتقدمة، وأخيراً يمكننا أن نستنتج أن عرض النقود يتكون من النقود الورقية القانونية الصادرة عن البنك المركزي وتلك الصادرة عن وزارة التجارة، توجد فائدة مالية فرعية، وكذلك لحجز أو إيداع الأموال والمدخرات والأصول المالية الأخرى التي أنشأتها البنوك التجارية (شريف, 2016: 36).

ثانياً. مؤشر سعر الصرف:

سعر الصرف هو عملية تبادل عدد من العملات الوطنية بوحدة نقدية من العملات الأجنبية. يعد سعر الصرف مهماً في النشاط الاقتصادي الخارجي لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطاً استثمارياً أو تجارياً. يمكن استخدام سعر الصرف كأداة أو كهدف أو كمؤشر للسياسة النقدية، إذ يؤثر في التكاليف والأسعار الداخلية والخارجية للبلاد. يعد سعر الصرف كذلك مؤشراً لتنافسية البلد وميزان المدفوعات. يمكن استخدامه كأداة لتحقيق معدلات معينة من التضخم والنمو الاقتصادي (حماد واخرون، 2021: 553-554). خلال الفترة من 1982 إلى 1985، ارتفع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى، وهذا خفض الهبوط في اسعار السلع المستوردة بالدولار معدل التضخم في الولايات المتحدة. وفي المقابل، تسبب ذلك في أضرار كبيرة للصناعات التي تنافست مع الواردات أو اعتمدت على هذه الصناعات. وعليه، كان سبباً رئيسياً في المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة التي تعتمد على الانتاج المرتبط بالصلب (ماير واخرون، 2002: 490).

أ. أنظمة سعر الصرف

هناك قسمان لأنظمة سعر الصرف تتضمن في طياتها أطياًفاً من المقاربات وهي: نظم سعر الصرف الثابت ، ونظم سعر الصرف المعوم

1- سعر الصرف الثابت

نظام يتم فيه تثبيت سعر الصرف من خلال التدخل الحاسم للحكومة أو البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لتجنب التغيرات غير المرغوب فيها في قوى العرض والطلب على العملة، وينطوي هذا التدخل على شراء وبيع العملات المحلية بسعر صرف اسمي ثابت، وأسعار الصرف الثابتة ما تحدث نتيجة اتفاق ثنائي بين البلدين، يتفق فيه البلدان على إبقاء سعر الصرف ثابتاً إذا لزم الأمر، وسعر الصرف هنا لا يمكن أن يتقلب، أي أنه لا يتفاعل مع قوى الطلب والعرض على العملة ، لأن الحكومة تقوم بتثبيت قيمة معينة للعملة (النعمي، 2021: 162).

2- نظم سعر الصرف المعوم (موسى، 2007: 3)

أ- نظام سعر الصرف المعوم المدار : يقصد بسعر الصرف الحر المعوم " الذي يعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب لعملة أجنبية أو محلية ويتم تحديده بشكل طبيعي دون تدخل سلطة نقدية.

ب- نظام سعر الصرف المعوم الحر : في هذا النظام لا يمكن للعملة المحلية أن تتقلب بحرية تامة ، لأن السلطة النقدية تتدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال عمليات السوق المفتوحة بالشراء أو البيع للحد من تقلبات سعر صرف عملتها المحلية.

ت- كذلك يمكن أن تنقسم هذه النظم إلى ثلاثة أقسام وهي:

1-التعويم النقي Pure-Floating: يتم تحديد سعر الصرف في هذا النظام بناء على ظروف العرض والطلب بالعملة الأجنبية دون أي تدخل من السلطات النقدية.

2-التعويم غير النقي Impure-Floating : يشبه هذا النظام التعويم النقي ، لكن تدخل السلطات النقدية بهدف فقط إلى الحد من التقلبات العالية (هنداوي، 2011: 11).

3-التعويم المدار Managed-Floating: في هذا النظام تتدخل السلطة النقدية بتحديد مستوى سعر صرف دقيق ومن ثم ضمان مرونة الأسعار لتتغير حسب قوى العرض والطلب، على أن تتدخل السلطة النقدية في السوق للحد من التغيرات والتقلبات غير المرغوب فيها. (آغا، 2009، 21)

ب. وظائف سعر الصرف

هناك مجموعة من الوظائف التي يؤديها سعر الصرف وتشمل (العيساوي، 2018: 249-250):

1- **الوظيفة القياسية:** يمكن للسعر النقدي أن يتم استخدامه في مقارنة بين دولتين من خلال هذه الوظيفة، من خلال معرفة أسعار السلع المتشابهة بين الدولتين بعد معرفة السعر النقدي المتبادل بين الدولتين، على سبيل المثال كما هو موجود حالياً في أسواق السيارات في البلدان الصناعية.

2- **وظيفة التطوير:** تتطور بعض القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في بعض الدول المتقدمة من خلال منحها سعر صرف مناسب عند استيراد البضائع أو تصديرها، وهذا السعر يختلف عن السعر الرسمي الذي تحدده السلطات النقدية.

3- **وظيفة التوزيع:** التي يقوم بها اتخاذ قرار بتحديد سعر صرف الأوراق المالية عندما تقرر بعض الدول وخاصة الدول المتقدمة التدخل في أسواقها المالية وتحديد سعر صرف عملتها. على سبيل المثال، عندما يرتفع سعر الدولار الأمريكي، فإن بعض الدول الشريكة

مثل اليابان وكندا ستخسر المزيد من الدولارات للحصول على وارداتها من الولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، في حالة انخفاض سعر الدولار الأمريكي، ستستفيد هذه الدول وستحصل على المزيد من الدولارات. وهذه العملية يتم تنفيذها غالبًا بين العملات ذات الصدارة (اسعد واخرون، 2019: 738).

ثالثاً. مؤشر التضخم

يعد مؤشر التضخم أحد المؤشرات الهامة التي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل صانعي القرار وهو أحد أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. نظراً لأن التضخم هو ظاهرة نقدية تحمل مجموعة من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، فإن زيادة العرض النقدي بمعدل يتجاوز زيادة الإنتاج يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، مما يعني تقليل القوة الشرائية للنقود، وهناك عدد من الاقتصاديين، بما في ذلك كينز، يرون أن القوى الخفية للقانون الاقتصادي يمكن أن تُهدم إذا حدث التضخم وبشكل يصعب استعادة التوازن في الاقتصاد (Keynes، 1940: 14) وكان هناك جدل واسع بين الاقتصاديين حول تعريف واضح للتضخم. وقد عرفه البعض على أنه "ارتفاع مستمر أو متواصل في مستوى الأسعار لفترة زمنية معينة" (شندي و عبد الخضر، 2016: 9). وعرف التضخم على أنه "زيادة في كمية النقود المعدنية، مما يدفع الأفراد إلى استبعاد الذهب والفضة من التداول ويسيطر النحاس والمستوى العام للأسعار يرتفع في نتيجة ذلك" (كنعان، 2012، ص 241). ومن التعاريف الشائعة للتضخم إنه "زيادة في كمية النقود التي تطارد سلعاً قليلة في التداول مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار"، كما يعرف التضخم بأنه "زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي" (الخطيب، دياب، 2013: 255). والتضخم زيادة في كمية النقود التي يمكن أن تكون من خلال إصدار النقود أو من خلال الإنفاق النقدي (الزيارة، 2018: 27).

أ. أسباب التضخم :

تحدث ظاهرة التضخم نتيجة لعدة عوامل اقتصادية (محمد، 2021: 147)

1. يحدث التضخم عندما يتم رفع أجور ورواتب العاملين (التكاليف التشغيلية) من قبل إدارات الشركات ومساهمات أخرى تقوم بها الشركات الصناعية وغير الصناعية.
2. تزايد مدة ارتفاع المستوى العام للأسعار لفترة طويلة جداً، تتجاوز السنة أشهر.
3. عدم المرونة في عملية الإنتاج أي عدم توفر الموارد المالية للقيام بعملية الإنتاج والتشغيل (5):

(Mazumder، 2011).

4. يتسبب عدم وجود عمليات الاستيراد والتصدير في البلد بوجود قوى قامت بفرض عقوبات اقتصادية داخل البلد، وهذا يعد أحد الأسباب الرئيسة لحدوث التضخم، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم وعلية ارتفاع الأسعار، مما يتسبب في تدني قيمة العملة الوطنية، إذ حدث ذلك في العراق في التسعينيات.
5. يحدث التضخم نتيجة لعجز موازنة الدولة، إذ تتجاوز مصروفات الدولة عن الإيرادات المتاحة لها، مما يؤدي إلى زيادة في طباعة النقود والاقتراض الخارجي.
6. عندما يكون الطلب مرتفعًا والعرض محدودًا (بسبب نقص العمال أو المواد الخام)، يحدث التضخم(شرود و جليد،2022:15).

المبحث الثاني

السياسة المالية أطار نظري ومفاهيمي

1. 2. 1. مفهوم السياسة المالية :

السياسة المالية مشتق بالأساس من الكلمة الفرنسية "Fisc" التي تعني الخزانة أو النقود، يعتمد التعريف بالأساس على الأهداف والوظائف التي تحققها السياسة المالية، وعلى المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي يتعرض لها هذا النوع من السياسات المالية ويختلف مفهومها من دولة لأخرى، بناءً على النظام الاقتصادي للدولة ومستوى تطورها الاقتصادي (عايب ،2010: 93).

تعرف السياسة المالية بشكل عام تدخل مباشر من قبل السلطة المالية بهدف التأثير على الأنشطة الاقتصادية وبطريقة تضمن التأثير على الناتج القومي ومستويات الدخل والاستهلاك، وذلك من خلال استخدام أدوات سياسة مالية فعالة مثل الضرائب والنفقات العامة (Colander ، 2010:260).

وتعرف أيضًا بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لضبط الإنفاق أو الضرائب بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة وتجنب التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف (الاشقر ، 2007: 33).

في حين يعرف الخبير المصرفي في البنك المركزي الفيدرالي (سامويلسون) السياسة المالية الفعالة على إنها: "مجموعة من التفاعلات والإجراءات المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام بهدف التقليل من التذبذبات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو وتصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية"(الضاوي ، 2016: 239).

1. 2. 2. خصائص السياسة المالية الجيدة:

تتمتع السياسة المالية الجيدة بخصائص متعددة، ويمكن تلخيصها كما يلي: (كنعان، وآخرون، 2011: 227)

1. التخطيط طويل الأمد لتحقيق نمو قوي ومستدام.
2. تحفيز النشاط الاقتصادي.
3. تحسين كفاءة تخصيص الموارد.

4. التركيز على تقديم الخدمات العامة بكفاءة مثل (التعليم، الصحة).

5. الكفاءة في إدارة الدين العام .

6. زيادة الاستثمار في البنى التحتية.

1. 2. 3. اهمية السياسة المالية

تعد السياسة المالية ذات أهمية كبيرة في كل دولة، سواء كانت متقدمة أم نامية، وتتمثل أهمية السياسة المالية في الدول المتقدمة في الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي أما في الدول النامية، فتكمن أهميتها بالاتي (3-2: 2010، Popa & Codreanu):

1. **تعبئة الموارد:** الاقتصادات في البلدان النامية تتميز بتواجد مستويات منخفضة للدخل

والاستثمار، وهذه المستويات مرتبطة بحلقة مفرغة يمكن فكها بنجاح من خلال تجميع الموارد بطريقة مثلى للاستثمار.

2. **التعجيل بالنمو الاقتصادي:** لم تكن مهمة الحكومة الاقتصار على جمع الموارد للاستثمار

بل أيضاً توجيه تلك الموارد نحو قنوات الاستثمار، ونتيجة لذلك سيكون العائد أعلى وسيكون هناك أيضاً قبول اجتماعي للسلع المنتجة.

3. **السعي لتقليص الفجوة بين الدخل والثروة إلى أقل درجة ممكنة:** وتتمثل أهمية ذلك من

خلال الاستفادة من أدوات السياسة المالية لتوزيع الدخل بشكل عادل لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة، وهذا يتم عن طريق إنفاق الإيرادات الناتجة عن أنشطة الرعاية الاجتماعية.

4. **زيادة فرص العمل:** تُظهر هذه الأهمية في الدول النامية من خلال استغلال الحوافز

الضريبية عبر تقديم تخفيضات ضريبية، بهدف تعزيز نمو الصناعات التي تمتاز بإمكانية توظيف عالية.

5. **استقرار الاسعار:** ويتم ذلك عن طريق استخدام الأدوات المالية للتحكم في الزيادة

والانخفاض في النشاط الاقتصادي في دولة محددة.

1. 2. 4. السياسة المالية وفقاً لتوجهات وآراء المدارس الاقتصادية:

نستعرض اهم اراء المدارس الاقتصادية الفكرية وكما يلي:

1. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

ركز الاقتصاديون التقليديون على دراسة المالية العامة، وذلك بفعل فلسفة الحرية الاقتصادية التي

تقيد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وقد كان لهذه الفلسفة تأثير كبير على هذا الاهتمام، لذلك

ينبغي أن يركز دور الدولة في المقام الأول على مجالات الأمن والدفاع والاشغال العامة والعدل، ويشبه الاقتصادي ادم سميث هذا الدور بالدولة الحارسة، وتعد النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية لواقع الاقتصاد التقليدي، يستند هذا الاقتصاد أساساً إلى قانون ساي للأسواق، إذ يوجد ربط تناسبي بين العرض والطلب أي ان العرض يخلق الطلب عليه ، وبدلالة اليد الخفية للاقتصادي ادم سميث ، تكون الظروف المثلى لهذه النظرية هي توفر الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وذلك يعني أن النظام الرأسمالي يتجه تلقائياً نحو التوازن المستقر لموارد المجتمع الإنتاجية عندما يصل إلى مستوى الاستخدام الكامل للقوة العاملة (العزاوي، والشمري، 2018:365).وان واحدة من الأفكار الرئيسية التي سادت بين الاقتصاديين التقليديين هي أن الادخار والاستثمار يسعيان إلى التوازن من خلال التغيرات في أسعار الفائدة، وعند حجم التشغيل الكامل دائماً، ومن ثَمَّ، فإن عدم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وفي مستوى التشغيل الكامل يجعل جميع موارد المجتمع تعمل بأقصى قدر من التوظيف(الربيعي، 2013:67).

ومن اهم النتائج التي أتت بها النظرية الكلاسيكية هي:

- أ- تُركز وظيفة الدولة عند التقليديين على توفير الأمن والدفاع والعدالة، ولا يوجد ما يُعارض إقامة بعض المرافق العامة، أي إنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل فيه.
- ب- يعد مبدأ الحياد المالي هو المبدأ السائد لدى التقليديين في مجال المالية العامة، وذلك بتعطيل الجانب الاقتصادي لميزانية الدولة، إذ لا تتدخل الحكومة بنفقاتها وإيراداتها في الحياة الاقتصادية.
- ت- يهدف النظام المالي والسياسة المالية إلى تحقيق التوازن المالي بشكل حصري، مع إهمال التوازن الاقتصادي والاجتماعي، يتم تحقيق هذا التوازن المخفي عن طريق توازن مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويمكن الاستدلال من ذلك على أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية محدود(محي الدين، 2018: 30).

2. السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد انتقد الاقتصادي جون ماينرد كينز أفكار الاقتصاديين التقليديين في كتابه "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود"، ويشير كينز بهذا إلى أن الادخار والاستثمار يتجهان نحو التوازن من خلال التغيرات التي تحدث في الدخل، وأن شرط التوازن ليس بالضرورة أن يحدث عند الحجم الكامل للتشغيل كما هو معروف عند الكلاسيكيين بمعنى آخر، يمكن أن يحدث في أي مستوى من مستويات الدخل والعمالة وليس فقط عند مستوى التشغيل الكامل(الجبوري، 2017:205).

ركز كينز على فكرة الطلب الكلي الفعال والتغيرات التي تحدث فيه كأساس للتغيرات التي تحدث عند توازن الدخل القومي كما اعتقد كينز أن العجز في الطلب الكلي هو السبب في حالة الكساد الاقتصادي التي شهدتها الدول في بداية الثلاثينيات ومن ثمّ، زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مكونات الطلب ستؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف والاقتراب من التوظيف الكامل، ولهذا السبب كانت النظرية الكينزية محور التحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية ورفض التحليل الكينزي قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وكذلك التشغيل الكامل التلقائي (السريتي ونجا، 2013: 230).

ويمكن أن نلخص الأفكار التي قدمتها النظرية الكينزية على النحو الآتي:

- أ- يتم تعويض التوازن المالي محل التوازن الاقتصادي.
- ب- تتمثل أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في جملة مجالات وتأثيرات إيجابية.
- ت- الأدوات المالية تعد في الأساس أدوات اقتصادية.
- ث- إذا كان هناك بطالة اجبارية، فإن السياسة المالية التوسعية تزيد من الطلب الكلي حتى يصل إلى مستوى الناتج عند الاستخدام الكامل.
- ج- إذا وجدت هناك تضخم، فإن السياسة المالية الانكماشية تهدف إلى تقليص الطلب الكلي، وبالتالي ينخفض الإنفاق الكلي، وصولاً إلى حجم الناتج بدون حدوث تضخم (بحيت، 2016: 335).

3. السياسة المالية في التحليل النقودي

في ستينات القرن الماضي، حقق الاقتصاديون تقدماً كبيراً في وجهة نظرهم بعد أن اعتُقد أن النظرية الكينزية قد فشلت في التصدي إلى التضخم الركودي (Stagflation) في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة والتضخم بشكل كبير (6: 2002، hemming et al) وان قائد هذه المدرسة هو (ميلتون فريدمان)، إذ يرون أن أنصار هذه النظرية ويعتقدون بأن السياسة المالية على الأقل في المدة القصيرة غير قادرة على التأثير على مستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي، وأن عدم استخدامهم للسياسة المالية يؤدي إلى تدخل حكومي واسع في القطاع الاقتصادي، ولذلك رفض المؤيدون للنقودية هذا التدخل واعتبروا أن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر، ومن ثمّ لا حاجة لتدخل الدولة بناءً على اعتقادهم (العراقي، 2013: 169).

يعتقد الاقتصاديون أن استخدام سياسة مالية توسعية مطلقة من قبل الحكومة قد يتسبب في التداخل والتزام مع القطاع الخاص في أسواق المال، ومن ثمّ فقد يكون لهذا تأثير سلبي على الاستثمار

الخاص من خلال ما يسمى "تأثير المزاحمة" وهذا التأثير سوف يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية، ويعود سبب ذلك إلى أن السياسة المالية في هذه الحالة لا تولد سوى آثار توزيعية بين القطاعين العام والخاص، إذ أن توسع النفقات الحكومية يرتبط في الغالب بانخفاض النفقات الخاصة بنفس المقدار (الدعمي، 2010: 56)

يمكن أن نقول أن النقوديين ، بقيادة (ميلتون فريدمان) قد رفضوا أية تدخل سياسي مالي قد يؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الحكومي والتضخم، ومن ثمّ فإنهم يفضلون العودة إلى الأسس والقواعد التقليدية للسياسة المالية.

4. السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية

تعود جذور هذه المدرسة إلى مجموعة من الاقتصاديين الذين ظهوروا في سبعينيات القرن الماضي، وهم لوكاس، سرجنت و لكاس، ويعد هؤلاء الاقتصاديين مؤسسي نظرية التوقعات العقلانية ويرى أصحاب نظرية التوقعات العقلانية، ضرورة تحقيق أقصى قدر من المنافع، وتحديد من خلال سلوك الوحدات الاقتصادية، ويعتقد أيضًا أن التوقعات يجب أن تكون مستنيرة إذا تم التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية استنادًا إلى مبادئ وأسس النظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) ، وتعد هذه النظرية مبنية على افتراض أن الأفراد يستخدمون المعلومات المتاحة لديهم، وأن هناك مرونة في الأسواق والأجور والعمل، وإنها تتكيف وفقًا لظروف العرض والطلب، وفي فترات الركود، يزداد معدل البطالة بسبب بحث الأفراد عن فرص عمل أكثر، ومن ثمّ يرون أن إمكانية تصحيح التوازنات المتمثلة في الركود والبطالة العالية يتطلب وجود حرية اقتصادية وتقييد دور الدولة في الشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى مرونة كاملة في الأسعار والأجور وشفافية الأسواق (الدوسكي والوائلي، 2010: 195).

وبهدف ضمان واقعية وصحة التوقعات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية، يشددون على ما يلي:

أ- يتم معالجة المشاكل الاقتصادية من خلال تبني سياسة مالية مستقرة وشفافة، عوضًا عن الاستناد إلى السياسات الكينزية التي تُشير فقط إلى دور الدولة في تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية، دون توضيح ماهية السياسات التي يجب اتخاذها.

ب- ينبغي على الحكومة أن تعلن عن سياساتها الاقتصادية العامة من خلال السياسة المالية المعتمدة بطريقة تمكّن الأفراد من فهم نتائج قراراتهم الاقتصادية (سلمان، 2009: 55).

على الرغم من أن مدرسة التوقعات العقلانية قد حظيت بالموافقة النظرية، إلا إنها واقعياً تواجه العديد من الانتقادات من قبل المفكرين الاقتصاديين، مما جعل صلاحيتها كأداة لتحليل ووضع

السياسات الاقتصادية في حالة شك وتساؤل. ومن بين هذه الانتقادات: (بن يوسف، 2016: 61-62).

1. تشير البيانات الاحصائية إلى أن الأسعار لا تتغير بسهولة كبيرة وحتى في حالة حدوث تغيير يكون بطيئاً ونفس الأمر ينطبق على الأجور، خاصة في الدول الرأسمالية الغربية اذ تقود نقابات العمل القوية أسواق العمل ويتم تحديد الأجور العمالية من خلال عقود تدوم لمدة لا تقل عن سنة واحدة.
2. تواجه هذه المدرسة ضعفاً في فرضياتها، ويتمثل هذا الضعف في النقص الواضح للبيانات في الدول النامية والتحديات الرقمية المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى عدم وجود تناسق في المعلومات وعدم القدرة على وصف الاقتصاد بالشكل المطلوب.
3. تقوم مدرسة التوقعات العقلانية على أساس أن الوحدات الاقتصادية تبني توقعاتها التضخمية من خلال النموذج القياسي الصحيح للاقتصاد، ولكن بارو وفيشر يرون أن هذه المدرسة تغفل عن عدم التأكد لدى الوحدات الاقتصادية بشأن طريقة اختيار النموذج القياسي الصحيح.

5. السياسة المالية في اطار مدرسة اقتصاديات جانب العرض

هذه المدرسة نشأت بواسطة مجموعة متميزة من الاقتصاديين المشهورين، من بينهم (أرثر لافر، نورمام، كريستول، انيسكي، بول كريج) ، أطلقت عليهم لقب الاقتصاديين الحافزين، نظراً لتركيزهم على الحوافز وتأثيرها على السلوك الاقتصادي الفردي. شجع أنصار هذه النظرية على النظر في جانب العرض وأهميته في تحفيز الاقتصاد من خلال الاعتماد على سياسات تهدف إلى زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات، والعودة إلى السياسات التقليدية المبنية على التوازن المالي لشرح الظواهر الاقتصادية الكلية (Aktan، 2017:190).

تركز النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، ولكن الاهتمام بهذا الجانب يتسبب في عجز الحكومة في التعامل مع معدلات التضخم المرتفعة والبطالة العالية، وهذا ما يسمى بـ التضخم الركودي (Stagflation) ويركز أتباع هذه المدرسة على أهمية الحوافز في تحديد النمو الاقتصادي والعرض الكلي، ويتم ذلك من خلال اثنتين من المفاهيم الاساسية.

أ- اجتناب معدلات الضرائب المرتفعة التي تعوق الحوافز، عن طريق التأكيد على أهمية الحوافز ودورها في المجال الاقتصادي لتحقيق العوائد من العمل والادخار.

ب- تهدف تخفيض الضرائب إلى زيادة الاستثمار والتوفير، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الدخل والتوظيف، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة المعروض وتخفيض المستوى العام للأسعار.

ومن اهم الأفكار الرئيسية التي تم التركيز عليها في هذه المدرسة هي الآتي: (كاظم ، 2016 : 32-33).

1. تقليص الضرائب المباشرة بشكل كبير، وهذا يعد أمراً مهماً لأصحاب هذه المدرسة، اذ يهدف التقليص إلى تخفيض أقصى معدلات الضرائب على الدخل ورأس المال.
2. أنظمة الضرائب يجب أن تكون أقل تصاعداً، ويعني ذلك تقليل التصاعد الضريبي المباشر.
3. تتضمن السياسة الاقتصادية تخفيض الضرائب بمصاحبة تقليل الانفاق الحكومي.
4. يهدف النظام الضريبي إلى تعزيز العرض والإنتاجية بدلاً من التلاعب في الطلب الكلي.

1. 2. 5. اهداف السياسة المالية :

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدواتها، وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة، من قبل الحكومة، وذلك بالطرق الآتية:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ان الاستقرار الاقتصادي هو توفير الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التقلبات الكبيرة في مستوى الأسعار والحفاظ على معدل نمو مناسب في الناتج القومي، تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصةً في فترات الرخاء والكساد، نظراً لتأثيرها على مستوى الدخل الوطني ومستوى التوظيف والأسعار، يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين رئيسيين يعمل السياسة المالية مع سياسات أخرى لتحقيقهما.

أ- الحفاظ على استخدام جميع الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة عالية.

ب- تهدف إلى توفير درجة مناسبة من الاستقرار في معدلات التضخم العامة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي. من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية، يتم زيادة حجم الطلب عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية العامة وتقديم الحكومة لمختلف التحفيزات الاجتماعية للأفراد، مثل إعانات البطالة وغيرها

كنتيجة لذلك، يحدث زيادة في الدخل الشخصية للأفراد، وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستثمار والتوظيف (مصباح، 2012: 9).

تستخدم السياسة المالية في شقيها الضريبي لزيادة الطلب الكلي، وذلك لأن تخفيض الضرائب يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمار والاستهلاك، من خلال زيادة مستوى الدخل للأفراد ذوي الدخل المنخفض بسبب الزيادة الملحوظة في الاستهلاك لهؤلاء الأفراد (خلف الله، 2017: 46).

2. تحقيق النمو الاقتصادي :

يهدف ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى تحسين الأداء المالي للدولة وإظهار تطور الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تقليل الفقر وتعزيز البنية التحتية والتسهيلات التعليمية وغيرها (مدني واخرون، 2017: 80). ولم يتم تسليط الضوء على دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي إلا عندما ظهرت نظرية النمو الداخلي "Endogenous Growth Theory"، وهذه النظرية توضح العديد من العلاقات المهمة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، عندما يكون النمو داخلياً، فإن السياسة المالية تؤثر على معدل الادخار، وهذا يعد أنموذجاً تمثيلاً لمثل هذه السياسة بمعنى آخر، يكون لتأثير السياسة المالية على معدل النمو في الحالة المستقرة من خلال النمو المتوازن وليس فقط من خلال التحول من حالة مستقرة إلى أخرى (الهيبي وخلف، 2009: 14).

3. تحقيق العدالة الاجتماعية :

السياسة المالية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استخدام أدواتها، مثل الضرائب والانفاق العام على سبيل المثال، يمكن للدولة زيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الانفاق العام على المشاريع الخدمية والقطاعات غير الانتاجية في الاقتصاد مثل الصحة والرياضة والتعليم والثقافة بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدولة مساعدات للعاطلين عن العمل بشكل عام، بما في ذلك كبار السن، وبذلك تعمل الدولة على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الاجتماعية الفقيرة (دياب واخرون، 2015: 43). ومن أجل تحقيق أعلى درجات الرفاهية في المجتمع، يجب أن لا يقتصر الاهتمام بالسياسة المالية على زيادة الإنتاج بل ينبغي السعي لتحسين طرق توزيع المنتجات وبذلك، يمكن تحقيق الفوائد التي يحصل عليها المجتمع عند مستوى معين من المنتجات وذلك من خلال تحقيق العدالة في توزيعها على أفراد المجتمع ويتطلب ذلك تدخل الدولة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية (خلوط، 2014، 26).

4. تحقيق التوازن الاقتصادي :

يتحقق هذا الهدف عن طريق تحقيق التوازن بين نشاط القطاع العام ونشاط القطاع الخاص، كلما كانت مشاريع القطاع الخاص قادرة على زيادة الإنتاجية أكثر من مشاريع القطاع العام، يجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وتقتصر دورها على توجيهه من خلال فرض الضرائب ومنح المساعدات عند الضرورة (مناصيرية، 2016: 22). وقد دعا التحليل الكينزي الذي اكتملت أدواته بعد حدوث الكساد الكبير في المدة (1929-1932) لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ أثبتت هذه الأزمة عدم إمكانية تحقيق التوازن التلقائي في الاقتصاد، وعليه فإن التدخل الحكومي يعد ضروريًا من خلال استخدام السياسة المالية والتركيز على المبدأ المعروف بـ "المالية الوظيفية" بهدف محاربة الكساد والتدخل في النشاط الاقتصادي بدلاً من تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن ثمّ تغيير المفهوم التقليدي للسياسة المالية واستقرت على المفهوم الوظيفي، بأن تسعى الحكومة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النشاط الاقتصادي (الذبحاوي، 2013: 41).

5. تحقيق مستوى التشغيل الكامل :

خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، حدثت أزمة اقتصادية كبيرة (1929-1932) أثرت على اقتصاد العديد من الدول، نتيجة لذلك ظهرت قضية تحقيق التشغيل والاستفادة الكاملة من القدرات الإنتاجية المتاحة. أصبح من الضروري أن تتدخل الدول لتحقيق هذا الهدف عن طريق استخدام السياسة المالية، ولا سيما في معالجة مشكلة البطالة من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي أو اتباع كليهما معاً، هذا يعني زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثمّ زيادة الدخل القومي الحقيقي وزيادة الطلب على العمالة (شندي ونجم، 2015: 11).

1. 2. 6. ادوات السياسة المالية :

تستخدم الحكومة أدوات السياسة المالية للسيطرة على المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي، إذ تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بناءً على ذلك يمكن تصنيف أدوات السياسة المالية إلى ثلاثة أنواع هي:

1. الإيرادات العامة

2. النفقات العامة

3. الموازنة العامة

1. الإيرادات العامة:

تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور دور الدولة، إذ يركز في ظل الدولة الحارسة على الاكتفاء بالحد الأدنى من الموارد التي يحصل عليها الأفراد، في هذه الحالة يقتصر مفهوم الإيرادات على توفير العائدات الضرورية لتمويل النفقات، يعود ذلك للاعتقاد التقليدي للمتخصصين الاقتصاديين بأن الادخار والاستثمار ينحوان إلى التوازن من خلال التغيرات في أسعار الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل (المهاني والخطيب، 2005: 175). أما في الفكر الاقتصادي الحديث، فقد أصبحت الإيرادات العامة أداة هامة للسياسة المالية التي تسمح للدولة بالتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لأهدافها، إذ تعرف الإيرادات العامة على إنها مجموع المبالغ التي يحصلها الحكومة خلال السنة المالية من مصادر متعددة، سواء كانت مصادر التمويل التقليدية مثل إيرادات المؤسسات النفطية والضرائب والرسوم، أو المصادر غير التقليدية مثل القروض العامة والإيرادات من مشاريع وخدمات عامة عرضية (العنكي، 2008: 2).

2- النفقات العامة

تعد النفقات العامة هي واحدة من أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في العديد من البلدان، تهدف هذه النفقات إلى دعم وتنشيط الحركة الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وزيادة حجم الإنتاج، وتتماشى هذه النفقات مع النهج المالي للفكر الكينزي والذي يركز على فعالية السياسة المالية وخاصة النفقات العامة في دعم الاستعادة الاقتصادية، إذ تعد واحدة من أهم عناصر الطلب الكلي التي تؤثر في حجم الناتج والدخل والتوظيف، يمكن تعريف النفقات العامة بإنها المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها بهدف تحقيق المصلحة العامة (طاقة والعزاوي، 2010: 33). أو إنها المبالغ المالية التي تخرج من خزينة الحكومة أو أحد الهيئات التابعة لها، بهدف تحقيق المنفعة الاجتماعية أو تلبية الاحتياجات العامة (عواد، 2013: 59). وعليه يمكن القول إن النفقات العامة هي مبلغ من المال يُستخدَم من قِبَل الدولة أو أحد مؤسساتها أو شخص عام بهدف تلبية احتياجات عامة أو تحقيق فائدة عامة للمجتمع.

3- الموازنة العامة Public Budget

1. نشأة الموازنة العامة

أصبح تطور المجتمع الذي شهده الاقتصاد وتحوله إلى حياة متقدمة هو السبب الرئيس في ظهور الموازنة العامة للدولة، فقد تبنت الحكومة فكرة هذه الموازنة العامة بهدف تسهيل أعمالها وتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها المختلفة. في البداية، لم تكن هناك ضرورة عاجلة لإنشاء الموازنة

العامة للدولة نظرًا لأن المجتمع كان يعيش حياة بدائية، ولكن بعد سلسلة من التطورات السياسية والاقتصادية، أصبحت إدارة الأمور المالية بطريقة علمية حديثة تحتاج إلى اتباع مبادئ الموازنة العامة (الزمداني، 2002:21). ففي انكلترا تم استخدام الموازنة العامة في عام 1822، وكانت تشير إليها بمصطلح "الحقيبة الجلدية" التي يحملها وزير المالية أثناء حضوره اجتماعات مجلس العموم البريطاني، تحتوي هذه الحقيبة على بيانات ومقترحات الوزير بشأن إيرادات ونفقات الدولة (الشاجي، 2005:32). في العام 1820، قامت فرنسا بتبني الموازنة العامة وتطبيقها، واتبعتها روسيا في عام 1836، أما في مصر فتم إصدار أول موازنة للدولة في عام 1880 خلال حكم الخديوي إسماعيل. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تطبيق الموازنة العامة في عام 1921، ومن ثم بدأ استخدام الموازنة العامة في جميع دول العالم (مشكور والحلو، 2016:161)

ب. مفهوم الموازنة العامة The Concept of the Public Budget

تعد الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية في أي بلد، وتعكس الحالة السياسية والاقتصادية والمالية للدولة، وتُمكن الدولة من أداء مختلف وظائفها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتشمل الموازنة كلاً من العائدات العامة والمصاريف العامة. فإذا زادت العائدات العامة على المصاريف العامة، فسيكون هناك فائض في الموازنة، وعلى العكس، إذا زادت المصاريف العامة على العائدات العامة، فسيكون هناك عجز في الموازنة العامة للدولة. وتتطلب عملية إعداد الموازنة العامة في أي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية، تخطيطاً ومتابعةً دقيقةً، نظرًا لاحتواء تلك الموازنة على مجموعة متنوعة من القطاعات الحكومية والمال الضخم الذي يتضمنها، ويمر العمل بالموازنة العامة بعدة مراحل تُعرف بـ"دورة الموازنة".

تباينت واختلفت مفاهيم الموازنة العامة وذلك بحسب وجهة نظر الباحث والجهة التي ينظر من خلالها، وفيما يلي بعض تلك المفاهيم:

تعد الموازنة العامة خطة مالية متوقعة تمتد لمدة سنة واحدة، تعكس فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة من خلال برامجها في توفير الخدمات العامة، إذ تعد أداة للسلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية، وتُعدُّ برنامجًا لعمل الحكومة في المستقبل القريب وتستمر لمدة سنة واحدة (Collier،2003: 207).

يمكن القول ان الموازنة العامة هي مجموعة قوانين مالية تنطبق على دول العالم كما يتضمنها النص الاتي:

- صاغ القانون الأمريكي مفهوم الموازنة على إنها وثيقة تحدد تقديرات المصروفات والإيرادات للحكومة في السنة القادمة، استنادًا إلى القوانين الحالية في وقت تقديمه والاقتراحات المالية المذكورة فيها.
- وعرّف القانون الروسي الموازنة بأنها "النموذج المالي الأساس لتشكيل الصندوق المركزي العام للدولة واستخدامه من الموارد النقدية للدولة".
- وكذلك وفقًا للقانون الفرنسي، يعرف التقرير السنوي بأنه "البيان الذي يتنبأ ويعلن بالإيرادات والمصروفات السنوية للدولة أو للخدمات المختلفة المخضعة للإجراءات والتنظيمات القانونية نفسها (شيجان، 2014: 186).

ت. خصائص الموازنة العامة Characteristics of Public Budget

يمكن تشريح مواصفات الموازنة العامة للدولة باتباع النقاط الآتية:

1. الموازنة العامة هي تعبير مالي يعكس برنامج العمل الحكومي. وبناءً على ذلك، فإن الموازنة ليست سوى نتيجة لدور الدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناءً على هذا الأساس، فإن الموازنة العامة للدولة تشكل الخطة المالية السنوية لبرنامج الحكومة في العام المحدد.
2. الخطة المالية العامة هي النموذج الرسمي الذي تلتزم به الحكومة في تنفيذه خلال العام المحدد، وبذلك تعتمد على الدراسات المستقبلية التي تأخذ في الاعتبار القدرات التغييرية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية واتجاهات العوامل الاقتصادية المتغيرة بشكل خاص (عليوي، 2009:203).
3. تعد الموازنة العامة للدولة تقديرًا مفصلاً للإيرادات والنفقات العامة للدولة. ومن ثمّ، توفر تفاصيل دقيقة حول إيرادات الدولة المتوقعة ونفقاتها المتوقعة، ولا تقتصر على تقديم أرقام عامة. تختلف الموازنة العامة في هذا الشأن عن الموازنة الختامية، التي تعكس الأرقام الفعلية. إذ إنه يوجد إيرادات يصعب تحديدها بالإضافة إلى وجود نفقات لا يمكن تقديرها بدقة.
4. الموازنة العامة تعد آلية لتنسيق الأنشطة والإدارات المختلفة في الدولة.
5. يتم إصدار موازنة الدولة بموافقة السلطة التشريعية (البرلمان)، ومن ثمّ يمنع السلطة التنفيذية من إنفاق أي مبلغ من الموازنة قبل الحصول على إذن من السلطة التشريعية، والتي تمنح الإذن المسبق للإنفاق وجباية الإيرادات، وينتهي هذا بنهاية السنة المالية (عيسى، 2011:21).

ث. اهمية الموازنة العامة Importance of Public Budget

تصبح الموازنة العامة للدولة أكثر أهمية اقتصادية وسياسية واجتماعية في العديد من الدول ذات النظم النيابية، اذ لم تعد مجرد وثيقة محاسبية تتناول إيرادات الدولة ونفقاتها لتنفيذ بنود الموازنة، يجب أن تحظى بالموافقة من البرلمان، ومن هنا يُمكن إبراز أهمية الموازنة من خلال النقاط الاتية (حسين وهادي، 2015:342):

1. يتم تنفيذ سياسة المالية للدولة من خلال التعامل مع تداعيات الكساد والتضخم من خلال السيطرة على الطلب، سواء بزيادته أو تخفيضه، ومن ثمّ زيادة الإنفاق العام أو تقليله من خلال التحكم في قيمة الضرائب المفروضة.
2. أداة رقابية مؤثرة اذ تقوم السلطة التشريعية بمساءلة ومراقبة السلطة التنفيذية.
3. يمكن استخدام الموازنة العامة كوسيلة فعالة لحماية الصناعات المحلية من منافسة المنتجات والسلع التي يتم استيرادها من الخارج من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية.
4. الوسيلة الاجتماعية الفعالة التي تمكن من إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع. تعزيز جودة الخدمات التي تُقدمها الحكومة وتحسين أدائها.

مقارنة بين السياستين المالية والنقدية

يمكننا هنا اجراء مقارنة بسيطة بين السياستين المالية والنقدية وكما يلي:

(<https://www.argaam.com> ,2017)

ت	السياسة النقدية	السياسة المالية
1	ترتبط دائما السياسة النقدية بتغيير معدلات الفائدة والتأثير في حجم المعروض من الأموال المتداولة ، وتنفذ هذه السياسة بواسطة البنوك المركزية	تعتمد السياسة المالية على قرارات حكومية بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق من أجل التأثير في الطلب ، وبالتالي الانعكاس على النمو الاقتصادي.
2	يمكن للسلطات النقدية والبنوك المركزية تحفيز الاقتصاد بأدوات نقدية كالتيسير الكمي لزيادة المعروض من النقد.	تنفذ السياسة المالية من جانب السلطات التنفيذية في الحكومات وأذرع تشريعية في البرلمانات.
3	تستهدف بعض البنوك المركزية معدل تضخم سنوي عند 2% ، ولو ارتفع أعلى من هذا المستوى نتيجة تسارع النمو الاقتصادي ، ترفع البنوك معدلات الفائدة.	من أجل زيادة الطلب ودفع النمو الاقتصادي تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب وزيادة الإنفاق ، ولكن ذلك ، ربما يؤدي إلى ارتفاع مستويات العجز في الموازنات.
4	يسهم رفع معدل الفائدة في زيادة تكاليف الاقتراض ويقلل إنفاق المستهلكين والاستثمارات ، وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب وانخفاض التضخم.	في حالة رفع معدل الضرائب وخفض الإنفاق ، ينخفض الطلب ويتجه معدل التضخم نحو التراجع ، ويسفر ذلك عن تقليص عجز الموازنة وهي سياسة مالية انكماشية.
5	لو دخل الاقتصاد في مرحلة ركود ، تلجأ البنوك المركزية إلى خفض الفائدة كما قلص الفيدرالي الأمريكي الفائدة قرب الصفر في ظل الركود بعد الأزمة المالية العالمية.	خلال أوقات الركود الاقتصادي ، تقرر الحكومات سياسة مالية توسعية من خلال رفع الاقتراض والإنفاق على البنية التحتية ، وتعتمد هذه الفكرة على ضخ الحكومة سيولة مالية في الاقتصاد من أجل توفير الوظائف وجذب الاستثمارات.
6	في العقود الأخيرة ، أصبحت السياسة النقدية أكثر شهرة من السياسة المالية نظرا لتدخل البنوك المركزية في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، وربما يرغب الساسة في التدخل بخفض الفائدة لإنعاش الاقتصاد قبيل انتخابات عامة أو ما أشبه	يرى خبراء أن السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي أحيانا إلى انخفاض إنفاق القطاع الخاص.
7	تعد السياسة النقدية أسرع في التنفيذ ، فمن الممكن تغيير معدلات الفائدة كل شهر	يحتاج إقرار الحكومات لسياسة مالية معينة لبعض الوقت من أجل تحديد ما إذا كان سيتم رفع الضرائب أو خفضها أو زيادة الإنفاق أو تقليصه ودراسة تأثير ذلك على المواطنين بالإضافة إلى الحاجة لموافقات برلمانية.

المبحث الثالث

الإيرادات النفطية أطار فكري ومفاهيمي

1. 3. 1. مفهوم الإيرادات النفطية

تمثل الإيرادات النفطية الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة من صادرات النفط والغاز ، وتعتمد قيمة هذه الإيرادات على السعر وكميات التصدير وترتبط ارتباطاً مباشراً بهما ، إذ ترتفع مع ارتفاع الاسعار وتنخفض بانخفاضها ، وتعرف الإيرادات النفطية بأنها العوائد المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام أو مشتقاته كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب المملوك للمجتمع (محمد ، 2014 : 95). كما عرفها الشرع بأنها الإيرادات المالية التي يحصل عليها البلد مقابل صادراته من النفط الخام والغاز الطبيعي ويعتمد حجم هذه الإيرادات على السعر ومستوى الإنتاج ، وترتبط بهما بشكل مباشر إذ ترتفع الإيرادات النفطية مع ارتفاع الأسعار والعكس صحيح(الشرع وسليم، 2019: 133) ، ويرى دالي بأنها الإيرادات المتحققة جراء استخراج وبيع النفط ، وهي مقيمة بالمليار دينار بالعملة المحلية (دالي ، 2021 : 26). أما مفاتيح فيرى الإيرادات النفطية على انها الإيرادات او العوائد المالية التي تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم مقابل انتاج وتصدير مورد طبيعي ، وهو النفط وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد ، و أن حجم الإيرادات النفطية يتناسب طردياً مع ارتفاع اسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الانتاج (مفاتيح ، 2003 : 14). يمثل الاقتصاد الريعي الاقتصاد المعتمد على الربح المتولد من انتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة (الطاقات الانتاجية والاحتياطات) ، ويعتمد على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط لذلك سيكون اقتصاد هذا البلد في الغالب رخو وضعيف ؛ وذلك لاعتماده على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يكون قطاع الاستيراد الجهة المسيطرة فيه ، حيث لا يولي هذا القطاع الزراعة والصناعات التحويلية أي أهمية (صارم ، 2003 : 31) وربما تجد نمودجا لهذا النمط من الاقتصاد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً ، بحيث تتمتع فيه الدولة بإيرادات مالية كبيرة سواء عن طريق الجباية او البيع ، وعادة ما تذهب هذه الإيرادات المالية الضخمة مباشرة الى البناء والتشييد وتوزيع اجور الموظفين والعمال ، عادة ما تجني الدول ارباحاً اضافية تساهم في تنويع اقتصاداتها والتخلص من التبعية لقطاع النفط ، وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهون بتطور الربح(السعدي، 2009 : 43).

1. 3. 2. أهمية الأيرادات النفطية

1. الأهمية الاقتصادية للأيرادات النفطية:

للإيرادات النفطية دوراً مهماً وكبيراً في تفعيل النشاط الاقتصادي ، إذ يعد القطاع النفطي ذو دفعة أمامية للعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنعكس الأهمية الاقتصادية للإيرادات النفطية في الآتي:

أ. أهمية الإيرادات النفطية في التجارة الخارجية: تكمن الأهمية الاقتصادية للنفط الخام على الصعيد التجاري في كونه مادة تجارية على المستوى العالمي ، حيث اكتسب هذه المكانة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، و حتى اليوم بسبب الطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في اغلب البلدان الصناعية المتقدمة ، وخاصة أوروبا الغربية واليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أثر تحول اقتصاد هذه البلدان من اقتصاد معتمد على الفحم كمصدر أساس للوقود إلى اقتصاد اعتماده الرئيس على النفط الخام و الغاز الطبيعي ، فمن المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً و اقلها إنتاجاً للنفط الخام على عكس الدول النامية ، الأمر الذي ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط و الطلب عليه خلق حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة في التجارة الدولية ذات أهمية كبيرة من حيث الحجم والقيمة النقدية (برجاس ، 2000: 77).

ب. أهمية الإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي: تتميز الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاعها النفطي ، إذ يتحدد بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وفي معظم تلك الدول يسهم القطاع النفطي بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع النفط هو القطاع الرائد والمؤثر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وبشكل كبير ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره ، والعكس صحيح ، و لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤثر وبشكل ايجابي في جانب الطلب على النفط في اسواق النفط العالمية. (برجاس ، 2000: 51).

2. أهمية الإيرادات النفطية في الموازنة العامة:

أ. أهمية الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة: تعد الدول المصدرة للنفط الخام أول المستفيدين من الطفرات النفطية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي ، إذ حققت عوائد مجزية من النقد الأجنبي ، الامر الذي ساعد بدوره على تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية ، منها تسجيل الموازنة العامة لفوائض كبيرة باعتبار أن الإيرادات النفطية تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة في أغلب الدول ، وحيث أن أسعار النفط الخام غالبا ما تكون متقلبة وبشكل مفاجئ غير متوقع ، فكذا الحال بالنسبة للإيرادات النفطية ، حيث تعد الجباية (الضريبية) النفطية وسيلة لتدخل الدولة في الأنشطة النفطية ، إذ تمثل نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال ، كما و ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسب معينة وتطبق على أساس سعر بيع النفط الخام(نبيل و عبد القادر ، 2008: 46).

ب. أهمية الإيرادات النفطية في النفقات العامة: هناك تأثير مباشر لانخفاضات أسعار النفط الخام المتتالية على معظم اقتصاديات الدول ، إذ أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية والفوائض المالية وبالتالي ارتفاع معدلات الإنفاق العام بسبب ارتباط الإيرادات العامة بعوامل خارجية (الإيرادات النفطية والسوق العالمية للنفط الخام) ، حيث أدى ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي إلى حدوث عجز في معظم الموازنات العامة للدول المصدرة للنفط الخام ، مما أثر هذا العجز على هيكل النفقات العامة في الدول المصدرة للنفط ، وتجدر الإشارة الى أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه أية تغيير وانما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري. أما في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام وتراكم الفوائض المالية ونمو الإيرادات النفطية وتزايدها ، الأمر الذي يتوجب على الدولة ان تتدخل وبطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة وذلك من خلال اتباع سياسة توسعية مستخدمة الإيرادات المتزايدة المتأتية لها من تصدير النفط الخام وذلك من خلال اعداد برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية والإنفاق في الجانب الاجتماعي وزيادة الانفاق العسكري فضلا عن الاستثمار في قطاع النفط نفسه و سداد الديون المترتبة عليها (سعد الله ، 2011: 28-29)

1.3.3. خصائص الإيرادات النفطية:

للإيرادات النفطية خصائص معينة أهمها:

1. ارتفاع تكاليفها: يمكن ان تتطلب مشاريع صناعة النفط الى تكاليف باهظة للغاية يتحملها المستثمرون مقدما ، ولا يتم استرجاعها عند انتهاء المشروع ، ولذلك بمجرد تكبد تلك التكاليف فأن ميزان القوة التفاوضية يتم تحويله الى الحكومة المضيفة بشكل كبير ، وبما ان الحكومات التي لديها نوايا حسنة سيكون لديها حافز لتوفير التمويل بشروط جذابة قبل بدء المشروع ، ولكن بعد ان يصبح الوعاء الضريبي كبير ويدرك المستثمر ذلك ، الأمر الذي يمكنه من ان يحد من استثماره ، وهذا ما يعود على الجانبين بالضرر ، إذ لا يدر الإيرادات النفطية المتوقعة من العمليات النفطية ، كون التكاليف الاستثمارية لشركات النفط الدولية بدأت تزداد بشكل كبير قد تتجاوز في بعض الاحيان الإيرادات النفطية من عمليات الانتاج والتشغيل .

2. تقلبات حجمها: تمتاز الإيرادات النفطية بتقلبات في حجمها ، ليس في اسعار المنتجات النفطية التي يصعب التنبؤ بها فحسب ، وانما بالنسبة للمتغيرات الخارجية التي تؤثر في اداء الاسواق المالية والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري والمتمثلة في اسعار الصرف وعرض النقد ومعدلات التضخم ، كما قد تنشأ هذا التقلبات بسبب الجيولوجيا وتكاليف المدخلات والمخاطر السياسية التي تتراوح بين المصادرة وبين التغييرات في النظم التشريعية والمالية العامة المستقبلية ، بما في ذلك تلك الناجمة عن المناخ والسياسات البيئية ، فالإيرادات النفطية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول المستهلكة ، واسعار الصرف والمضاربة والمنافسة بين الدول المصدرة للنفط والتطورات التكنولوجية المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة ، وغيرها من العوامل الدولية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي قد تؤثر في الإيرادات النفطية ، جعلت منها إيرادات تقتصر الى الاستقرار واليقين. (القاضي واخرون ، 2010: 302 303)

1. 3. 4. العوامل المؤثرة في الإيرادات النفطية

إن الاعتماد الكبير على الإيرادات الناتجة من تصدير النفط الخام يجعل الاقتصادات التي تعتمد على الإيرادات النفطية وتتأثر بعوامل متعددة ، ومن هنا سيتم البحث في اهم هذه العوامل:

1. الطاقة الانتاجية التصديرية: للطاقة الانتاجية دور كبير في التأثير المباشر على حجم الإيرادات النفطية فالارتفاع أو الانخفاض في الطاقة الانتاجية للنفط الخام ينعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم الإيرادات النفطية ، كون الطاقة الانتاجية التصديرية هي التي تحدد مقدار

الإمدادات المتوافرة أو تلك التي ستكون متوافرة في المستقبل ، وكما هو معلوم فإن الانتاج (العرض) في صناعة النفط يحتاج الى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل الى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نפט الى الاسواق لمواجهة الطلب عليه لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة انما هو نتاج لقرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الازمات السياسية(حسن ، 2002: 26) .

2. اسعار النفط الخام: يعتبر سعر النفط الخام محدد مهم ومؤثر في الإيرادات النفطية ، إذ ترتبط أسعار النفط الخام بعلاقة طردية مع حجم الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، ان تذبذب اسعار النفط الناجم عن الصعود او الهبوط في الاسواق الدولية له دور كبير ومهم في تحديد حجم الإيرادات النفطية لتلك الدول (خليل واخرون 2018: 287)

1. 3. 5. انواع اسعار النفط Types Of Oil Prices

عند النظر في أسعار النفط، من الضروري ذكر أن هناك أنواعًا مختلفة من الأسعار نتيجة لاستخداماتها المتعددة، إذ يعبر كل نوع عن معنى مميز يميزه عن باقي الأنواع. وبناءً على ذلك، يمكن توضيح بعض أبرز أنواع أسعار النفط على النحو الآتي:

1. السعر المعلن posted price

يتم تحديد هذا السعر من قبل شركات النفط الاحتكارية في كارتل بما يتلاءم مع مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، ويتم تحويله إلى العملة الأمريكية. تم الإعلان عن هذه الأسعار للمرة الأولى من قبل شركة ستاندر أوليل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880، حينما كانت الأسواق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين. فرضت هذه الشركة سيطرتها على تكرير ونقل النفط الخام في عام 1873، وأعلنت بمفردها عن أسعار النفط المستخرج مباشرةً من الآبار دون مشاركة أي من المنتجين في عملية التسعير (الهيبي ، 2011: 140)

2. السعر المتحقق Realized price

هو سعر البرميل النفطي المعبر عنه بوحدة نقدية ويتحدد بناءً على تسهيلات متعددة أو حسومات يتم الموافقة عليها من قبل البائع والمشتري بنسبة مئوية ويتم خصمها من السعر المعلن تشمل الحسومات والتسهيلات التي يتم منحها من قبل البائع للمشتري في سعي لجذب الزبائن أو حل بعض المشاكل المرتبطة بقيود التسهيلات يتم حساب السعر المتحقق كالاتي:

السعر المتحقق = السعر المعلن - التسهيلات

ويمكن توضيح اهم تلك التسهيلات بالاتي:

- تمنح تسهيلات الموقع الجغرافي للدول النفطية غير المحظوظة بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط للأسواق العالمية.
- الامتيازات التي تتضمن محتوى كبريتيًا، تُمنح مقابل كميات من النفط التي تحتوي على نسبة عالية من الشوائب.
- تقدم تسهيلات لدرجة الكثافة بناءً على درجة كثافة النفط؛ اذ تكون نسبة التسهيلات عالية للنفط الثقيل وأقل للنفط الخفيف.
- يتم منح تسهيلات قناة السويس للبلدان النفطية التي تصدر النفط الخام مباشرة إلى السوق العالمية دون الحاجة لاستخدام قناة السويس (محمود وعباس، 2007: 258).

3. السعر الضريبي Tax price

وهو السعر الذي يمثل تكلفة استخراج البرميل النفطي، وبالإضافة إليه يتم احتساب المبالغ النقدية والضرائب التي تضاف عليه. لذلك يعرف هذا السعر بسعر التكلفة الضريبية، ويصنف من ضمن الأسعار الداخلية التي تتم عبرها التوافق بين شركة النفط وفروعها وشركات النفط الأخرى المشتركة في كارتل دولي، بهدف تحديد السعر الضريبي للبرميل النفطي (الطائي والمكصوصي، 2018: 725)

4. سعر التحويل Transfer of price

ويعني هذا السعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم، أو عملية نقل النفط الخام ضمن نشاط معين داخل نفس الشركة مثل الإنتاج والتكرير والنقل داخل حدود الشركة نفسها، وفي هذه الحالة يتم الاتفاق على سعر تقريبي أو حسابي يأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للضرائب المفروضة على إيراداتها النفطية في البلدان التي تكون مسجلة بها (الخدمي، 2011: 14).

5. السعر الفوري Spot price

ظهرت هذه الأسعار في سوق النفط العالمي في نهاية عام ١٩٧٨ نتيجة لتوقف إيران عن تصدير النفط إلى الدول المستهلكة التي تعاقدت معها. هذا الوضع دفع الدول المستهلكة للنفط للبحث عن بدائل بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط ونتيجة لذلك، قامت الشركات النفطية الكبيرة والمستقلة

بيع كمياتٍ من النفط الخام المتاح بخصوصيات في الأسواق الفورية والآجلة للنفط. تعبر هذه الأسعار عن القيمة النقدية لسلع النفط في سوق النفط الحرة بين الأطراف الموردة والأطراف المشتريّة فوراً (دحاوي، 2016: 59).

1. 3. 6. العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط Factors Affecting Oil Price Fluctuations

يتأثر سعر النفط الخام بشكل كبير بعدة عوامل، مما يشكل اهتماماً كبيراً للعديد من المهتمين والخبراء الذين يرون أن النفط الخام ليس مجرد سلعة تتبع قانون العرض والطلب في السوق. فقد يزداد الإنتاج أحياناً ولكن السعر يظل ثابتاً، أو قد يزداد السعر ويظل الطلب ثابتاً (البصام والشريفة، 2013: 4). لذلك يمكن توضيح أهم العوامل التي تؤثر في أسعار النفط الخام كما يلي:

1) الطلب العالمي على النفط World Oil Demand

تم تقسيم الطلب العالمي على النفط إلى نوعين، النوع الأول هو الطلب للاستهلاك والنوع الثاني هو الطلب للمضاربة. بالنسبة للنوع الأول، يتأثر الطلب للاستهلاك بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية. أما النوع الثاني، الطلب للمضاربة والأسواق المستقبلية للنفط، فقد ظهرت هذه الأسواق في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اذ دخلت الوسطاء والمضاربين الأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح (المزيني، 2013 : 334). ويتميز الطلب على النفط بشكل عام بأنه غير مرن في الأجل القصير، وذلك بسبب عدم توفر مصادر طاقة بديلة، وهذا يؤدي إلى زيادة حساسية الأسعار. أما في الأجلين المتوسط والطويل، فإن النفط سيظل المصدر الرئيس للطاقة لأسباب تتعلق بخصائصه المقارنة بالبدايل المتاحة حالياً أو المحتملة في المستقبل. (الياسري، 2010: 152). يعتمد الطلب العالمي على النفط الخام بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وزيادة عدد السكان. يزداد معدل الاستهلاك العالمي للنفط بمعدل 1.76% سنوياً. أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 ووصولها إلى 94 دولار للبرميل سلّباً على الاقتصاد العالمي. أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط. بالمقابل، يتوقف الاستثمار في مشاريع النفط عندما تنخفض أسعار النفط إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل في عام 2016 ويؤثر بشكل سلبي على نمو الإمدادات النفطية المستقبلية. وبالآتي، فمن الضروري أن تكون هناك أسعار نفطية عادلة، تعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين (فرج، 2015: 43). عندما يتوقع استمرار النشاط الاقتصادي لفترة معينة أو احتمال بدء تعافي الاقتصاد من مرحلة الانكماش، يزداد الطلب العالمي على النفط الخام. والعكس صحيح أيضاً. بالإضافة إلى

ذلك، يمكن أن يرتفع الطلب على النفط في حالة وجود اضطرابات في إمداداته المستقبلية نتيجة للأزمات أو الاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعية، إذ يتعين على الأشخاص زيادة مخزونهم لتجنب انخفاض الإمدادات في المستقبل. لذلك، يعد النفط سلعة استراتيجية هامة وضرورية لا يمكن الاستغناء عنها (الضامن، 2016: 205).

وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على الطلب العالمي على النفط ويمكن أن نشرحها على النحو الآتي:

أ - معدل النمو الاقتصادي Economic Growth Rate

يعد ارتفاع أسعار النفط مصدر خطر للدول الصناعية الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط وتعقيد مخاطرها، فإنها لا تزال البديل الأرخص بالنسبة للبدايل الأخرى. ويعتقد (شوماخر) الخبير في الشؤون النفطية أن سعر النفط لا يزال معتدلاً بغض النظر عن زيادة أسعاره في الوقت الحالي، وذلك بسبب عدم توافر بدائل يمكن أن تستبدل مكانة وحجم النفط (التنير، 2007: 41). يؤثر الطلب العالمي على النفط الخام تأثيراً كبيراً في التغيرات التي تحدث في مستويات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في كل بلد. وعلى الرغم من اختلاف هذه التغيرات من دولة لأخرى، استناداً إلى مستوى النمو الاقتصادي وحجم التطور والتقدم، يمكن القول بأن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الطلب على النفط الخام والعكس صحيح (جعاز والعامري، 2016: 136).

ب - النمو السكاني والتقدم التكنولوجي Population Growth

معدل نمو السكان وتقدم التكنولوجيا يعدان عاملاً أساسياً في حجم استهلاك العالم للنفط الخام. وعلى الرغم من أهمية نمو السكان، إلا أن تأثيره على الطلب العالمي على النفط الخام قد يكون نسبياً. إذ يبلغ سكان المناطق المتطورة صناعياً حوالي (28%) من سكان العالم، ولكنهم يستخدمون (70%) من النفط العالمي. أما بالنسبة لبقية سكان دول العالم، الذين يشكلون حوالي (72%) من سكان العالم، فيتم استهلاك (30%) من إجمالي النفط العالمي. وبالتالي يتبين أن الدول الصناعية هي الأكثر استهلاكاً للنفط الخام (عبد المنعم وبنعمر، 2016: 12).

ت - سعر النفط الخام ومنتجاته المكررة

تُصنّف أسعار النفط الخام ضمن العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط، وبالتالي، يتسبب انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب، بينما يحدث العكس عندما يرتفع سعر النفط. سواء كان

الأمر يتعلق بالنفط الخام أو منتجاته المكررة، قد تؤثر أسعار هذه المنتجات على أسعار النفط الخام، بناءً على حقيقة أن الطلب على المنتجات النفطية المكررة يعد طلباً مشتقاً من النفط (علة ،2016: 202-203).

ث - المضاربات النفطية عقود المستقبلات

تعد المضاربات النفطية من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر في التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام، إذ يعتمد ذلك على التوقعات المستقبلية للأسعار. وتركز هذه المضاربات على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات السياسية والمناخية. على سبيل المثال، عندما يتوقع المتداولون ارتفاع أسعار النفط، يبدأون في شراء النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره والعكس صحيح (hamilton، 13-14: 2008)

(2) العرض العالمي على النفط World Oil Supply

يتأثر العرض العالمي للنفط بعدة عوامل، والأولى منها هي الطلب على النفط وسعره بالإضافة إلى القدرة الإنتاجية واحتياطيات النفط المتاحة في فترة زمنية محددة. وكلاهما يعتمد على مستوى الاستثمارات الموجهة نحو عمليات الاستكشاف والتطور التكنولوجي المستخدم في هذه العمليات (عبد الله ، 2006: 136-137). ان الشقيقات السبع هي مجموعة من الشركات العملاقة ، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساساً لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا ، ويطلق عليها أيضاً تسمية شركات النفط العالمية الكبرى والتي كانت تسيطر على (80) من الانتاج النفطي العالمي ، و (70%) من صناعة التكرير العالمية (الرميحي ، 15: 1982). تحكمت الشقيقات السبع في آليات الطلب والعرض. كان هناك ميل من قبل الدول المنتجة للنفط الخام لإنشاء كيان مؤسسي أو كارتل لتنسيق وتنظيم العلاقة بين جميع الفاعلين في سوق النفط (ابو ميري، 2016: 37) يتم تحديد العرض النفطي بواسطة سياسة الدول المنتجة للنفط الخام واحتياجاتها الداخلية والتصدير للحصول على العملات الأجنبية. تلعب منظمة أوبك دوراً في تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص عن طريق سياساتها المعتمدة. تنقسم مصادر العرض النفطي إلى مصدرين رئيسيين: الدول المنتجة للنفط الخام في منظمة أوبك التي تسيطر على 40% من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام، والدول المنتجة للنفط الخام خارج منظمة أوبك (خضير وعلوان ، 2014: 276).

يتأثر العرض العالمي للنفط الخام بعوامل عدة يمكن توضيحها على النحو الآتي.

أ - المخزون النفطي Oil Inventory

تتاح للدول الكبرى المستهلكة للنفط الخام خزين تجاري يعد وسيلة مهمة لتحقيق التوازن في سوق النفط في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط من وقت لآخر. تشير التقارير إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثية (OECD) بالإضافة إلى جنوب أفريقيا قد اتجهت نحو إنشاء مخازن استراتيجية جديدة للنفط بسبب زيادة معدل استهلاكها اليومي للنفط الخام. يعتمد حجم المخزون النفطي على مستويات الأسعار الحالية والمتوقعة وتكاليف التخزين وعوامل أخرى ذات طبيعة تجارية (ابراهيم، 2010: 124).

ب- احتياطات النفط العالمية World Oil Reserves

تلعب الاحتياطات النفطية وقدرة الإنتاج الطاقوي دورًا كبيرًا في التأثير على إمدادات النفط. وكلما كانت الاحتياطات المؤكدة للنفط كبيرة، زاد الاعتقاد في إمكانية الإنتاج. وتؤكد تقديرات منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط على زيادة الاحتياطات العالمية من النفط من (1266.45) مليار برميل في نهاية عام 2012 إلى (1277.7) مليار برميل في نهاية عام 2013 بزيادة قدرها (11.25) مليار برميل، وبنسبة (0.9%) (ضوي، 2015: 168).

3) القوة الشرائية للدولار Purchasing Power the Dollar

يتأثر تذبذب أسعار النفط الخام بسبب قوة الشراء للدولار، ومن المعروف أن تجارة النفط العالمية تتم بواسطة الدولار. وبالتالي، فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الدولار سيؤثر إيجابًا أو سلبيًا على اقتصادات الدول المنتجة للنفط (كواحة، 2015: 205) وبناء على ذلك، فإن تراجع قيمة الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط في الأسواق. يحدث ذلك عن طريق تأثير مباشر وغير مباشر. التأثير المباشر لتراجع الدولار في أسواق النفط العالمية يتمثل في زيادة نشاط المضاربة في عقود النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. بينما التأثير غير المباشر لتراجع الدولار في أسواق النفط العالمية يتمثل في تغيير أساسيات السوق، إذ يؤثر في العرض والطلب على النفط على المدى الطويل (11: 2017، Beckmann et al).

4) التغيرات المناخية Weather Changes

في عملية توليد الطاقة، يعد النفط الخام العنصر الرئيس. ونتيجة لذلك، فإن التغيرات الشديدة في درجات الحرارة سواء ارتفاعًا أو انخفاضًا تؤدي إلى تغير في الطلب على النفط. وهذا يؤدي بدوره إلى تغير في الطلب العالمي على النفط مما يؤثر مباشرة على أسعار النفط الخام (عبد الرضا، 2011: 113)

5) العوامل الاقتصادية Economic Factors

يعتقد بعض الباحثين المتخصصين في مجال النفط أن تقلبات أسعار النفط يمكن أيضًا أن يعود سببها إلى أسباب اقتصادية يمكن توضيحها عن طريق الآتي:

أ- انكماش الاستهلاك العالمي

كان من المتوقع بحسب العديد من الخبراء أن ترتفع أسعار النفط الخام نتيجة الصراعات والأزمات العالمية، ولكن المفاجأة كانت عكس ذلك إذ انخفضت أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد في عام 2014، وانخفض الاستهلاك العالمي للنفط. وبالآتي، يمكن أن يعني ذلك أن هناك لعبة سياسية واقتصادية تهدف إلى السيطرة على قطاع النفط من خلال دخول منتجين غير قانونيين وتوقيع صفقات خلف الكواليس بهدف تدمير أسعار النفط الخام.

ب- العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على روسيا وإيران

تم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من أجل فرض عقوبات على روسيا وإيران عن طريق التوصل لاتفاق مع كبار منتجي النفط الخام في العالم لزيادة إنتاج النفط وتخفيض سعره. هذا الإجراء أدى إلى تواجد عجز في موازنتهما وتسبب في تدمير اقتصادهما.

ت- ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ثورة في صناعة النفط الصخري، وهذا أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاج النفط الصخري في البلاد وبسبب ذلك، تراجع الطلب العالمي على النفط وتراجعت أسعاره وذلك ناتج عن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على إنتاج النفط المحلي (علي وآخرون ، 2016: 447).

6) العوامل السياسية التطورات الجيوسياسية Geopolitical Developments

تلعب التطورات والتغيرات الجيوسياسية دورًا هامًا في تأثير أسعار النفط الخام، إذ يتجلى أثر هذه التطورات في تغيير التحالفات واستعراض الدول لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وإظهار قدرتها في حالات السلم والحرب. ولكن الأمر المعقد والذي يصعب فهمه ورؤيته هو الدور غير المعلن للعوامل الجيوسياسية وكيفية فهم الدول لهذه العوامل ودفعها لاتخاذ إجراءات معينة وتجنب إجراءات أخرى في سعيها لتحقيق أهدافها (والتر ، 2011: 221). وفي النصف الثاني من عام 2014 ونتيجة

لتدهور الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج التي تسيطر على مخزون عالمي ضخم من النفط، كان لذلك تأثير كبير على توقعات تدفقات النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق التي زادت من شكوك المتعاملين في السوق النفطية بشأن قدرة العراق على زيادة صادراته النفطية في المستقبل. وتعد الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب أيضًا من العوامل التي أثرت في ارتفاع أسعار النفط الخام في الآونة الأخيرة (عبد الحميد، 2015 : 159-160).

1. 3. 7. علاقة بعض مؤشرات السياستين النقدية والمالية في الإيرادات النفطية

❖ العلاقة بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف

بناء على ما جاء به الاطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة، والتي تناولت دور الإيرادات النفطية، والتي تعد مصدرا رئيسا للعملة الاجنبية في البلدان النفطية، اذ ان التغيرات في سعر النفط وصادراته يحددان الميزان التجاري لان الاستيرادات السلعية والخدمية والتحويلات والمدفوعات الخارجية الاخرى مستقرة في علاقتها مع الطلب الكلي الفعال في الاجل القصير، ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بمتغيرات حجم الإيرادات النفطية بكيفية معقدة ولكنها معروفة النشأة من الانفاق الحكومي الذي يهيمن على الإيرادات النفطية.

❖ العلاقة بين الإيرادات النفطية وعرض النقد

تعتمد العوائد النفطية على الاسعار العالمية للنفط ، اذ يتم تحويل معظم الإيرادات المتأتية من النفط من العملة الاجنبية الى العملة المحلية، وبعد حصول الدولة على العملة المحلية تقوم باتباع سياسات نقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، ولاسيما في حال زيادة حجم الإيرادات النفطية، وهذا ينعكس بدوره مباشرة على عرض النقد، ويمكن القول ان العلاقة بين الإيرادات النفطية وعرض النقد هي علاقة طردية .

❖ العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة

العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة علاقة طردية قوية جدا ، ولاسيما في البلدان النفطية، ففي حال زيادة الإيرادات النفطية زادت الإيرادات العامة بشكل كبير وتجاوزت النفقات الحكومية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة في الإجمالي المتاح للمستهلكين وتعزيز الطلب العام في الاقتصاد. ومن جانب

آخر، إذا تم استخدام الإيرادات العامة بشكل فعال في تمويل النفقات الحكومية والتخفيف من العجز المالي، فقد يتم تقليل الحاجة إلى الاقتراض وإصدار النقد، مما يقلل من إمكانية حدوث التضخم.

❖ العلاقة بين الإيرادات النفطية والانفاق العام

تعد الإيرادات النفطية من أكثر المتغيرات عرضة للتقلبات وأكثرها تأثيراً في المتغيرات الاقتصادية، لاسيما في البلدان النفطية، كما أنها تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وقد تصل الى النصف في بعض البلدان، كما أنها تساهم بنسبة كبيرة من الإيرادات العامة قد تصل الى (90%) في كثير من البلدان النفطية، إذ تعتمد هذه البلدان في تمويل النفقات العامة بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من النفط، وبمعنى آخر أن هناك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والنفقات الحكومية في. وبمعنى أدق أن النمو الحاصل في حجم النفقات العامة قد تتناسب طردياً مع النمو الحاصل في حجم العوائد النفطية المكون الرئيس لمجمل النفقات العامة.

الفصل الثاني

(تحليل السياستين النقدية والمالية
والايرادات النفطية في العراق
للمدة (1990-2022))

المبحث الأول: السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2022)

المبحث الثاني: السياسة المالية للمدة (1990-2022)

المبحث الثالث: الايرادات النفطية في العراق للمدة (1990-

2022)

تمهيد

ان التذبذبات والتقلبات الكبيرة التي تحصل في الايرادات النفطية قد تتيح فرصة للدولة التي يقوم اقتصادها على الثروة النفطية وعوائدها بهدف تصحيح مسار النشاط الاقتصادي لها وهيكله القطاع المالي والاقتصادي من جديد باتجاه التنويع الاقتصادي بعيدا عن التركيز على الايرادات النفطية ،ومن ثم فإن الدولة تهدف الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تبنيها سياسات نقدية ومالية فعالة لإنها اسلوب دقيق في ادارة الاقتصاد الوطني .وتعد السياسة النقدية والسياسة المالية من السياسات التي لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي اذ تكمن فاعليتهما من خلال مدى قدرتهما على التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق ادوات السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد واسعار الصرف وادوات السياسة المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة في مواجهة الازمات والمشكلات الاقتصادية وفي ضوء هذا يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أدناه :-

المبحث الأول: السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2022)

المبحث الثاني: السياسة المالية للمدة (1990-2022)

المبحث الثالث: الايرادات النفطية في العراق للمدة(1990-2022)

المبحث الاول

السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2022)

2. 1. 1. السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2003)

اتسمت مرحلة ما بعد 2003 بشيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري ، ومازال مستمر إلى الوقت الحالي ، الأمر الذي نتج عنه العديد من الآثار السلبية على العملية النقدية منها زيادة في التدفق النقدي دون أن تكون هناك أي نتيجة تذكر أو آثار ايجابية لهذه الزيادة ، والاستحواد على العملات الأجنبية (الغالبية منها) ، وذلك من خلال استقطاع جزء من عوائد النفط وايداعها خارج البلد ، ولم يستطع إعادة إلا الجزء القليل منها ، وتهريب العملات الأجنبية إلى الخارج لمصالح ومنافع خاصة ، إضافة إلى ذلك ضرورة الالتزام بدفع تعويضات حرب 1991 إلى عدد من الدول ، ولغاية 2008 ، وهذا الأمر شكل عائقاً اتجاه السياسة النقدية في العراق ، فمن البديهي على البنك المركزي العمل على التخفيض من حدة البطالة والمساهمة في جهود الاعمار ، وهذا ما يتطلب زيادة في الإنفاق العام بشكل مستمر على الرغم من التحديات والمستحقات التي بذمة الدولة ، ومن جهة أخرى فإن سياسة البنك المركزي مطالبة بمواجهة ظاهرة التضخم الاقتصادي(حسون، 2011: 12) .

وعلى الرغم من كثرة التحديات وضعف السبل لمواجهتها ، واستناداً إلى المادة (4) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 ، الذي يقضي باستقلالية البنك المركزي العراقي دون أن يكون هناك تدخلات سياسية فيه ، وكان من بين أهم اهدافه هو السيطرة على مستويات التضخم المرتفعة واستقرار سعر الصرف وكانت هذه المهمة قد وقعت على عاتق السياسة النقدية ، وبالفعل انخفض مستوى التضخم بشكل كبير فبعد أن كان في اعلى مستوياته أصبح في ادنى مستوى له ، فقد انخفض حوالي 36% ما بين مدة 2002-2007 وفي نهاية العام 2008 وصل 2,7% وهذا بحد ذاته يعد نجاحاً يحسب لصالح إدارة البنك المركزي في سيطرة على التضخم ، واستمر بالانخفاض حتى عام 2009 إلى أن وصل 2,1% بعد أن كان العراق يعاني من تضخم جامح وصل المعدل السنوي إلى 237% خلال المدة(1990-1195). أمّا بالنسبة لسعر صرف الدينار العراقي ، فقد شهد العديد من التذبذبات في مستوياته حتى استقر على 1180 (دينار لكل دولار) ما بين مدة(2009-2010)، واستمر بالتذبذب في مستويات في السنوات اللاحقة حتى تم تغييره من قبل البنك المركزي عام 2019 ليصبح 1446 ، وكان الهدف من ذلك هو تشجيع التجارة الداخلية وتقليل تداول العملة الأجنبية (الدولار) في الأسواق العراقية ، الأمر الذي أدى إلى ضعف التعامل أو تداول الدينار

العراقي ، وهذا الأمر يدفع السلطات النقدية إلى محاولة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي . ومع انتشار ظاهرة الدولار ، أصبحت من العادات المسلم بها لدى المجتمع العراقي ، وهذا يفسر أن العملة العراقية أصبحت لا تمثل مخزن للقيمة ، واتجاه معظم المؤسسات المالية والأشخاص إلى الاحتفاظ بالعملة الأجنبية كخزين جيد للقيمة بدلاً عن الدينار العراقي ولاسيما في المعاملات المحلية.

بدأ البنك المركزي العراقي يتخذ وسائل وادوات غير مباشرة منها تحرير أسعار الفائدة والكف عن التدخلات في أوجه وكلفة الائتمان ، مع السعي لتنظيم نمو الكتلة النقدية وفقاً لمتطلبات الاستقرار النقدي ، وقد استخدم نظام الصرف المرن في العراق مع قيام البنك المركزي بإدارة مزاد العملة الأجنبية بأعباء سوق لتنظيم أسعار الصرف . واستمر البنك المركزي باستخدام الاحتياط القانوني كأداة للتأثير على السيولة العامة وسيولة الجهاز المصرفي ، واعتمد على معدلات فائدة بلغت 6% بقروض المصارف من أجل مواجهة خطر السيولة ، هذا ويسعى البنك المركزي العراقي جاهداً إلى تطوير سوق النقد الثانوية من خلال السماح للمصارف ببيع وشراء حوالات السندات الحكومية والخزانة على أمل أن ينتقل على عمليات السوق المفتوحة ، مع السعي إلى استخدام الأدوات الجديدة التي تكمل مزاد العملة اليومي من خلال بيع وشراء السندات الحكومية في الأسواق الحرة (بتال ومهدي، 2015: 22).

أما أدوات السلطة النقدية التي لم يتم طرحها في شكل صريح في قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 والتي تعكس أثر أدوات السياسة النقدية في المستقبل لتحقيق أهدافها التي ترغب بها سواء كانت أهدافاً طويلة الأجل أو أهدافاً قصيرة الأجل ، لكن البنك المركزي أعلن عبر موقعة الالكترونية مجموعة من الأدوات التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه التي يسعى لها إذ اصدر البنك بياناً أوضح فيه هذه الأدوات وتتمثل بما يأتي (البنك المركزي العراقي، <http://www.cbi.iq>)

1_ مزادات العملة الأجنبية : تعد هذه الأداة الأولى التي تم تطبيقها في تاريخ 2003/10/4 وتتمثل طبيعة عمل هذه الأداة بقيام البنك المركزي ببيع وشراء الدولار من وإلى السوق مما يسهم في تحقيق الأهداف التي ترغب بها السياسة النقدية من خلال التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية من أجل السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة من أجل

تخفيض معدلات التضخم ، والغاية الرئيسية أيضاً هي توحيد معدلات الصرف مقابل الدينار العراقي في السوق المحلية إضافة إلى تحقيق تجانس في آلية سوق الصرف من خلال اشباع رغبة السوق من العملة المحلية وسد حاجة القطاع الخاص من أجل تمويل استيراداته من العملة الأجنبية .

2_ مزاد حوالات الخزينة : وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل تمنحها الحكومة لأي دولة لمدة اقل من السنة وتعد بمثابة قناة استثمارية ملائمة لاستغلال الأموال الفائضة بصورة مؤقتة ، وتلعب دوراً مهماً في تنشيط السوق الثانوية كونها تعد من الاستثمارات الخالية من المخاطر وتشمل حوالات البنك المركزي وحوالات وزارة المالية .

3_ سعر إعادة الخصم : يرتبط عمل هذه الأداة عند لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم الأوراق التجارية أو من أجل الاقتراض وتستخدم هذه الأداة لمعالجة الضغوط التضخمية والتي تنجم عن النمو في الطلب الكلي فعندما تقوم السلطة النقدية باتباع سياسة نقدية انكماشية الهدف منها هو تقليص الإنفاق الكلي من خلال رفع سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يؤثر على رفع كلفة السيولة والقروض التي يقدمها البنك المركزي ومن ثم تقليص حجم الائتمان والتقليل من التوسع في عرض النقد .

4_ لائحة متطلبات الاحتياطي القانوني : يستخدم البنك المركزي هذه الأداة من أجل التأثير على احتياطيات البنوك ومن ثم قدرتها في منح الائتمان ، وترتبط بمدى حيالة المصارف لودائع الزبائن إذ تقرر توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني بحدود 15% ولكل أنواع الودائع بهدف جعل المضاعف النقدي أكثر استقراراً ، واشترط البنك المركزي أن تبقى نسبة 5% لدى خزائن المصرف بينما 10% تودع لدى .

5_ تمنح المصارف التي لديها أرصدة حسابات احتياطية في البنك المركزي العراقي تسهيلات الانكشاف لأن هذه الأرصدة غير كافية لتسوية التزاماتها في نهاية يوم العمل المصرفي .

وعلى الرغم من إصدار القوانين الجديدة للبنك المركزي وظهور أدوات جديدة للسياسة النقدية ، إلا أنها بقيت غير فعالة بسبب مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعرقل مسيرة السياسة النقدية بصورتها الصحيحة ومن هذه المعوقات (الدعيمي، 70، 2015).

1_ تضخم مقدار الكتلة النقدية : أن الإصدار النقدي الجديد الذي قام به البنك المركزي العراقي كانت من أجل مواجهة المشاكل التي تعرضت لها مشكلة تبادل العملة السابقة ، في وقت كان فيه العراق يحتاج إلى بيئة استثمارية جاذبة ومناسبة لتوظيف هذا الكم الهائل من المعروض النقدي .

2_ ضيق الجهاز المصرفي الخاص : بالرغم من الزيادة في عدد المصارف العراقية للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ، فلا تشكل الأهمية النسبية من موجودات القطاع الخاص إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي التجاري العراقي أكثر من 15% .

3_ محدودية السوق المالية والنقدية : على الرغم من انشاء سوق بغداد للأوراق المالية عام 1992 فلا يزال سوق غير مكتمل الشروط وسوقاً ثانوياً يسهم بتوسيع حركة تداول الأوراق المالية وهذا شكل عبئاً على استخدام الأدوات غير المباشرة .

4_ عجز الموازنة العامة : وهو من أكبر المشاكل التي واجهت السياسة النقدية في العراق ، كون الآلية التي كانت متبعة في تمويل العجز هو الإصدار النقدي ، ونتج عن عجز الموازنة ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر الدولار_العراقي ، وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

5_ ارتفاع معدلات البطالة : إحدى أهم قيود السياسة النقدية العراقية ، خاصة في ظل توجه نحو سياسة نقدية مقيدة لتوسع المعروض النقدي ، وهذا يتعارض مع سياسات الاستثمار التي يحتاجها البلد من أجل التوظيف أو استيعاب العمالة وتقليل نسبة البطالة التي بلغت بين 30-72% من إجمالي قوة العمل .

2. 1. 2. تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة من (1990-2002)

ادت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 الى اضطراب الاوضاع الاقتصادية والتي تمثلت بعزل العراق عن العالم الخارجي وتوقف التبادل التجاري وحرمانه من تصدير النفط الذي يعد المصدر الأساس للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيراداته وحاجاته الأخرى بعد ان كان يعتمد على الاستيراد في تلبية (71%) من احتياجاته الاستهلاكية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991: 116)، لذلك فقد لجأت الحكومة الى تغطية احتياجاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون الالتزام بأية ضوابط قانونية او مصرفية ، وقد ادت هذه السياسة الى زيادة عرض النقود الى مستويات مرتفعة جدا قادت الى حدوث تضخم جامح فار كل التوقعات مما ادى الى انهيار قيمة الدينار العراقي

ونتيجة لاتباع سياسة التمويل التضخمي من قيل الحكومة ، الامر الذي ادى الى زيادة معدلات نمو عرض النقد بصورة سريعة، وغير متناسبة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مما انعكس بصورة خطيرة على الاقتصاد العراقي، فضلا حدوث الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ابرزها الفساد المالي والإداري وظهور الأسواق الموازية و المضاربات و ضياع فرص الاستثمار وغيرها من المشاكل التي عانى منها الاقتصاد (الأسدي، جراح ، 2015 : 160)

ادت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 الى اضطراب الاوضاع الاقتصادية والتي تمثلت بعزل العراق عن العالم الخارجي وتوقف التبادل التجاري وحرمانه من تصدير النفط الذي يعد المصدر الأساس للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيراداته وحاجاته الأخرى بعد ان كان يعتمد على الاستيراد في تلبية (71%) من احتياجاته الاستهلاكية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991: 116)، لذلك فقد لجأت الحكومة الى تغطية احتياجاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون الالتزام بأية ضوابط قانونية او مصرفية ، وقد ادت هذه السياسة الى زيادة عرض النقود الى مستويات مرتفعة جدا قادت الى حدوث تضخم جامح فار كل التوقعات مما ادى الى انهيار قيمة الدينار العراقي

ونتيجة لاتباع سياسة التمويل التضخمي من قيل الحكومة ، الامر الذي ادى الى زيادة معدلات نمو عرض النقد بصورة سريعة، وغير متناسبة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مما انعكس بصورة خطيرة على الاقتصاد العراقي، فضلا حدوث الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

ابرزها الفساد المالي والإداري وظهور الأسواق الموازية و المضاربات و ضياع فُرص الاستثمار وغيرها من المشاكل التي عانى منها الاقتصاد (الأسدي، جراح ، 2015 :160)

ادت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 الى اضطراب الاوضاع الاقتصادية والتي تمثلت بعزل العراق عن العالم الخارجي وتوقف التبادل التجاري وحرمانه من تصدير النفط الذي يعد المصدر الأساس للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيراداته وحاجاته الأخرى بعد ان كان يعتمد على الاستيراد في تلبية (71%) من احتياجاته الاستهلاكية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991:116)، لذلك فقد لجأت الحكومة الى تغطية احتياجاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون الالتزام بأية ضوابط قانونية او مصرفية ، وقد ادت هذه السياسة الى زيادة عرض النقود الى مستويات مرتفعة جدا قادت الى حدوث تضخم جامح فار كل التوقعات مما ادى الى انهيار قيمة الدينار العراقي

ونتيجة لاتباع سياسة التمويل التضخمي من قِبل الحكومة ، الامر الذي ادى الى زيادة معدلات نمو عرض النقد بصورة سريعة، وغير متناسبة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مما انعكس بصورة خطيرة على الاقتصاد العراقي، فضلا حدوث الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ابرزها الفساد المالي والإداري وظهور الأسواق الموازية و المضاربات و ضياع فُرص الاستثمار وغيرها من المشاكل التي عانى منها الاقتصاد (الأسدي، جراح ، 2015 :160).

والجدول (1) والذي يوضح تطور عرض النقد بمفهومه الواسع في العراق للمدة (1990-2002)، اذ يتضح ان عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 ارتفع من (25) مليار دينار عام 1990 إلى (32) مليار دينار عام 1991 وبمعدل نمو بلغ (28%) واستمر عرض النقد بالمفهوم الواسع بالارتفاع وبشكل كبير جدا للمدة (1992-1995) وبلغ اعلى معدل نمو له (179.06) خلال المدة لعام 1995 ويعزو السبب وراء هذا الارتفاع إلى زيادة العملة في التداول نتيجة للإصدار النقدي الجديد، واستمر عرض النقد الواسع بالارتفاع التدريجي من (57) مليار دينار عام 1992 إلى (3852) مليار دينار عام 2002، مسجلا خلال المدة ادنى معدل نمو بنسبة (12.81%) عام 1999 واعلى معدل نمو بنسبة (179.06%) عام 1995 ، بينما اخذ عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 بالارتفاع بشكل تصاعدي للأعوام (2000-2002) وبمعدل نمو (19.22%,28.18%,35.72%) على التوالي، والجدول (1) وضح تطورات عرض النقد بمفهومه الواسع M2 في العراق للمدة (1990-2002).

جدول (1)

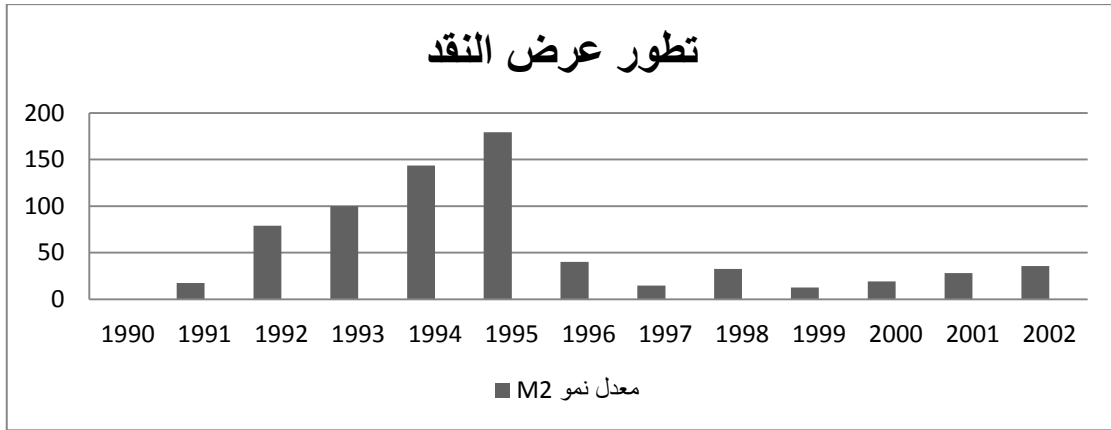
تطور عرض النقد في العراق للمدة (1990-2002) مليار دينار

السنوات	M1	اشباه النقود)(الودائع الأخرى	عرض النقد M2	معدل نمو M2
1990	15	10	25	—
1991	24	8	32	28
1992	43	14	57	78.12
1993	86	28	114	100
1994	238	39	277	142.98
1995	705	68	773	179.06
1996	960	124	1084	40.23
1997	1038	204	1242	14.57
1998	1351	295	1646	32.52
1999	1483	374	1857	12.81
2000	1728	486	2214	19.22
2001	2159	679	2838	28.18
2002	3013	839	3852	35.72

المصدر/البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الإحصائية ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة العمود الثالث من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات اعلاه ، *عمود النمو السنوي من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية : (السنة الحالية - السنة السابقة) / السنة السابقة)*100

الشكل (1)

تطور عرض النقد في العراق للمدة من (1990-2002)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ومن الشكل (1) نلاحظ إن خلال المدة (1990-2002) شهد الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات وبداية الالفية لغاية (2002)، زيادة كبيرة جداً وواضحة في عرض النقد، الذي انعكس بدوره وبصورة مباشرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، والزيادة في معدلات التضخم، ومن ثم انخفاض في قيمة الدينار العراقي.

2. 1. 3. تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2003-2022)

في مرحلة 2003 وما حدث في السنوات اللاحقة ، ففي خلال هذه المدة تعرض البلد إلى انهيار وتدمير نتيجة حرب 2003 ، وما تعرض له من عمليات سلب ونهب وانهيار في البنى التحتية إلا أن السياسة النقدية في العراق في السنوات الاخيرة شهدت اصلاحات مهمة . تمثلت هذه المدة في إصدار قانون جديد للبنك المركزي العراق يستهدف الحفاظ على استقلالية وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال إلى اقتصاد السوق بوصفه ركناً أساسياً من اركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني ، إضافة إلى ذلك صدور عملة وطنية جديدة موحدة ذات مواصفات دولية من ناحية صعوبة التزوير ونوعية الورق المستخدم وامكانية الاحتفاظ بها لتل محل العملة الوطنية ذات الطبعة الرديئة . إضافة إلى ذلك العمل على تعزيز الاحتياطي النقد الأجنبي كخطوة ناجحة في مؤتمر باريس للمانحين الذي اصبحت فيه ديون العراق 120 مليون دولار بعد أن كانت تقدر حوالي 500 إلى 600 مليار دولار امريكي ، وتحصل على اعفاء يحدد بـ 80% منها ديون بلا فائدة والباقي بلا فائدة مع احتمال أن يكون هناك تنازل عنها أو اسقاطها هي الأخرى وهذا كان سبب في دعم الاحتياط النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي الذي يمتلك الآن حوالي 35 مليار دولار كأحتياط للعملة ، وهي حالة لم يشهدها العراق منذ عام 1980 بعد أن بلغ الاحتياطي ما يقارب 40 مليار دولار من النقد الأجنبي كنتيجة لتأميم النفط

وزيادة صادرات النفط العراقية وتصحيح اسعاره العالمية(الثعلبي، 2012: 10). اذ شهدت المدة (2003-2022) تغيرات هامة في المجال النقدي ولاسيما اصدار قانون جديد للبنك المركزي يهدى الى الحفاظ على استقلاليته ومنحه السلطة للانتقال الى اقتصاد حر وائل تدخل من الجانب الحكومي، وكذلك اصدار عملة وطنية موحدة، والعمل على تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي، لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين، وتخفيض المديونية الخارجية لاسيما بعد حصوله على اعفاء يحدود (80%) ، وما تبقى من الديون بدون أي فائدة، اذ ساعدت الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي، في اتخاذ اجراءات اسهمت بدعم سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية لاسيما الدولار، اذ اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم اقترنت بركود اقتصادي وتدني مستويات الاستثمار وتزايد البطالة، وهذه السياسة تسعى الى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الانتاجية، اذ تتوازن التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات مع التدفقات النقدية(بخيت، مطر، 216).

اذ يعد عرض النقد واحدا من اهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي خلال مرحلة زمنية معينة، فالتغيرات فيه تدفع الى تغيرات مهمة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الناتج والأسعار واسعار الصرف واسعار الفائدة، والبنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم بعرض النقد سواء عن طريق اصدار النقود القانونية او من خلال المضاعف النقدي ، وعن طريق عرض النقد يتم الاستدلال على ان السياسة النقدية قد تكون سياسة توسعية أم انكماشية(الشود، 2009: 42)، وقد شهد عرض النقد الواسع تغيرات كبيرة خلال المدة (2003-2022) كانت انعكاسا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ، وفيما يأتي تحليل مفصل لهيكل عرض النقد للمدة (2003-2022):

جدول (2)

هيكل عرض النقد الواسع (M2) في العراق للمدة (2003-2022) بمليارات الدنانير

النمو السنوي %	M2	اشباه النقود (الودائع الأخرى)	M1	السنة
-	6953	1967	6953	2003
76.24	12254	2105	10149	2004
19.83	14684	3260	11399	2005
43.55	21080	5590	15460	2006
27.87	26956	5199	21722	2007

29.54	34919	6672	28190	2008
30.12	45437	8055	37300	2009
32.90	60386	8546	51743	2010
19.52	72177	9593	62474	2011
6.94	77187	11600	63736	2012
15.96	89512	13696	73832	2013
3.88	92988	17875	72693	2014
-9.09	84527	14914	69613	2015
7.02	90466	14942	75524	2016
2.64	92857	15871	76986	2017
2.72	95390	17562	77829	2018
-89.15	10344	16670	86771	2019
15.91	11990	16553	103353	2020
1066.68	139886	19942	119944	2021
20.24	168202	19989	507789	2022

المصدر: - البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

للمدة (2004-2021).

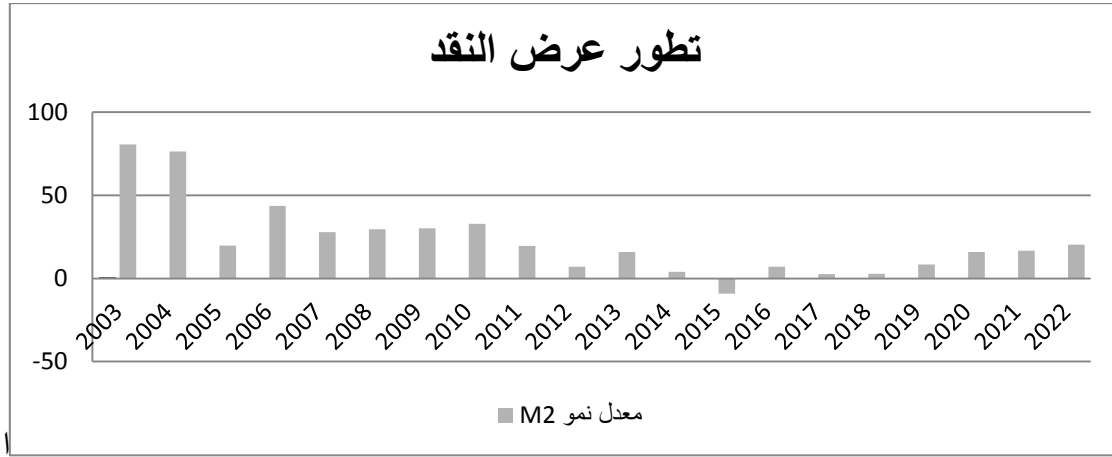
ومن خلال الجدول (2) يلاحظ بان عرض النقد بالمعنى الواسع M2 سجل معدلات نمو واضحة خلال المدة (2003-2022) اذ بلغ (6953) مليار دينار عام 2003 ليرتفع ويبلغ (92988) مليار دينار عام 2014، وان الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الواسع بعد عام 2003 بسبب رفع العقوبات الاقتصادية والارتفاع الكبير في إيرادات النفط من العملة الأجنبية الذي أدى إلى ارتفاع الموجودات الأجنبية، وتحسن المركز النقدي للحكومة مما أعطى للحكومة الفرصة في تمويل نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري عبر تحويل الموجودات الأجنبية إلى العملة المحلية، فضلا عن انعكاس حجم كميات النفط المصدرة، في الزيادة المستمرة في الأنفاق الجاري الحكومي و تمثله زيادة الرواتب لموظفي الدولة وزيادة الأنفاق الاستثماري وكذلك الأنفاق العسكري لتدريب وتطوير الأجهزة الأمنية بسبب تردي الوضع الأمني، واستبدال العملة العراقية بعد صدور قانون البنك المركزي (56)

بينما شهد عام 2015 انخفاضا وبمعدل نمو سالب بلغ (9.09-%) مقارنة بعام 2014 لانخفاض عرض النقد M1 وانخفاض اشباه النقود (الودائع الاخرى) من (17875) مليار دينار عام 2014 الى (14914) مليار دينار عام 2015، نتيجة للالتزامات السياسية وتداعيات الحرب على الارهاب، فضلا عن انخفاض صافي الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية ويعود ذلك للأثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص والحكومة بينما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع نهاية عام 2016 ارتفاعا وبمعدل نمو بلغ (7.02%) عن العام 2015 وهذه الزيادة في عرض النقد M2 تعود إلى نمو

مكونها الأساسي : عرض النقد M1 ليرتفع من (69613) مليار دينار عام 2015 الى (75524) مليار دينار عام 2016، وارتفاع الودائع الاخرى من (14914) مليار دينار عام 2015 الى (14942) عام 2016، فضلا عن تبني البنك المركزي في عام 2016 إجراءات مختلفة منها اقتصادية وأخرى مالية بهدف دعم الاقتصاد الوطني في مجال السياسة النقدية في ضوء ظروفه آنذاك من جهة، وتبني البنك المركزي أيضاً اطاراً جديداً للسنوات (2016-2020) وسعيه نحو اعتماد استراتيجية لحلول عاجلة في الأمد المتوسط وبهدف توفير السيولة النقدية لتجاوز الأزمة المالية المستمرة وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي (تقرير السياسة النقدية، 2018: 3)، حتى انعكست تلك التوجهات بانطلاق المشروع التنموي الذي تبناه البنك المركزي بتخصيص نحو (6) تريليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة منها والمتوسطة (التقرير الاقتصادي السنوي، 2015: 32)، بينما اخذ عرض النقد بالمفهوم الواسع بالارتفاع وتسجيل معدلات نمو مرتفعة ليبلغ معدل نمو (16.59%) عام 2021 بعد ان بلغ (6.67%-) عام 2015، وهذه الزيادة في معدلات النمو لعرض النقد M2 ناتجة عن الزيادة في عرض النقد M1 والذي بلغ (119944) مليار دينار عام 2021 وبزيادة بلغت (50331) مليار دينار عن عام 2015، فضلا عن ارتفاع الودائع الاخرى لتبلغ (19942) مليار دينار عام 2021 بعد ان بلغت (14914) مليار دينار عام 2015، ويلاحظ ان الودائع الاخرى لازالت تشكل نسبة متدنية اذ بلغت (17.16%) من اجمالي M2 عام 2021 مقابل (14.26%) عام 2020 ان هذا الارتفاع الى نسبة المساهمة يعود الى زيادة الوعي المصرفي وثقة الجمهور بالقطاع المصرفي نتيجة ارتفاع معدلات التوطين. والشكل (2) يبين تطور عرض النقد في العراق للمدة (2003-2022).

الشكل (2)

تطور عرض النقد في العراق للمدة من (2003-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ومن الشكل (2) نلاحظ أن خلال المدة (2003-2022) شهد الاقتصاد العراقي أيضاً، زيادة كبيرة جداً وواضحة في عرض النقد الذي انعكس بدوره على الاقتصاد العراقي .

2.1.4. نظرة عامة عن سعر الصرف في العراق:

واجهت بعض البلدان العديد من المشكلات الاقتصادية ، والعراق من هذه الدول ، و هو بلد غني وشعبه فقير بل إن جزءاً من شعبه يقع تحت خط الفقر ، حيث بلغ مؤشر الفقر في العراق (23%) من إجمالي سكان العراق وذلك وفقاً لتقرير ملامح الفقر في العراق الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2009 ، وعلى الرغم من ذلك فإن العراق لديه معضلات اقتصادية كبرى بسبب الحروب والحصار القاسي والسيطرة المركزية للدولة وعدم نمو القطاع الخاص العراقي ، والديون هي من المشكلات التي واجهها العراق حيث بلغ مقدار الدين العام الداخلي (9,180,806) مليون دينار وفقاً لمنشورات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2010 ، وكذلك زيادة معدلات البطالة والتي بلغت وفقاً لآخر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2008 حيث بلغت النسبة (15.3%) من إجمالي السكان في سن العمل ، ومن المشكلات التي واجهت الاقتصاد العراقي هو التخلف الصناعي وضعف القطاع الزراعي والبنية التحتية المتهاكلة والمدمرة وضعف مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ، ولم تتخذ أية خطوات جادة طويلة المدة الماضية . (الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرة المركزية ، 2011) ، وبعد عدة سنوات من الركود

الاقتصادي نلاحظ أن العراق مقبل على مرحلة جديدة ، مرحلة بناء المؤسسات وإعادة تأهيل إدارة الدولة وتحديث ركانزها وإخضاعها لرقابة السلطة التنفيذية ورقابة السلطة التشريعية والمؤسسات التابعة لها ، وما يتطلب ذلك من فرض شفافية تامة للأداء الحكومي تمهيداً لوضع إستراتيجية لتنمية شاملة تنفذ العراق من الحالة التي يعيشها (عطوان ونوري ، 2009، 128-129) . وأما فيما يتعلق بجانب سعر الصرف فيمكن القول أن سعر الصرف مر بمراحل عديدة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ، وبدأت الإختلالات في سعر الصرف منذ عقد الثمانينيات وما بعدها فقد حصلت تطورات مهمة كان لها الدور الكبير في التغيرات الاقتصادية والسياسية ،

وإذا أخذنا مرحلة الثمانينيات (1980 - 1989) فقد كانت من المراحل المهمة التي شهد خلالها سعر الصرف تغيرات عديدة حيث اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات التضخم ويعود السبب في ذلك إلى الحرب العراقية الإيرانية ، حيث ظهرت حاجة البلد إلى تمويل النفقات الحربية بعد ان استنزفت معظم الموارد فضلاً عن توقف تصدير النفط عن طريق البصرة وسوريا . وبذلك الاحتياطات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي ومن ثم بدأ ميزان المدفوعات بالعجز، ولتمويل هذا العجز زاد عرض النقد بشكل كبير ، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي العراقي بطرح سندات سميت بـ (سندات القادسية) وتم توظيفها لتمويل عجز الميزانية والذي بدأ يظهر بشكل واضح ما بعد العام 1982 ، وظهرت لأول مرة السوق السوداء للدينار العراقي عام 1982 ، حيث كان الدينار يقوم بسعر أعلى من السعر الرسمي في الأسواق السوداء ، حيث كان السعر الرسمي في ذلك العام (0,293) دينار لكل دولار أمريكي في حين كان سعر الصرف في السوق السوداء يعادل (0,571) دينار لكل دولار ، أما عن نظام الصرف الذي كان متبعاً في العراق في فترة الثمانينات فهو نظام الصرف الثابت حيث تتم مبادلة كل دينار عراقي بـ (32) دولار أمريكي معتمداً في ذلك على الاحتياطات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي والتي سرعان ما بدأت بالنفاد بسبب الحرب وبدأت تظهر السوق السوداء وبخاصة في عام 1982 . (كريم ، 2010 ، 70 - 71) أما ما يتعلق بالمدة من 1990 - 1999) فقد تدهور سعر الصرف في مطلع التسعينيات، وان هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية كان نتيجة لأسباب عديدة من أهمها :

أ- الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام 1990 ودخوله في حرب الخليج والاستمرار في الإنفاق الحربي الذي عمل على استمرار تراكم العجز في الموازنة واستمرار قيام الحكومة بالتمويل من خلال الإصدار النقدي .

- ب- إصدار البنك المركزي عام 1993 قراراً أجاز بموجبه تأسيس شركات ومكاتب بالعملات الأجنبية (بيع وشراء) وقبول الحوالات الخارجية ، وقد بلغ عددها (303) شركة ومكتب صيرفة ، والذي بدوره أدى إلى التذبذب في قيمة العملة وفقاً لآلية العرض والطلب على الصرف
- ت- شحة موارد النقد الأجنبي مع زيادة الطلب على الدولار أدى إلى زيادة المضاربة في العملة الأجنبية مما تسبب بارتفاع الدولار تجاه الدينار.
- ث- انخفاض الإيرادات الحكومية الاعتيادية سواء التقليدية منها (كالضرائب والرسوم الجمركية) أم الإيرادات النفطية ، وهو من أهم أسباب العجز المالي

وبذلك نجد أن الحصار الاقتصادي على العراق وتجميد أرصده من الموجودات الأجنبية وتقليص تجارته الخارجية أدى إلى بروز دور السوق الموازي والذي احتل مركزاً مهماً في الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً ، واعتماد أسعار صرف إدارية متعددة كالسعر تحويل المواطنين وسعر الجمارك والمخالفات القانونية وغيرها، والتي أصبحت تقارب (12) سعر صرف للدينار العراقي ما بعد عام 1992 ليتحول نظام سعر الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن المتعدد ، إن الاختلاف الذي حصل على سعر صرف الدينار العراقي في تلك الفترة يدل على عدم قدرة السياسة النقدية على وضع سياسة واضحة المعالم بسبب عدم تمتع البنك المركزي العراقي كسلطة مستقلة ذات استقلال مالي وإداري عن وزارة المالية، وخير دليل على ذلك هو إجبار البنك المركزي على إصدار العملة من دون أي قيد أو شرط وفقاً لأهداف السلطة السياسية والتي كانت السبب الأساسي والرئيس في نمو وتطور الموجات التضخمية والانخفاض في قيمة العملة (كريم ، 2010 ، 77 - 78) . وخلال المدة من (2000 - 2001) حدثت بعض التغييرات الإيجابية في سعر الصرف ، وبعد أحداث نيسان لعام 2003 والتغير السياسي وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في تسيير أدواته إثر صدور القانون المرقم (56) لسنة 2004 الخاص بالبنك المركزي والذي أعد بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي لما أصدره من تعليمات وأوامر بشأن السياسة النقدية والائتمانية (كريم ، 2010 ، 79) .

2. 1. 5. تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (1990_2002)

تسبب توقف الصادرات النفطية والعقوبات الاقتصادية وإصدار العملة بشكل مفرط في حدوث انخفاضات في سعر صرف الدينار العراقي. سجل سعر الصرف (4) دينار مقابل الدولار في عام (1990)، وبلغ سعر الصرف (10) دينار مقابل الدولار في عام (1991)، اذ كان معدل النمو (150%) استمر انخفاض سعر الصرف ليصل إلى (21 و74 و456 و1674) دينار مقابل الدولار في السنوات (1992 - 1995) وبمعدلات نمو بلغ متوسطها (286.42%) على التوالي بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وتوقف الصادرات النفطية والتجارة الخارجية وانخفاض موارد العراق وتدهور المنشآت النفطية. اما بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة في عام 1996، فقد شهد سعر الصرف تحسناً نسبياً وسجل (1170) ديناراً للدولار بنسبة نمو (-30.10)، ثم بدأ يتذبذب في الارتفاع والانخفاض في المدة (1997-2001)، اذ سجل سعر الصرف في هذه السنوات (1471 و1620 و1972 و1930 و1929) وبمعدلات نمو متذبذبة بلغ متوسطها (19.18%) للأعوام (1997 و1998 و1999)، اما في عامي (2000 و2001) فكانت معدلات النمو سالبة اذ بلغت (-2.12% و-0.05%)، حتى وصل سعر الصرف إلى (1957) ديناراً للدولار وبمعدل نمو بلغ (1.45) في عام 2002. هذه الانخفاضات في سعر الصرف نتيجة للإصدار النقدي المفرط وعدم توفر بنية تحتية قابلة للتوسع لتلبية الطلب المحلي المتزايد، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم السنوية، اذ بلغ أعلى معدل نمو له (516.21) في عام (1994). كما في الجدول رقم (3).

جدول (3)

تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (1990-2002)

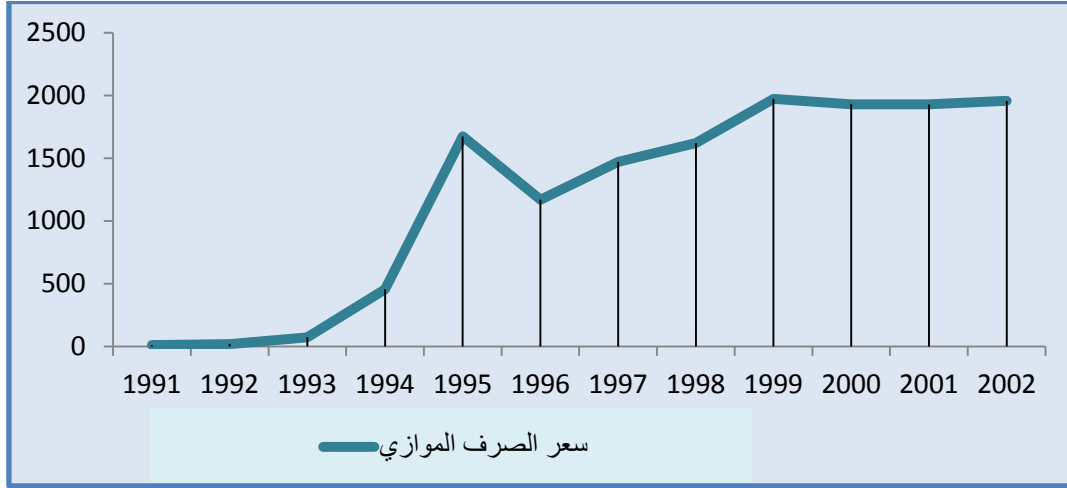
السنوات	اسعار الصرف	معدل نمو اسعار الصرف %
1990	4	-----
1991	10	150
1992	21	110
1993	74	252.38
1994	456	516.21
1995	1674	267.10
1996	1170	-30.10
1997	1471	25.72
1998	1620	10.12
1999	1972	21.72
2000	1930	-2.12
2001	1929	-0.05
2002	1957	1.45

المصدر/البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة

* عمود النمو السنوي من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية : (السنة الحالية - السنة السابقة) / السنة السابقة)*100

الشكل (3)

تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال المدة من (1990-2002)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

2. 1. 6. تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال المدة (2003-2022)

يعد سعر الصرف من أهم مؤشرات السياسة النقدية لدوره الرئيس في الاقتصاد وما يحققه من استقرار وتنشيط للاقتصاد المحلي في حالة استقراره وعدم التذبذب بشكل شديد بسبب دوره في عمليات التبادل التجاري في العالم والتي تساوي مليارات الدولارات سنوياً، وأن استقرار سعر الصرف لمدة طويلة يسهم في تنشيط الاستثمار الأجنبي وبناء توقعات المستثمرين على سعر صرف متوقع ومن ثم تحقيق منافع متعددة للاقتصاد المحلي، ويمكن عد سعر الصرف المؤشر الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية اتجاه السلع الأجنبية، وبيان مدى قيمة القوة الشرائية للعملة المحلية. وعندما تتبع مسارات تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للمدة (2003-2022)، حيث نلاحظ في عام (2003) بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل (1930) اما في عام (2004) انخفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار إلى (1462) دينار لكل دولار واحد ، فيما بلغ سعر الصرف (1214) دينار لكل دولار في عام 2007 حيث إن سعر الصرف الرسمي فقد بلغ (1255) دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى قيام البنك المركزي بدعم سعر الصرف وتخفيض حدة التضخم ودعم عجلة النمو

الاقتصادي فضلاً عن استقرار الوضع الامني، ثم استمر بالاستقرار والانخفاض لغاية عام (2010) فقد بلغ سعر الصرف الموازي (1185) دينار لكل دولار ، وذلك يعزى إلى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار عن طريق التعقيم في مزاد العملة، وتحسن العوائد النفطية، ثم استمر البنك المركزي العراقي خلال عام (2011) بالمحافظة على استقرار سعر صرف الرسمي للدينار العراقي عند 1170 دينار لكل دولار

جدول(4)

تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال المدة (2003-2022)

السنوات	اسعار الصرف الموازي	معدل نمو اسعار الصرف %
2003	1930	-24.24
2004	1462	1.09
2005	1478	-5.54
2006	1396	-13.03
2007	1214	-2.80
2008	1180	0.42
2009	1185	0
2010	1185	2.70
2011	1217	0.41
2012	1222	0
2013	1222	-1.30
2014	1206	0.82
2015	1216	7.15
2016	1303	-3.99
2017	1251	-4.45
2018	1195.31	0.53
2019	1201.71	12.45
2020	1351.35	9.30
2021	1477.1	-0.48
2022	1470	-24.2

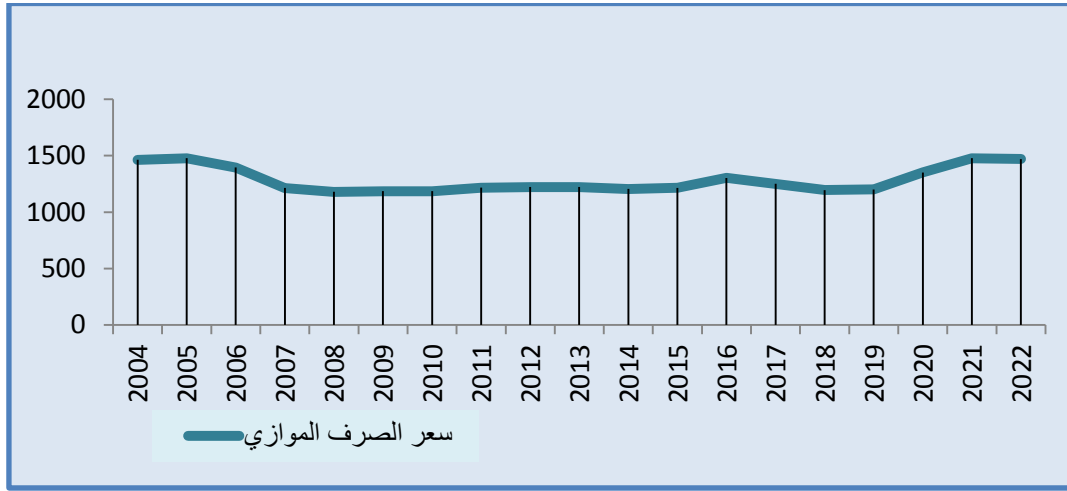
المصدر/البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية ، النشرة السنوية

لسنوات مختلفة – العمود الثالث من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة

فيما سجل سعر الصرف الموازي ارتفاعاً تدريجياً خلال هذه السنة بلغ (1217) دينار لكل دولار فيما يتقاضى البنك المركزي العراقي عمولة لسعر البيع النقدي حوالي 13 دينار لكل دولار، ثم حقق سعر الصرف الموازي استقراراً خلال عامي 2012 و2013 عند 1222 دينار لكل دولار وهذا نتيجة تحقيق فوائض مالية من الإيرادات الربعية، والشكل الآتي يوضح ذلك (10)

الشكل (4)

تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال المدة (2003-2022)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (4)

في الشكل (4) يلحظ السعر الموازي متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض وذلك نتيجة الأزمات المالية التي تعرض لها العراق في تلك الفترة، ومن الجدير بالملاحظة أن هناك أثراً متبادلاً وبتجاهين للسياسة المالية في أسعار الصرف، فمره تتأثر الأزمة المالية بأسعار الصرف ومره أخرى تؤثر على أسعار الصرف.

وخلال عامي 2015-2016 فان سعر الصرف الموازي شهد ارتفاعاً من (1216-1303) دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع والمضاربة الأمر الذي انعكس في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي، فضلاً عن صدمة أسعار النفط وارتفاع عجز الموازنة بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية وتحرير المناطق التي استنزفت ملايين الدولارات لأغراض التسليح والإنفاق وتراجع الصادرات النفطية، ثم سجل سعر الصرف الموازي انخفاضاً بلغ (1251) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (-4.25) وذلك يعزى إلى استقرار الوضع المالي والأمني بعد تحسن أسعار النفط والتخلص من سيطرة العناصر الارهابية، ثم ارتفع سعر الصرف الموازي من (1195-1201) دينار لكل دولار على التوالي، وذلك يعزى إلى مبادرات البنك المركزي، فضلاً عن سعي السياسة المالية إلى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، في حين شهد عام (2022) ارتفاعاً ملحوظاً كما أن التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الأفراد بالدينار نسبياً، وضيق نوعاً ما من ظاهرة الدولار التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وفي الشكل (4) نلاحظ التذبذب في سعر الصرف الموازي وتقلباته

خلال المدة (2003-2022) إن نجاح العراق في تخفيض قيمة العملة حداً للفوضى وعدم الاستقرار الناتج عن التخفيض الاجباري وكما حدث في تركيا و ايران ومصر ويمكن ملاحظة ذلك في زيادة ثقة القطاع الخاص في النظام المصرفي حيث زادت الودائع والقروض بشكل كبير في العراق، كما أدى انخفاض العملة لعام 2021 إلى تراجع كبير في الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي ، مما أزال معظم هامش الربح من قبل الذين يستغلون سوق العملة على حساب العراقيين حيث تتسع الفجوة خلال فترات اللاتأكدية والاضطرابات لذلك ساعد التخفيض على استعادة الاستقرار والثقة في العراق وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب (علاوي, 2022: 22-21).

المبحث الثاني

السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

2. 1. 2. السياسة المالية في العراق من عام (1990) لغاية (2003)

لم تحقق السياسة المالية في العراق أثراً اقتصادياً واضحاً بعد عام (2003)، إذ كانت سياسة مالية بأدوات تقليدية، وكانت تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وتعتبر هذه الميزة من أكثر السمات السلبية، وهو ما يميز السياسة المالية، لأن الاقتصاد العراقي يدور حول حلقة مفرغة تتمثل في الاعتماد القوي على عائدات النفط، والتي بدورها تحدد الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاعتماد الكبير على النفط الخام يعود إلى عدم وجود قاعدة إنتاج متنوعة وواسعة في العراق.

وإن تضائل دور الإيرادات غير النفطية وتزايد دور الإيرادات النفطية لهما نتائج سلبية للغاية، إذ أن زيادة الإيرادات النفطية بالعملة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى وتؤدي إلى انخفاض المنافسة بين باقي القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة، إذ أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يضعف القدرة التنافسية لمنتجات البلاد في الأسواق الدولية ويجعل أسعار الواردات أقل من أسعار المنتجات المحلية.

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وهو ما ينعكس في نسب حصة الإيرادات النفطية في إجمالي إيرادات الدولة، إذ بلغت النسبة الإجمالية لحصة الإيرادات النفطية في إجمالي إيرادات الدولة قيمة 89.5% خلال فترة الدراسة، يعني نسبة مساهمة عالية، مما يعني عدم وجود تمايز، لذلك، فيما يتعلق بمصادر إيرادات الاقتصاد العراقي، فإنه يتعرض دائماً لصدمات أسعار النفط العالمية، والتي تنعكس بشكل مباشر في انخفاضات وارتفاعات الإيرادات النفطية ومن ثم تؤثر على الاقتصاد العراقي، وحل هذه المشكلة يكمن في تفعيل دور الاستثمار الخاص لخلق وزيادة القدرة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط.

2. 2. 2. تطور الإيرادات العامة للمدة (1990-2002)

تعد الإيرادات العامة المصدر الرئيس لتمويل الأنشطة الاقتصادية، إذ تتمثل بما تحصل عليه الدولة من إيرادات مالية تدخل إلى خزينتها، وتعد من أهم الوسائل التمويلية التي تمثل دخولا للدولة، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من خلل واضح في هيكل الإيرادات العامة والذي يتمثل بهيمنة الإيرادات

المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

النفطية بنسبة لا تقل عن 82 % من اجمالي النفقات في افضل الاحوال، وهذا يعود إلى الإهمال المتعمد أو غير المتعمد لباقي الإيرادات العامة، ويتضح ذلك جليا عبر تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق اذ يتضح من خلاله السمة الريعية للإيرادات، إذ انها تعتمد وبشكل اساس على الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي، دون القطاعات الاخرى. ففي عام 1990 بلغت الايرادات العامة (8.5) مليار وكانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت ثم تراجعت الايرادات العامة الى (4.3) مليار دينار عام 1991 ، اذ حققت معدل نمو سالب مقداره (49.41 - %)، وسبب هذا الانخفاض يعود الى حرب الخليج الثانية وتراجع الايرادات النفطية، فضلا عن الاضطرابات السياسية والفوضى الامنية والتي منعت من تحصيل بعض الايرادات العامة، ثم عاودت الإيرادات العامة بالارتقاع للأعوام (1992-1995) وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت (18.60%)، (78.43%)، (185.71%)، (311.53%) على التوالي، اذ بلغ حجم الايرادات العامة لهذه الاعوام (5.1) ، (9.1) ، (26) و (107) على التوالي، وذلك نتيجة لجوء الدولة لسياسة التمويل بالعجز والتي اصبحت السبيل الوحيد بعد توقف صادرات البلد النفطية من اجل توفير الموارد المالية لتمويل الانفاق العام الحكومي، اما نسبة الايرادات العامة للناتج المحلي الاجمالي شهدت انخفاضا بلغ (9.10%)، (6.5%)، (3.69%)، (4.75%) على التوالي ، واما في السنتين (1996 و 1997) فإن الإيرادات العامة قد ارتقت الى (178) ، (410) مليار دينار وحققت بذلك نمواً سنوياً يقدر (66.35%) و (130.33%) على التوالي ، اما نسبة الايرادات للناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ في هذين العامين (6.96% و 12.47%)، يعود السبب الى زيادة الإيرادات النفطية بموجب مُذكرة التفاهم التي تم العمل بها تراجعت الايرادات العامة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ،بسبب حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية ، وكذلك ما جاء بعد الحرب من اضطرابات و فوضى في المجال والسياسي والاجتماعي والامني استمر ذلك التراجع في الايرادات العامة، وبعد الجهد الحثيث من الدولة استطاعت العمل بمُذكرة التفاهم وتم استئناف تصدير النفط الخام ، وبذلك ارتفعت الإيرادات العامة ، وهذا يعكس الجانب الأحادي (الريعي) للاقتصاد العراقي . وسيتم توضيح تطور الايرادات العامة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (5). وان الإيرادات العامة استمرت بالزيادة في المدة (1998-2000) إذ حققت (520) ، (719) و (1133) مليار دينار على التوالي ومعدلات النمو مقدارها (26.82%) ، (38.26%) ، (57.57%) على التوالي ، وان نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي زادت عام (2000) الى (14.28%) بعد أن كانت في عام (1998) (11.17%)، وبعد ذلك استمرت الإيرادات

المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

العامة في ارتفاعها لعامي (2001 و2002) وبمعدلات النمو البالغة (12.8%) و (19.71%) على التوالي، اما نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت في هذين العامين وصولاً الى (13.00%) و (4.80%)، اما حجم الإيرادات لهذين العامين بلغ (1289) و (1971) مليار دينار على التوالي. والشكل (5) سوف يبين نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2002).

جدول (5)

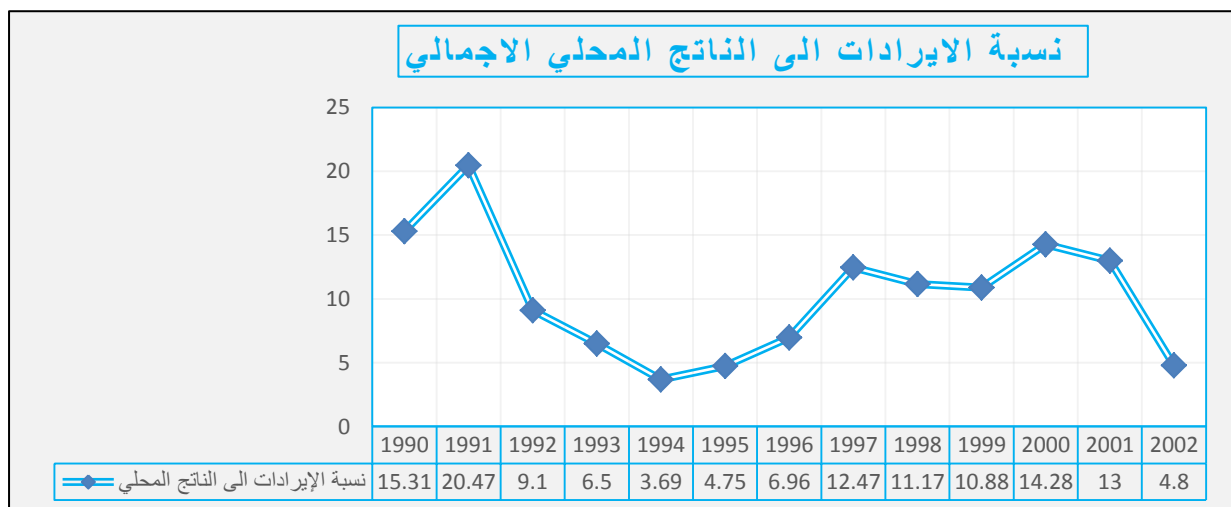
تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002) (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي
1990	8.5	----	55.5	15.31
1991	4.3	-49.41	21	20.47
1992	5.1	18.60	56	9.10
1993	9.1	78.43	140	6.5
1994	26	185.71	703	3.69
1995	107	311.53	2252	4.75
1996	178	66.35	2556	6.96
1997	410	130.33	3286	12.47
1998	520	26.82	4653	11.17
1999	719	38.26	6607	10.88
2000	1133	57.57	7930	14.28
2001	1289	13.76	9911	13.00
2002	1971	52.90	41022	4.80

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

الشكل (5)

نسبة اجمالي الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2002)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

2. 2. 3. تطور الإيرادات العامة للمدة (2003-2022)

تناول الجدول (6) تطور الإيرادات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2022) اذ ان الزيادة الواضحة في معدلات الإيرادات العامة في السنوات (2003-2008) بمعدلات تباين سنوية موجبة، اذ استمرت الزيادة حتى وصلت إلى (2146) مليار دينار بمعدل تغير سنوي قدره (8.87) وهذا ينعكس بصورة ايجابية على القطاعات الاقتصادية على مجمل الاقتصاد الكلي من حيث معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ،اذ تتبع نسبة مساهمة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي مساراً تصاعدياً ، اذ استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى (80252) عام 2008، نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة أسعار النفط أي زيادة عائدات النفط وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية، وذلك لان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط أي أن الزيادة في الإيرادات كانت بعيدة عن المصادر المختلفة التي تدر عوائد مالية، بينما انخفضت نسبة اسهامها الى الناتج المحلي الاجمالي الى (51.10) وقد يعود السبب وراء ذلك الى انخفاض الطلب الكلي العالمي على مشتقات النفط الخام نتيجة تداعيات الأزمة العالمية. لترتفع الإيرادات مرة أخرى للاعوام (2010-2012) بمعدلات تباين سنوية موجبة، حيث بلغت الإيرادات إذ بلغت (69521)، (99999) و (119869) مليار دينار وبمعدلات نمو متفاوتة (25.92)، (43.83)، (19.87) % ، و أما نسبة تلك الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي زادت الى (42.89) % و (46.01 و 47.15) ، والسبب هو عودة الارتفاع في أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة .

انخفضت الإيرادات العامة في عامي (2013 و 2014) الى (114090) و (105387) مليار دينار، وكان معدل النمو سالبا اذ بلغ (4.82-%) و (7.62-%)، كما ان نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت الى (41.70%) و (39.56%) ويعود السبب لانخفاض السريع في أسعار النفط العالمية ومن ثم انخفضت الإيرادات النفطية الامر الذي ادى الى انخفاض الإيرادات العامة .

وفي عامي (2015 و 2016) كان هنالك انخفاض مُتناقص في مُعدلات النمو إذ بلغت (36.92-%) و (18.14-%) على التوالي ، وبلغ حجم الإيرادات العامة (66470) مليار دينار لعام (2015) و (54409) مليار دينار لعام (2016) ، وان السبب الرئيس لذلك الانخفاض يعود الى تدهور أوضاع النفط وإنهيار أسعاره في نهاية عام (2014) ، بالإضافة الى الوضع الأمني المقلق الذي ساد في تلك السنة وتدابير الأزمة المالية، الامر الذي ادى الى انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى

المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

أدنى معدل خلال مدة الدراسة في عام (2015) ، إذ بلغت النسبة (77.2%) من حجم الإيرادات العامة. إن تحسُّن أسعار النفط الخام وارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة خلال الأعوام (2017 و2018 و2019)، إذ بلغت (77336) مليار دينار عام (2017) معدل النمو هو (42.13%) ، وكانت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي (37.24%) . ارتفعت الإيرادات العامة عام (2018) إلى (106570) مليار دينار ومعدل نمو هو (37.80%) ونسبتها إلى الناتج المحلي بلغت (42.70%) ، أما (2019) فإن حجم الإيرادات العامة كانت (107567) مليار دينار، إذ بلغ معدل النمو (0.93%) ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي هي (42.27%) . أما بالنسبة لعام (2020) فقد انخفضت الإيرادات العامة إلى (63200) مليار دينار، ومعدل نموها سالب (-41.24%) ، وفي عام (2021) ارتفعت الإيرادات العامة لتصل (320142) مليار دينار ومعدل نمو الإيرادات (406.55%) ، وإن عام (2022) فكان حجم الإيرادات العامة (300220) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-6.22%) ، وأما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام بلغت (127.99%) . ومن خلال التحليل السابق ومن الجدول (6) نلاحظ إن الإيرادات العامة يكون اعتمادها الرئيس على العوائد النفطية لتمويل الموازنة العامة للدولة التي تُعد دولة ريعية أحادية الجانب، إذ إن التذبذبات في أسعار النفط الخام سوف تؤثر بشكل ملحوظ على الإيرادات النفطية التي بدورها تؤثر على الإيرادات العامة للدولة.

جدول (6)

تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2022) (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2003	2146	8.87	29585	7.25
2004	32982	1436.90	53235	61.95
2005	40503	22.80	73534	55.08
2006	49056	21.11	95588	51.32
2007	54599	11.29	111456	48.98
2008	80252	46.98	157026	51.10
2009	55209	-31.20	130643	42.25
2010	69521	25.92	162065	42.89
2011	99999	43.83	217327	46.01
2012	119869	19.87	254226	47.15
2013	114090	-4.82	273588	41.70
2014	105387	-7.62	266333	39.56
2015	66470	-36.92	194681	34.14
2016	54409	-18.14	186543	29.16
2017	77336	42.13	207621	37.24

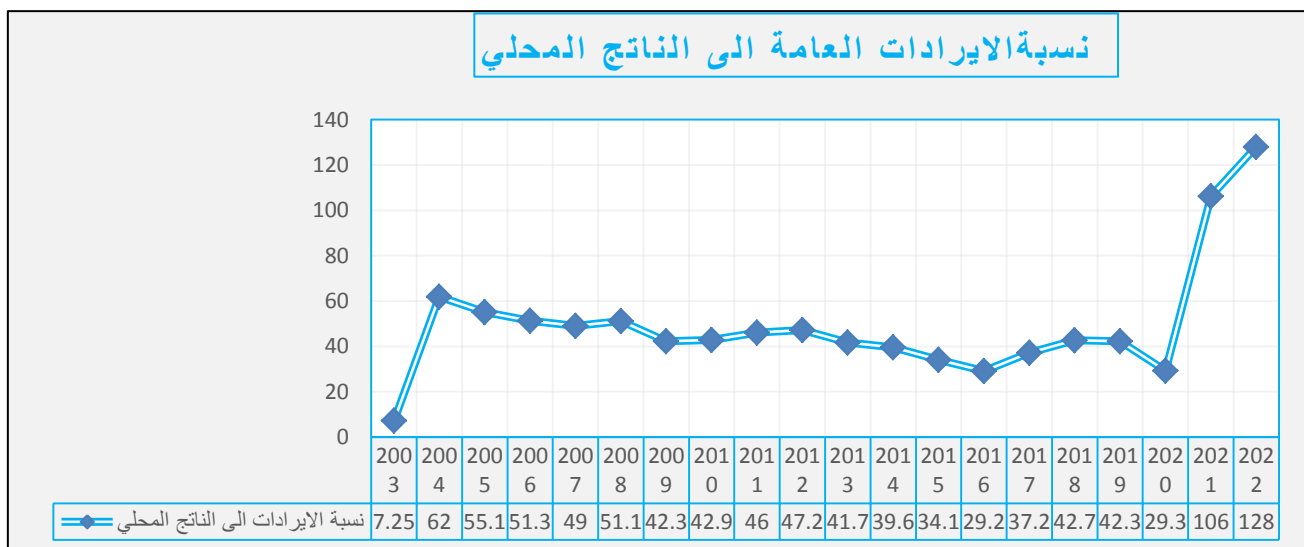
المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

42.70	249574	37.80	106570	2018
42.27	254444	0.93	107567	2019
29.30	215662	-41.24	63200	2020
106.20	301439	406.55	320142	2021
127.99	234564	-6.22	300220	2022

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية لسنوات مختلفة) - الاعمدة (3، 4) من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات اعلاه.

الشكل (6)

نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(6)

3. 2. 4. تطور النفقات العامة للمدة (1990-2002)

من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) يتضح ان هناك ارتفاعا واضحا في النفقات العامة خلال المدة (1990-2002) اذ شهدت زيادة ملحوظة في معدلات النمو للاعوام (1991-1995) اذ بلغت (247.23) اعلى معدل نمو خلال المدة اذ كانت هذه الزيادة في النفقات العامة بسبب دعم الإنتاج الزراعي في هذه الاعوام زادت النفقات العامة لغرض سد الحاجة من المحاصيل الزراعية بعد توقف عملية الاستيراد لها ، وكانت تمويل هذه الزيادات من خلال الاصدار النقدي الجديد بدون غطاء الامر الذي ادى الى ارتفاع التضخم، اذ انخفضت النفقات العامة في عام (1996) اذ بلغت (543) مليار دينار بعدما كانت في العام الذي سبقه (691) مليار دينار ومعدل نموها سالبا (-21.41%) ويعود ذلك الانخفاض الى قيام الحكومة بمعالجة التضخم من خلال بعض الاجراءات التقشفية، من

المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

خلال الضغط والتقليل من النفقات العامة بصورة تشفوية مفرطة ، ومن خلال تحديد مجالات الإنفاق وتخفيضه على قطاعات التعليم والصحة ، وايضا جباية الضرائب والرسوم وعدم تقديم الاعانات لزيادة موارد الدولة، وكذلك توقيع مذكرة التفاهم ، وانخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الى (21.24%).

الا ان ذلك الانخفاض في النفقات لم يستمر طويلا اذ شهد عام(1997) زيادات مرة أخرى في النفقات العامة وبلغت (606) مليار دينار ومعدل نموها قدره(11.60%) ،استمر انخفاض نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (18.44%) ، اما النفقات العامة قد استمرت بالزيادة في عامي(1998و1999) ومعدلات نموها كانت (51.98%) و(12.26%) على التوالي ، أذ ان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي قد ازدادت عام(1998)الى (19.79%) ولكنها عاودت الانخفاض من جديد عام(1999) الى (15.65%) ، اما بالنسبة للأعوام (2000-2002) قد استمرت الزيادة في النفقات العامة وبلغت(1499) ،(2080)و(2518) مليار دينار ومعدلات نموها بلغت (44.97%) ،(38.75%)،(21.05%) على التوالي ، أما نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي بلغ (18.90%) عام(2000) واما في عام (2001) قد ارتفعت وصولا الى (20.98%) ،فيما انخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي عام (2002)الى (6.13%).وان الشكل رقم(7) يبين نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2002).

جدول (7)

الانفاق الحكومي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (1990- 2002)

(مليار دينار)

السنة	الانفاق الحكومي العام	ناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي %
1990	14	55.5	---	25.22
1991	17	21	21.42	80.95
1992	33	56	94.11	58.92
1993	69	140	109.09	49.28
1994	199	703	188.40	28.30
1995	691	2252	247.23	30.68
1996	543	2556	-21.41	21.24
1997	606	3286	11.60	18.44
1998	921	4653	51.98	19.79
1999	1034	6607	12.26	15.65
2000	1499	7930	44.97	18.90
2001	2080	9911	38.75	20.98

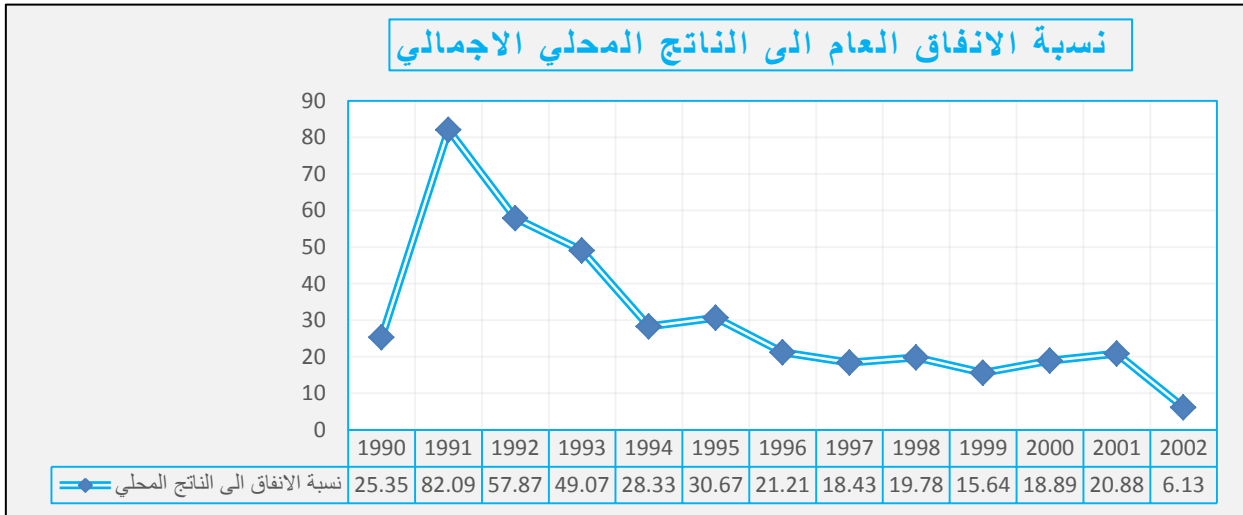
المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

2002	2518	41022	21.05	6.13
------	------	-------	-------	------

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنة. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، والاعتماد (5و4) من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه

الشكل (7)

نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2002)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

2.2.5. تطور النفقات العامة للمدة (2003-2022)

تعد النفقات العامة واحدة من الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المتعددة تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي القائم وفلسفته، لذا فقد احتلت أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية. وأخذت هذه الأهمية بالتزايد نتيجة للتغيرات الكبيرة في مفهوم النفقات العامة، وأصبحت من الركائز المهمة التي تعتمد عليها وتستند عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها العامة المنشودة، إذ تعكس النفقات العامة بشقيها الاستهلاكي والاستثماري دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والتي من خلالها يحدد مدى نجاح الدولة في تحقيق أهدافها، ويعد الإنفاق الاستهلاكي المكون الأساس الذي تقوم به الدولة وتخصصه لوحداتها العامة للقيام بمهامها لغرض استمرارية عمل أجهزتها بغية تقديم الخدمات لأفراد المجتمع والتي تتضمن النشاط الاستهلاكي الذي تمارسه الدولة، وما له من أهمية في ضمان سير عمل المرافق العامة للدولة، والتي من خلالها يتم التأثير في الاقتصاد ككل، ولتوضيح دور الإنفاق الحكومي وعلى وجه الخصوص الإنفاق الاستهلاكي سوف نقوم بتحليل الإنفاق الحكومي وتوضيح الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي في مقابل الإنفاق الاستثماري خلال مدة الدراسة .

المبحث الثاني..... واقع السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2022)

يلحظ من بيانات الجدول (8) ارتفاع النفقات العامة والنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستثناء بعض الاعوام لأنها شهدت ظروفًا خاصة، إذ يلحظ من الجدول ان النفقات العامة ارتفعت بشكل ملحوظ وشهدت معدلات نمو عالية إذ بلغت (26375) مليار دينار عام 2005، حتى بلغت (59403) مليار دينار عام 2008، وهي نتيجة طبيعية لتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق، والانفتاح على الاسواق العالمية نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية وزيادة الصادرات من النفط الخام، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، بالمقابل سجلت النفقات الاستثمارية ارتفاعا ملحوظا لتبلغ اعلى قيمة لها (20316) مليار دينار عام 2008، فيما بلغت النفقات الجارية (39087) مليار دينار عام 2008، إلا ان إجمالي النفقات العامة انخفض عام 2009 ليبلغ (55590) مليار دينار، وسبب هذا الانخفاض يعود لانخفاض أسعار النفط العالمية والذي انعكس على تراجع الإيرادات الحكومية اثر تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري ليبلغ (9649) مليار دينار، وارتفاع في الإنفاق الجاري ليبلغ (45941) مليار دينار، ويلاحظ ان النفقات العامة للأعوام (2010-2013) اخذت بالارتفاع بشكل تصاعدي إذ بلغت (119128, 105140, 78758, 70134) مليار دينار على التوالي، فضلا عن زيادة النفقات الجارية والاستثمارية للمدة (2010-2013) إذ بلغ الجاري (78747) مليار دينار عام 2013، والإنفاق الاستثماري (40381) مليار دينار للعام نفسه، وهي نتيجة طبيعية لتحسن الإيرادات العامة للدولة و المتأتية من زيادة الصادرات النفطية، فيما عاودت النفقات العامة الانخفاض مجددا للمدة (2014-2017) لتبلغ (75490, 67067, 70398, 112192) مليار دينار على التوالي، ويمكن ايعاز هذا الانخفاض الى تداعيات تعرض العراق الى العصابات الارهابية، فضلا عن تراجع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية مما انعكس على التراجع الكبير في حجم الإيرادات العامة من النفط الخام ومن ثم في إجمالي الإيرادات العامة والتي تعد الممول الرئيس للنفقات العامة، بينما شهدت الاعوام (2018 و 2019) ارتفاعا ملحوظا في النفقات العامة تبلغ (111724, 80873) مليار دينار،، ليسجل إجمالي الإنفاق العام انخفاضا عام 2020 ليبلغ (76083) مليار دينار، وذلك نتيجة لتداعيات الازمة الصحية (كوفيد- 19) وعاود للارتفاع ليبلغ (76083) مليار عام 2020، نتيجة لرفع الحظر الصحي. والشكل رقم(8)يبين نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2022.

جدول (8)

الانفاق الحكومي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2003- 2022)

(مليار دينار)

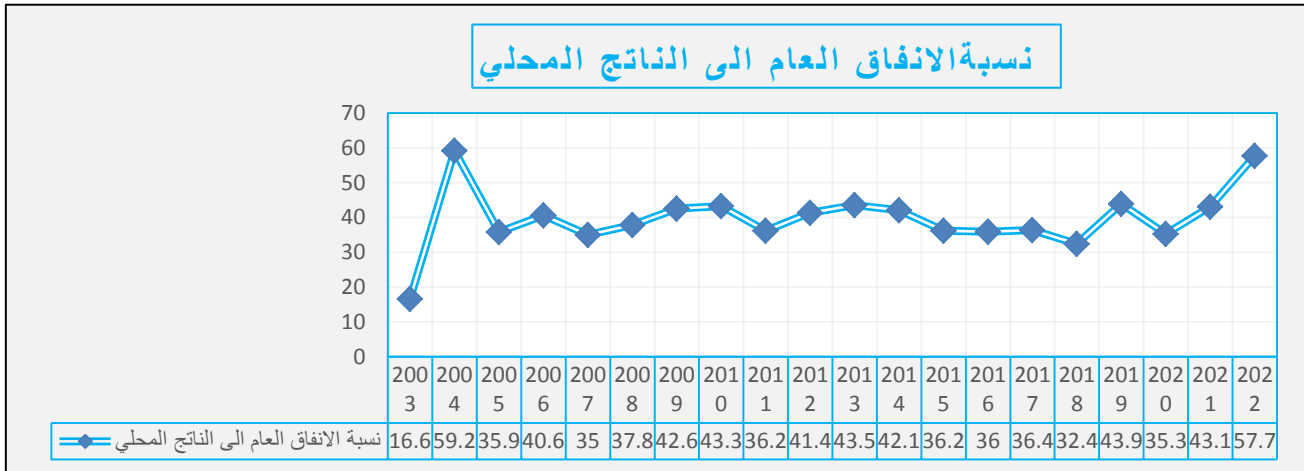
السنة	الانفاق الحكومي العام	معدل نمو النفقات العامة %	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	4901	94.63	29585	16.56
2004	31521	543.15	53235	59.21
2005	26375	-16.32	73534	35.86
2006	38807	47.13	95588	40.59
2007	39031	0.57	111456	35.01
2008	59403	52.19	157026	37.83
2009	55590	-6.41	130643	42.55
2010	70134	26.16	162065	43.27
2011	78758	12.29	217327	36.23
2012	105140	33.49	254226	41.35
2013	119128	13.30	273588	43.54
2014	112192	-5.82	266333	42.12
2015	70398	-37.25	194681	36.16
2016	67067	-4.73	186543	35.95
2017	75490	12.55	207621	36.35
2018	80873	7.13	249574	32.40
2019	111724	38.14	254444	43.90
2020	76083	-31.90	215662	35.27
2021	129993	70.85	301439	43.12
2022	135354	4.12	234564	57.70

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنة ووزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، الاعمدة(و54) من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه

وغالبا كانت المنح والرواتب (النفقات التشغيلية) الحجم الاكبر من الانفاق العام ، ونلاحظ ان النفقات الاستثمارية اقل من النفقات التشغيلية ، ويرجع السبب في ذلك الى عدم القيادة الحكيمة للدولة وسوء اتخاذ القرارات السليمة وبدون تخطيط مسبق وتدهور الأوضاع الاقتصادية والامنية مما ادى الى حدوث نوع من الاهمال في البنى التحتية.

الشكل (8)

نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

المبحث الثالث

تحليل تقلبات الإيرادات النفطية والعوامل المؤثرة بها في العراق للمدة (1990-2022)

2. 3. 1. القطاع النفطي العراقي

يملك العراق ثروة هائلة من النفط الخام والتي يمكن أن توفر له مستوى عالٍ من الرفاهية إذا تم استغلالها بالطريقة الاقتصادية المثلى ، إلا أنّ تلك الثروة لم تستغل وفق هذا المعيار منذ اكتشاف النفط الخام واستخراجه في مطلع القرن العشرين ، وذلك لعدة أسباب تقف في مقدمتها عوامل دولية ومحلية ، فلقد سيطر الكارتل النفطي الدولي على تلك الثروة بشكل عام حتى عقد السبعينيات من ذلك القرن ، وبعد سيطرة الدولة عليها استنزفت الحروب المدمرة موارد تلك الثروة النفطية ، ويواجه العراق في هذه المرحلة عدة خيارات لكيفية استغلال تلك الثروة النفطية بالشكل الذي يحقق الرفاهية للمجتمع (الهييتي ، 2000: 44) ، وتشير البيانات الى إن العراق يمتلك احتياطات نفطية مؤكدة و محتملة تجعله يتصدر بلدان العالم في الوقت الذي يتزايد الطلب الدولي سنويا على النفط الخام بجانب تراجع ونضوب الاحتياطات النفطية لكثير من البلدان ، و يتسم القطاع النفطي في العراق بجملة من الموصفات مما تجعله محطة لجذب الاستثمارات وذلك لعدة أسباب منها: أن كمية الاحتياطات النفطية الضخمة المتاحة في العراق تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجيا الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاسترداد بالنسبة لرأس المال الإنتاجي بالإضافة إلى قرب النفط من سطح الأرض في العراق مقارنة بالدول النفطية الأخرى أمر مرتبط بانخفاض تكاليف الإنتاج لبرميل النفط المستخرج وامتلاك العراق (73) حقلاً مكتشفاً للنفط الخام في حين أن الإنتاج يقتصر على (15) حقل فقط ، إذ أن المعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف هو غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف وانخفاض تكاليف تطوير حقول النفط مقابل ارتفاع إيراداته في مرحلة الإنتاج ، وهو أمر يفسر منافسة شركات النفط الدولية للحصول على عقود نفطية في السابق والحاضر .

4. 3. 2. نبذة عن النفط العراقي

قامت الشركة النفطية المشهورة بأسم (IPC) باستخراج النفط لأول مرة في حقل بابا كركر في عام 1927 ، وحصلت الشركة على موافقات متعددة لاستخراج النفط في المملكة العربية السعودية والكويت ودبي وكانت الشركة تمتلك حقوق استخراج النفط في تلك الحقول حتى عام 1961 ، في عام 1961 شرع القانون رقم (80) والذي حدد بموجبه عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة حتى عام (1964) ،

إذ أسست (منشأة عراقية وطنية) هي شركة النفط الوطنية هدفها البحث عن حقول جديدة والعمل على استثمارها وطنياً ، وفي عام 1961 شرع العراق بتمرير القانون العام (80) والذي بموجبه قام العراق بتصدير (95)) من شركة نفط العراق كما اعلن عن تشكيل شركة النفط العراقية الوطنية في عام 1964 ، أما في عام (1967) وقع العراق والاتحاد السوفيتي على بروتوكول بين العراق والاتحاد السوفيتي يلزم الاتحاد باعطاء المساعدات الفنية والمالية للشركة ، وتوسع نطاق عمل الشركة في عامي (1967) و (1968) لتشمل مناطق تمت مصادرتها من شركة نفط العراق ، وكان يحظر على شركة النفط العراقية الوطنية الدخول في شراكات او منح الامتيازات لشركات النفط الاجنبية ، وفي عام (1972) أممت مجموعة شركات نفط العراق (IPC) وأمم النفط العراقي ، وفي السنوات الأولى من ادارة شركة النفط العراقية الوطنية للنفط العراقي بصورة منفردة نجحت في رفع الانتاج بشكل كبير في العراق من (14) مليون برميل يومياً لأكثر من (3) مليون برميل يومياً في عام (1980) ، لكن اندلاع الحرب العراقية- الايرانية في ذلك الحين تضررت بشدة القدرات التصديرية للعراق (السباهي ، 2012: 8).

2. 3. 3. مميزات النفط الخام العراقي

يتميز النفط الخام العراقي بالعديد من المزايا عن باقي الدول النفطية سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي(قاسم ، 2009: 24).

أ. الاحتياطات الضخمة للنفط العراقي: يمثل الاحتياطي النفطي العراقي (145) مليون برميل كاحتياطي مؤكد والذي يمثل (11) من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر ب (1160.8) مليار برميل ، إذ قدرت إدارة معلومات الطاقة الامريكية الاحتياطات النفطية العراقية غير المؤكدة الى (400) مليار برميل ، كما إن العراق لديه أكثر من (526) بئراً نفطياً لم يكتشف منها سوى (125) بئراً فقط .

ب. انخفاض التكلفة الانتاجية للنفط العراقي: إذ تعد تكاليف استخراج النفط العراقي هي الأدنى على مستوى العالم ، ويرجع ذلك الى وقوع الحقول النفطية العراقية على اليابسة وقربها من سطح الأرض ، وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة ، ما أن أكثر من ثلث الاحتياطات الحالية تبعد عن سطح الارض بمقدار (600) متر ، وكذلك فإن التكاليف

السوية المرصودة للصيانة وزيادة الطاقة الانتاجية في العراق أقل منها في بعض الدول العربية النفطية.

ج. مواقع التنقيب النفطية الميدانية يوجد في العراق أكثر من (500) موقع للتنقيب ، وقد تم الحفر فعلاً في (115) منها ، حيث تم اكتشاف النفط في (72) حقلاً نفطياً ، الأمر الذي يدل على أن نسبة النجاح في عمليات الحفر هي (70) ، وهي النسبة الأعلى في العالم.

د. المحددات الخارجية على الإنتاج النفطي العراقي: حيث لا توجد اي محددات خارجية على إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي ، وذلك بالنظر الى ان معدلات استخلاص النفط الخام من الاحتياطي هي الأقل في العالم ، إذ تبلغ 0.65% مقارنةً مع معدلات قد تصل الى (8)% في دول اخرى وخاصة الدول المتقدمة ذات المخزون النفطي الكبير (الغضبان وآخرون ، 2009 : 44).

2. 3. 4. تحليل الإيرادات النفطية

تتميز أسعار النفط الخام بشكل عام بتقلبات شديدة وحالة من عدم الاستقرار ، وبما أن النفط سلعة استراتيجية دولية غير اعتيادية فأن اي تقلبات في الاسعار هي نتيجة إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية إذ يعتمد الاستقرار في سوق النفط العالمية على العرض والطلب والموازنة بينهما ، بالإضافة الى المخزون العالمي من النفط وذلك لان النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي (ابو ميري، 2016 : 37) (الزوكي ، 2001 : 81). ومن محددات الطلب على النفط الخام هي السكان ونسبة السكان الحضري الى اجمالي عدد السكان و متوسط دخل الفرد وهيكل الانتاج والتكنولوجيا والبناء التحتي لنظام الطاقة بالإضافة الى سعر النفط واسعار الطاقة البديلة و السياسات والضوابط البيئية والسياسات الضريبية) علي ، 2016 : 4-5) ، أما بالنسبة للعرض العالمي على النفط الخام فتعتبر الامكانيات المتاحة من المخزون في الحقول النفطية وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره ، وكذلك من أجل الحصول على الموارد النقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال القادمة من العوامل التي تؤثر على العرض العالمي من النفط ، كما يلعب الطلب على النفط وسعره دوراً حيوياً في الامدادات النفطية فضلا عن المخزون التجاري والاستراتيجي خاصة أثناء التقلبات الموسمية (المزيني ، 2013

(334) ، (الزوكي ، 2001 : 81). ومن محددات عرض النفط الخام الاحتياطيات النفطية والتكاليف وسعر النفط والضرائب السيادية و وفرة البنية التحتية (علي ، 5 : 2016-6). أما العوامل غير الاقتصادية فتتمثل في جملة من العناصر التي ظاهرها غير اقتصادي ولكنها تؤثر بشكل أو بآخر على أحد العاملين الاقتصاديين (العرض أو الطلب) ونوجز هذه العوامل في: (المزيني ، 2013 : 337-340) ومنها العوامل الجيوسياسية والعوامل المناخية و العوامل النفسية والعوامل الفنية وعامل الندرة والعوامل البيئية والعوامل السياسية والتطور التكنولوجي والطاقات المتجددة وتقليل تكاليفها وزيادة كفاءتها الانتاجية من الكهرباء وغيرها (ليلو ، 2015 : 2-3) ، التنير (2007 : 23) ، (ابو ميري، 2016 : 46) وتجدر الاشارة إلى أن العرض والطلب في السوق النفطية العالمية المحددين الرئيسيين لأسعار النفط الخام ، فلما يتزايد الطلب على النفط عالمياً نظراً لتأثره بمعدلات النمو الاقتصادي المتزايدة فإنه من الطبيعي ان يسهم مباشرة بارتفاع اسعار النفط ، اما من ناحية العرض يلعب دور مهم ومؤثر في اسعار النفط الخام لا سيما وان المخزون النفطي واتجاهات السياسات النفطية للبلدان المنتجة يلعبان دوراً هاماً في هذا المجال (صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2012 ، ابو ظبي ، ص 12-14). ونظراً لتفاوت وتنوع أسعار النفط عالمياً ، مثل اسعار سلة اوبك وخام برنت والخام العراقي ، فإنه من الطبيعي أن تتأثر أسعار النفط المحلي للخام العراقي بالأسعار الدولية وترتبط ارتباطاً مباشراً بها الامر الذي يؤدي الى تقلبات أسعار النفط الخام العراقي أذ يعد العراق بلد ذو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية و التي من خلالها يتم تمويل الاقتصاد ، لذا سوف نقوم بوصف تحليلي عن الإيرادات النفطية في العراق للمدة من (1990 - 2022) وكما موضح في الجداول (10 و 9) أدناه:

2. 3. 5. تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002)

ومن خلال الجدول (9)، نلاحظ ان الإيرادات النفطية انخفضت في عام (1991) اذ بلغت (1.965) مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (%-52.18) بعد ان كانت (4.110) مليار دينار في عام 1990 ، ويعود ذلك الانخفاض في الإيرادات الى فرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي مما ادى الى منع تصدير النفط الخام ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية، واستمر اثر ذلك الانخفاض الى المدة (1992_1994)، اذ ان الإيرادات بلغت خلال تلك الفترة (2.191)، (2.869)،

المبحث الثالث:تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990-2002)

4.981 مليار دينار على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ(11.5%) (30.94%)،(73.61%)، على التوالي. اما في المدة (1995-1997) فقد ارتفعت الإيرادات النفطية الى (27.195)،(57.705)، (199 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ،(445.97%) (112.18%)،(246.39%)، على التوالي، ويعود ذلك نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم عام(1996) ليصبح بإمكان العراق تصدير النفط مقابل الغذاء والدواء. اما في عام (1998) فقد أدت الأزمة الآسيوية إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام، إذ انخفضت الإيرادات الى (169) مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ(15.44-%)، اما نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بلغت(32.47%)، وتضاعفت الإيرادات النفطية في العراق بمعدل نمو بلغ(38.82%) في عام(1999)، إذ ان حجم الإيرادات النفطية لهذه السنة كانت(234) مليار دينار، اما نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بلغت(32.63%)، واستمرت الزيادة في الإيرادات النفطية للمدة(2000_2002) وبمعدلات نمو متزايدة، إذ بلغت معدلات نموها(95.25%) (26.62%)،(75.81%)، على التوالي، اما حجم الإيرادات النفطية لهذه المدة فقد بلغت(458)،(580.7)،(1020) على التوالي، في حين استمر الارتفاع بنسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة وبلغت(40.43%)،(45%)،(46.2%)، ويبين الشكل (9) الإيرادات النفطية العراقية للمدة (1999-2002):

جدول (9)

تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 - 2002)

(مليار دينار)

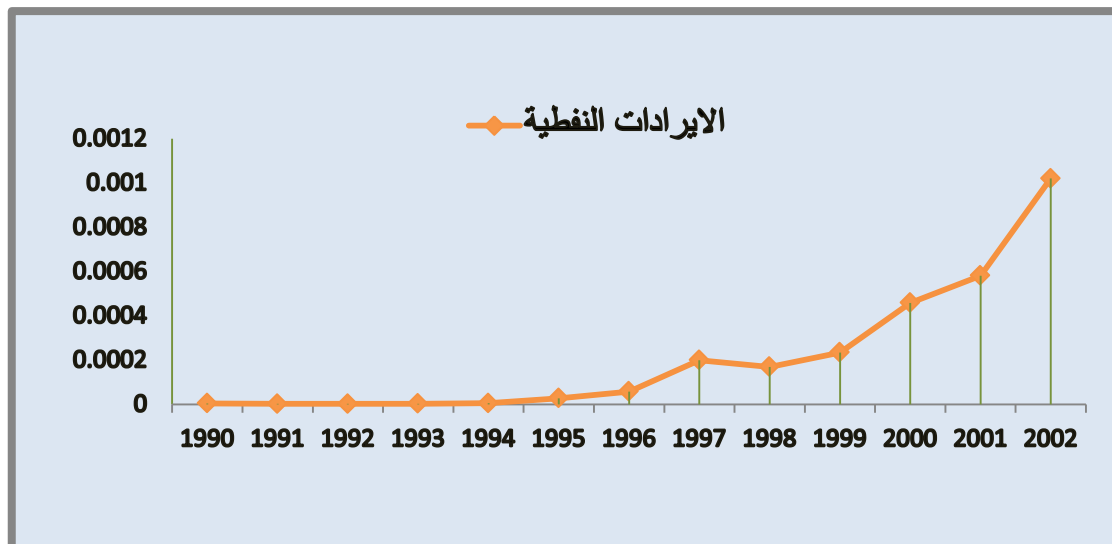
السنوات	الإيرادات النفطية	معدل نمو الإيرادات النفطية %	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة
1990	4.110	-	48.40
1991	1.965	-52.18	46.47
1992	2.191	11.5	43.41
1993	2.869	30.94	31.88
1994	4.981	73.61	19.41
1995	27.195	445.97	25.41
1996	57.705	112.18	32.41
1997	199	246.39	48.68
1998	169	-15.44	32.47
1999	234	38.82	32.63
2000	458	95.25	40.43
2001	580.7	26.62	45
2002	1020	75.81	46.2

المصدر/المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (1990-2002).

*عمود النمو السنوي من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية : (السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة * 100)

الشكل (9)

معدل نمو الإيرادات النفطية للمدة (1990-2002)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

2. 3. 6. تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2003_2022)

يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أن هناك عدم استقرار في الإيرادات النفطية من عام إلى آخر ، إذ شهد عام (2003) وبعد رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ارتفاع في الإيرادات النفطية بلغت (1841) مليار دينار وبمعدل نمو (80.53%) أما نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة هي (85.7%) ، وبلغ حجم الإيرادات النفطية (32537) مليار دينار لعام (2004) وبمعدل نمو (40.29%) ، ويعزى سبب ذلك الى الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني ، فضلاً عن تخفيض منظمة أوبك سقف الانتاج بهدف المحافظة على المخزون التجاري في الدول الصناعية وتحقيق التوازن في العرض والطلب ، أما المدة (2005-2008) فقد شهدت ارتفاع في الإيرادات النفطية فقد ارتفعت الى (39480) (46908) ، (53162) ، (79131) مليار دينار على التوالي ، وبمعدل نمو لتلك الإيرادات بلغ (3.3)% و(18.82%) و(13.3%) و(48.86%) على التوالي ، ويرجع سبب الارتفاع في الإيرادات النفطية الى زيادة الطلب العالمي على النفط ، التي تجاوزت الزيادة في الامدادات النفطية من جهة ، ونظراً للتوترات السياسية وعدم الاستقرار الأمني في العراق في ذلك الوقت فضلا عن أحداث لبنان واضطرابات نيجيريا وإعلان شركة (بريتيش بتروليوم

البريطانية) عام (2006) على إغلاق طاقة (400) ألف برميل يومياً التابعة لحقل (بروديفي الاسكا) ، هذا وكان لموجات البرد في أوروبا أثر كبير على أسعار النفط الخام وقامت بتعطيل جزء من الانتاج الروسي مما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط الذي ادى بدوره في زيادة الإيرادات النفطية ، اما في عام (2009) تراجعت الإيرادات النفطية بشكل واضح ، فكان معدل نمو الإيرادات سلبية بلغت (34.6-%) ، في حين بلغت قيمة الإيرادات (51719) مليار دينار ، أما بالنسبة لعام (2010) فقد ارتفعت الإيرادات النفطية الى (66819) مليار دينار وبمعدل نمو (29.2%) اما نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بلغت (96.1%).

شهد عامي (2011-2012) ارتفاع في سعر النفط، الأمر الذي انعكس على الإيرادات النفطية بشكل إيجابي إذ ارتفعت إلى (98090) ، (116597) مليار دينار على التوالي ، ومعدل نمو الإيرادات بلغ (46.48%) و(19.31%) على التوالي ، ويعود سبب ارتفاع الإيرادات النفطية إلى الصراعات السياسية العالمية بالإضافة الى العقوبات الأمريكية المفروضة على دولة إيران والتي تعد من أكبر الدول التي تصدر للنفط الخام في العالم ، أما في عام (2013) فقد شهدت انخفاض تدريجي في الإيرادات النفطية و التي انخفضت الى (110677) مليار دينار ، ومعدل نموها سالباً بلغ (5.27-%) ، وان اسباب هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى زيادة أمريكا لقدراتها الانتاجية من النفط الخام ، إذ تجاوزت بذلك روسيا والسعودية المصنفة في قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للنفط الخام ، إضافة إلى استئناف تصدير النفط الخام في إيران بعد ازالة الحصار عنها ، ولم تتوقف الانخفاضات في الإيرادات النفطية خلال المدة (2014-2016) ، إذ انخفضت الى (97072) ، (51313) ، (44267) مليار دينار ، وبمعدلات نمو سالبة (12.5-%) و(14.38-%) و(13.73-%) على التوالي ، ويعزى هذا الانخفاض الى انتشار المضاربة على أسعار النفط الخام التي تركز على الظروف الاقتصادية والسياسية والمناخية ، إذ ان المضاربة تقوم على اساس التوقعات المستقبلية ، اذا توقع المضاربون ارتفاع الاسعار سوف يقومون بشراء النفط وخزنه ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار النفط بشكل اكبر مما هو عليه ، وبعبكسه في حالة التوقع بانخفاض اسعار النفط ، فقد توقع المضاربون تدهور اسعار النفط الخام وتوقعهم بانخفاضها فقد قاموا ببيع مخزوناتهم، الامر الذي ادى الى ارتفاع المعروض من النفط وانخفاض سعره ، ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية. أما المدة (2017-2020) تذبذبت الإيرادات النفطية ، ففي عامي (2017 و 2018) ارتفعت الإيرادات النفطية الى (65072) ، (95619) مليار دينار ، اما في عامي (2019 و 2020) انخفضت

المبحث الثالث:.....تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990-2002)

الإيرادات وكان معدل نمو الإيرادات (3.76%) و(45.12%-) على التوالي ،أما نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بلغت(92.2%) و(86.2%)، ويعلل سبب انخفاض إيرادات النفط الى توقف عجلة الأنشطة الاقتصادية في جميع دول العالم بسبب جائحة كورونا ، إلا إن الإيرادات النفطية عاودت بالارتفاع في عام (2021) ، إذ بلغت (95270) مليار دينار، وبمعدل نمو ايجابي بلغ(87.3%)، نتيجة استئناف التجارة الخارجية وتحررها من القيود المفروضة عليها بسبب جائحة كورونا ،أما في عام (2022) فكانت الإيرادات النفطية (184806)،بينما معدل نمو الإيرادات بلغ(93.98%)،أما نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بلغت(61.6%)، ويبين الشكل (10) معدل نمو الإيرادات النفطية العراقية للمدة (2003-2022):

جدول (10)

تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(2003 – 2022)

(مليار دينار)

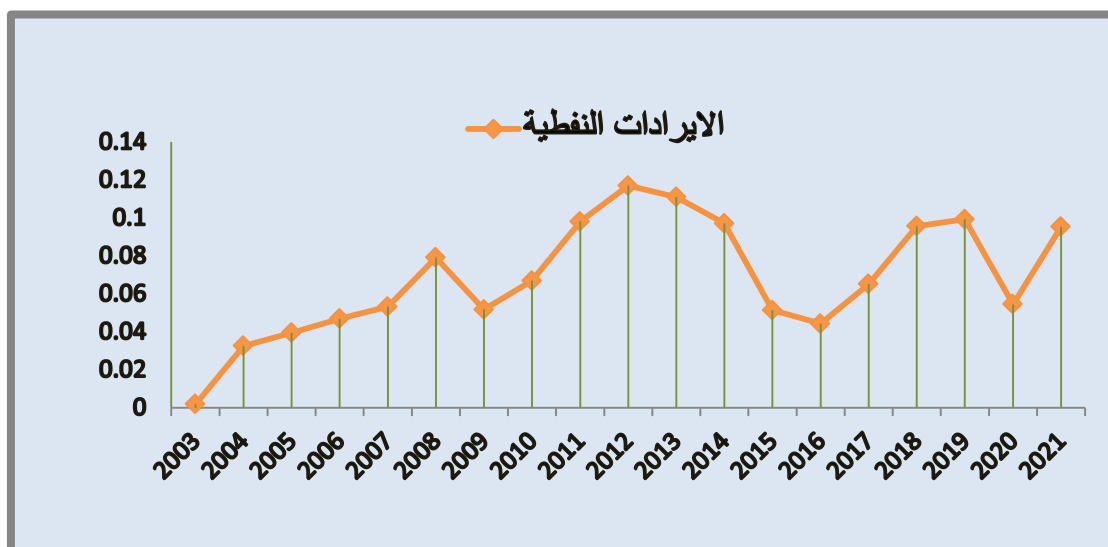
السنوات	الإيرادات النفطية	معدل نمو الإيرادات النفطية %	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة
2003	1841	80.53	85.7%
2004	32537	40.29	98.7%
2005	39480	3.3	97.5%
2006	46908	18.8	95.6%
2007	53163	13.3	97.4%
2008	79132	48.8	98.6%
2009	51719	-34.6	93.7%
2010	66820	29.2	96.1%
2011	98090	46.8	98.1%
2012	117000	19.3	97.6%
2013	111000	-5	97.3%
2014	97072	-12.5	92.1%
2015	51313	-14.3	77.2%
2016	44267	-13.7	81.4%
2017	65072	47	84.1%
2018	95620	46.9	89.7%
2019	99216	3.8	92.2%
2020	54449	-45.1	86.2%
2021	95270	75	87.3%
2022	184806	94	61.6%

المصدر/أوبك، النشرة الإحصائية السنوية (2008، 2011، 2012، 2015، 2019، 2020).

* عمود النمو السنوي من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية : (السنة الحالية - السنة السابقة / السنة

السابقة)*100

الشكل (10) معدل نمو الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2003-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

عندما ننظر إلى الشكل (10) بوضوح، نجد تذبذب واضح في الإيرادات النفطية، إذ تتحرك بين الارتفاع والانخفاض على مدار بعض السنوات. يعكس هذا الوضع الظروف التي مرت بها العراق بشكل خاص وسوق النفط بشكل عام. يجب أن نلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط الخام يترافق مع زيادة حجم الإنتاج والتصدير بنسب عالية جداً، وذلك بسبب السيطرة الكبيرة لصادرات النفط على الأنشطة التصديرية. فقد تجاوزت صادرات النفط (98%) من إجمالي الصادرات الكلية، وهذا ينعكس إيجابياً على حجم الإيرادات النفطية في العراق وزيادتها. بوجه عام، شهدت فترة الدراسة تذبذباً واضحاً في حجم الإيرادات النفطية بين الارتفاع والانخفاض، مما يجعل من الضروري توسيع استخدام هذه الإيرادات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. بالتأكيد، تتأثر هذه الإيرادات المستمدة من تصدير النفط الخام بأسعار السوق العالمية، ومن هنا أصبح من الضروري تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق بدلاً من الاعتماد على مورد واحد قابل للنضوب.

الفصل الثالث

السياسة النقدية والمالية في ظل تذبذب
الايرادات النفطية في العراق
للمدة (1990-2022)

المبحث الأول: الجانب النظري للأختبارات المستخدمة في البحث
للمدة (1990-2022)

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي

تمهيد:

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية الذي يعتمد بشكل اساس على الإيرادات التي يحصل عليها من خلال بيع النفط الخام، اذ تشكل نسبة الإيرادات النفطية ما يقارب (95%) من حجم الإيرادات العامة، وهذا الاعتماد على الإيرادات النفطية تترتب عليه اثار جعلت من المؤشرات النقدية والمالية مرهونة على التذبذبات في حجم تلك الإيرادات، اذ ان هذا الموضوع لم يقتصر على النظريات والتحليل الاقتصادي فحسب، بل يستدعي ايضاً البحث والتحقق من التأثير الفعلي للإيرادات النفطية على بعض المؤشرات النقدية والمالية، اذ جاء هذا الفصل لقياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية كمتغير مستقل وبعض المتغيرات للسياسات النقدية والمالية المتمثلة بـ (عرض النقد بالمعنى الواسع، سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة) كمتغيرات تابعة، باستخدام نموذج فترات الابطاء الموزع (ARDL)، اذ استخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي (Eviews12) لتحليل بيانات الدراسة، وفي ضوء ما تقدم تم تقسيم الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الاول: تأصيل النظري للأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

المبحث الاول

التأسيس النظري للأساليب القياسية المستخدمة

3. 1. 1. طرق التحليل الاحصائي

من اجل معرفة العلاقات الخطية بين تذبذبات الايرادات النفطية والسياسة النقدية والمالية استخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي (Eviews -10) ، في ايجاد معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط. (Simple Linear Regression) .

الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression هو احد النماذج الاحصائية الذي يستخدم في ايجاد العلاقات الخطية او معادلة من الدرجة الأولى بين تلك البيانات التي تحتوي على متغيرين احدهما متغير مستقل والآخر متغير تابع ، ويعبر عن العلاقة السببية بين المتغير (X_i) والتابع (Y_i) كنموذج خطي تسمى معادلة الانحدار الخطي البسيط التي تتخذ المعادلة التالية (الكبيسي ورشم، 2014: 39):

$$Y_i = a + \beta X_i + U_i$$

إذ ان:

Y_i = المتغير التابع.

X_i = المتغير المستقل.

a = الحد الثابت ، نقطة تقاطع خط الانحدار بالمحور Y_i .

β = معامل الانحدار.

U_i = قيمة الخطأ العشوائي.

وتوجد هنالك العديد من الاختبارات الإحصائية التي تتدرج مع تحليل العلاقة الخطية ذات الصلة بهذا النوع من التحليل ومن تلك الاختبارات هي:

أ- اختبار (t): يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالاعتماد على مستويات المعنوية (significant) ، وعليه اذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية ، فيدل ذلك على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومن ثم معنوية المعلمة المقدره ، وبالعكس في حالة عدم معنوية المعلمة المقدره.

$$t\beta_i = \frac{\beta_i}{s\beta_i}$$

β_i = القيمة التقديرية ل β_i الحقيقية.

$s\beta_i$ = الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة β_0 *

$$t\beta_0 = \frac{\beta_0}{s\beta_0}$$

β_0 = القيمة التقديرية ل β_0 الحقيقية.

$s\beta_0$ = الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة β_0

ب اختبار (F): يتم استخدام هذا الاختبار في معرفة معنوية معادلة الانحدار للنموذج المقدر من خلال الاعتماد على مستوى المعنوية (significant) بحيث اذا كانت قيمة (f) المحسوبة أكبر من قيمة (f) الجدولية ، فإن ذلك يعني معنوية النموذج ، ومن ثم فإن المعادلة لها القدرة على بيان تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع ، وبالعكس .

$$H_0: \beta = 0$$

$$H_1: \beta \neq 0$$

ت- اختبار معامل التحديد (R^2): يتم استخدام هذا المقياس لأيضاح نسبة التغيير التي حصلت في المتغير التابع والتي كان سببها المتغير المستقل ، ويمكن معرفة القوة التفسيرية للمتغير المستقل من خلال هذا الاختبار ، اذ تتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين الصفر والواحد ($0 \leq R^2 \leq 1$) ، وكلما ارتفعت قيمة (R^2) دل ذلك على قوة المتغيرات المفسرة (Gujarati، 2003: 84).

3. 1. 2. اختبار سكون السلاسل الزمنية

قد اسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية من خلال توفير طرق دقيقة للتنبؤ والحصول على النتائج، مما يتيح اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل، ويؤدي إلى تحليل أفضل للمتغيرات الاقتصادية. وتجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بأساليب غير دقيقة التي تعطي نتائج مضللة غير دقيقة مثل النتائج التي تؤدي إلى طرق الانحدار التقليدية عندما تغيب صفة الاستمرارية للسلاسل الزمنية اذ تؤدي إلى الانحدار الزائف (Granger and Engel، 1987:55) . وبالرغم من أن قيم (t, f, R) ذات دلالة احصائية . ويكون جراء ذلك إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه (Trend) والتباين ايضاً (Variance) او تكون لها صف موسمية (Cyle) الأمر الذي يخلق ظروفاً معينة تعكس على جميع المتغيرات أمّا في الاتجاه نفسه أو في اتجاهات متعكسة لها .

وهناك نوعان من السلاسل الزمنية

1- سلاسل زمنية ساكنة (Stationary Time Series).

2- سلاسل زمنية غير مستقرة (No Stationary Time Series) .

ان السكون يعد شرط اساسي يجب توفره في البيانات المعتمدة في السلسلة الزمنية موضوع البحث ، وحتى تأخذ السلسلة صفة السكون لابد أن لا تعبر عن اتجاه عام موجب أو سالب مع الزمن ، لأن في حالة عدم سكون واحد أو أكثر من متغيرات السلاسل الزمنية سوف تكون النتائج التي يتم استخراجها أو التي نحصل عليها نتائج غير واقعية و زائفة (Spurious Regression) ولا يمكن استخدام النموذج ، ولكي تتصف السلسلة الزمنية بالسكون يلزم بأن تتصف بثبات متوسط قيمتها وثبات تباينها ويلزم أن يكون التباين المشترك فيها ما بين أي قيمتين للمتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين (Michael،2010:3).

وإذا توفرت بها الشروط الآتية تعد السلسلة الزمنية ساكنة (Gujarati،2009:451)

أ- ثبات الوسط الحسابي للقيم عبر الزمن وكما في المعادلة الآتية :

$$E (Y_t) = \mu \dots \dots \dots (1)$$

ب- ثبات التباين للقيم عبر الزمن وكما في المعادلة الآتية :

$$Var (Y_t) = E (Y_t - \mu) = \sigma^2 \dots \dots \dots (2)$$

ث- الاعتماد على التباين المشترك بين مدتين على الفجوة الزمنية وليس على الوقت الفعلي للتغيرات وكما في المعادلة :

$$Y_k = E (Y_t - \mu) (Y_{t+k} - \mu) \dots \dots \dots (3)$$

اذ ان

$$\mu = \text{الوسط الحسابي}$$

$$\sigma^2 = \text{التباين}$$

$$Y_k = \text{معامل التباين المشترك}$$

واحيانا تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة لأن أغلبها يتغير بمرور الزمن الامر الذي جعل تباينها ومتوسطها غير مستقرين ، لذلك يتم اللجوء إلى بعض الاختبارات الحديثة التي تستعمل لتحديد

استقرارية السلاسل الزمنية وان اهم تلك الاختبارات هو اختبار جذر الوحدة (unit Root Test) وهذا الاختبار يكون اكثر كفاءة و نتائج أكثر دقة ويساعد في تحديد الطرق المناسبة في جعل السلسلة الزمنية مستقرة(عبد القادر،2000 : 621).

3. 1. 3 طرق تحديد استقرارية السلاسل الزمنية.

توجد هنالك طرق متعددة لتحديد استقرارية السلاسل الزمنية واهما مايتاتي:

1- الرسم البياني

ان الرسم البياني هو اول اختبار استباقي وابسطها ، يتم من خلال هذا الاختبار معرفة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة ، وعندما يتم النظر للأشكال البيانية يسهل عليك معرفة السلسلة الزمنية هل هي مستقرة ام لا ؟ ، إذ يمكن من خلاله مشاهدة وجود اتجاه عام تنازلي او تصاعدي ومن ثم فهي الصفة الغالبة لمعظم المتغيرات الاقتصادية ، ويشير الى عدم ثبات متوسطات المشاهدات الجزئية ومن ثم عدم ثبات المتوسط بشكل عام ، علاوة على ذلك تبتعد المشاهدات عن الوسط الحسابي لها، ومن ثم عدم استقرارية السلسلة الزمنية. (عذافه ، 152 : 2018).

2- اختبار جذر الوحدة (Normality Test) :

يعد اختبار جذر الوحدة واحد من اهم الاختبارات التي تسهم في معرفة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية ، وايضاً اختيار الطرق المناسبة والصحيحة في جعل السلسلة مستقرة ، واذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أي إنها لا تحتوي على جذر الوحدة فيدل هذا على أن الاستقرارية متحققة وكذلك متكاملة من الدرجة الصفرية ، اما اذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة فيعني هذا أن السلسلة الزمنية غير مستقرة ، ويوجد هناك بعض الاختبارات لمعالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة :-

أ- اختبارات ديكي فولر البسيط و الموسع

❖ اختبارات ديكي فولر البسيط (Dickey and Fuller)

ان اختبار ديكي فولر يعد من الاختبارات البسيطة بسبب بساطته الحسابية والقدرة على التكيف مع الاعداد الاكثر عمومية ، وان هذا الاختبار تطور في عام 1979 من قبل ديكي وفوللر) ويتم إجراء الاختبار اعتماداً على المعادلات التالية(عمار،2011: 82) .

$$\Delta y_t = a_1 y_{t-1} + e_t \quad \dots\dots\dots(4) \quad \text{أ- بدون الحد الثابت وبدون الاتجاه العام}$$

ب- فقط وجود الحد الثابت $\Delta y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + e_t$ (5)

ج - وجود الحد الثابت والاتجاه العام $\Delta y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + e_t$ (6)

Δ : يمثل معامل الفرق الأول ، أي $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$

y_t : السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي

a_0 : معامل الحد الثابت

a_1 : معامل المتغير المتباطئ

a_2 : معلمة الاتجاه الزمني

e_t : الخطأ العشوائي

وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ اعلاه بما يأتي :

• الفرضية الصفرية(العدم) ($H_0 : B=0$) : السلسلة غير مستقرة

• الفرضية البديلة ($H_1 : B \neq 0$) : السلسلة مستقرة

إذا كانت (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية نرفض الفرضية الصفرية (العدم) $H_0 : B=0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1 : B \neq 0$ و يعني هذا أن السلسلة الزمنية مستقرة لأنها لم تحتوي على جذر الوحدة ، أمّا إذا كانت (t) المحسوبة اقل من (t) الجدولية هنا نقبل الفرضية الصفرية (العدم) $H_0 : B=0$ ونرفض البديلة $H_1 : B \neq 0$ و يعني هذا أن السلسلة الزمنية غير مستقرة لأنها تحتوي على جذر الوحدة ، وتكون سلسلة متكاملة من درجة (1) ~ 1 عندما تستقر عند الفرق الأول ، وتكون متكاملة من الدرجة الثانية (2) ~ 1 عندما تستقر عند الفرق الثاني ، وإن معظم السلاسل الزمنية يجري اختبار استقراريتها و معالجتها عند الفرق الأول والثاني ، فإن السلسلة الزمنية اذا كانت مستقرة فتكون متكاملة ومن الدرجة الثانية وأمّا إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة بعد أخذ الفرق الأول فتكون متكاملة من الدرجة الأولى ويطلق عليه اختبار ديكي فولر بأختبار تاو (t) (دامودار ، 2010 : 361).

❖ أختبار ديكي فولر الموسع (Augment Dickey – Fuller) (ADF)

قام ديكي فولر الموسع (Dickey–Fuller) بتطوير اختبار جذر الوحدة ديكي فولر البسيط في عام(1981) و اسماه ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey – Fuller) وذلك

تجنباً لمشكلة (الارتباط الذاتي) في حد الخطأ التي عادة ما يعاني منها اختبار ديكي فولر البسيط وقام بتطويره حتى يتضمن دالة الاختبار وجود ما يكفيها من تباطأت للمتغير التابع والسبب هو في المعالجة لمشكلة (الارتباط الذاتي) . لذلك اصبحت المعادلة بالصيغة الآتية(حميد،2017: 407).

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} + \sum_{i=1}^k p_{t-1} \Delta y_{t+1} + e_t \dots\dots\dots(7)$$

$$Y_{t-2} - Y_{t-3} = \Delta Y_{t-2} , Y_{t-1} - Y_{t-2} = \Delta Y_{t-1} \quad \text{إذ أن}$$

وإنَّ اختبار (ADF) يتبع نفس خطوات ديكي فولر البسيط من خلال المعادلات والفرضيات (الفرضية الصفرية والفرضية البديلة) للكشف عن جذر الوحدة ، وإذا كانت السلسلة ساكنة في المستوى يصبح التكامل من الدرجة صفر ($1 \cong 0$) أمّا إذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة في المستوى وسكنت في الفرق الأول يكون التكامل من الدرجة ($1 \cong 1$) ، أمّا إذا استقرت السلسلة عند الفرق الثاني تكون السلسلة عند الفرق الثاني و تكون السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية ($1 \cong 2$) .

ب- اختبار فيليبس - بيرون (Phillips - Perron) (PP)

يمتاز اختبار فيليبس - بيرون بأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن(القدير،2002: 11) .

$$\Delta Y_t = a_1 + PY_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(8)$$

$$\Delta y_t = a_2 + \theta t + PY_{y-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(9)$$

إذ ان Δ الفروق الأولى

y_{t-1} القيم المتباطئة للمتغير المدروس لمدة واحدة

t الزمن

ε_t المتغير العشوائي

اذ ان اختبار (فيلبس - بيرون) يتبع نفس الصيغ الرياضية التي يتبعها اختبار (ديكي فولر الموسع) ليكشف عن جذر الوحدة من خلال استخدام الفرضيات (الفرضية الصفرية والفرضية

البديلة) من خلال فرضية العدم ($H_0: B=0$) يتم التحقق من جذر الوحدة والتي تقول ان السلسلة الزمنية التي تحتوي على جذر الوحدة تكون غير ساكنه ، واما الفرضية البديلة ($H_0: B \neq 0$) فأنها تشير إلى أنّ السلسلة الزمنية التي لا تحتوي على جذر أي وحدة ساكنه ، اذ يتم التحقق من ذلك من خلال قيمة (P-value) اذا كانت قيمة (P-value) أكبر من 5% فيتم قبول فرضية العدم والتي تحتوي على جذر الوحدة أي أنّ السلسلة الزمنية تكون غير ساكنه ، أمّا إذا كانت قيمة (P-value) اقل من 5% يتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد على عدم وجود جذر الوحدة ويعني ان السلسلة الزمنية ساكنه .

ت- اختبار Kpss (Kpss test)

في عام (1992) اقترح لأول مرة اختبار مضاعف لاكرانج من قبل (shin-Schmidt - phillips) لاختبار فرضية العدم التي تحدد استقرارية السلاسل الزمنية ، وعند إجراء هذا الاختبار لابد من المرور بالمراحل الثلاث :-

- 1- نقدر هذا النموذج ونحسب المجموع الجزئي للبواقي.
- 2- ثم نقدر التباين طويل الأجل عن طريق اختبار فيليبس -بيرون
- 3- ونحسب إحصائية اختبار kpss عن طريق الصيغة الرياضية الآتية :-

$$LM = \sum_t^T \frac{\sum_t S_1^2}{S_1^2 T^2}$$

وبالاعتماد على ذلك يتم المقارنة بين (LM) المحسوبة مع (LM) الجدولية اذا كانت (LM) المحسوبة اقل من (LM) الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والعكس صحيح (المشهداني والزبيدي، 2015: 307).

3. 1. 4. اختبار التكامل المشترك (CO- Integration)

عند اختبار التكامل المشترك يجب ان تكون كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة ومن نفس الرتبة ويكون هذا الاختبار المرحلة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من خلال اختبار جذر الوحدة ، بعد ذلك تأتي مرحلة التأكد من وجود هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية من خلال فحص اختبار التكامل المشترك (الجنابي ، 2012: 64).

وتوجد هنالك طرق عديدة لاختبار وجود التكامل المشترك ومنها:

1- اختبار انجل وكرانجر (Engle and Granger) 1987 يستخدم هذا الاختبار في النماذج التي تتكون من متغيرين (مستقل و تابع) .

2- اختبار جوهانسن (Johansen 1991-1988) ، وجوهانسن وجوسيلوس (1990) (Johansen and: Juselius) يتم استخدامهما عند وجود نماذج فيها متغيرات متعددة اي وجود اكثر من متغير واحد (حسن وشومان، 2013: 187). اذ يعد اختبار انجل وكرانجر من الاختبارات المهمة التي تستخدم في اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ، وان اعتماد هذا الاختبار على الفرض الصفري H_0 الذي ينص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال تقدير الانحدار لمتغير على متغير اخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، وبعدها اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي ، وبناء على ذلك اذا كانت السلسلة غير مستقرة يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية لذلك من الممكن قبول الفرض الصفري ، واذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة يعني إنها خالية من جذر الوحدة هنا يتم قبول الفرضية البديلة (H_1) ورفض الفرضية الصفرية ويعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين (عريقيب ، 2018: 17).

ولأجراء هذا الاختبار يوجد هنالك مرحلتان هما:

الخطوة الأولى: يتم تقدير التكامل المشترك من خلال وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين (X_t) و (Y_t)

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \quad \dots\dots\dots(10)$$

- ❖ يشترط ان تكون جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها.
- ❖ يتم استخدام احد اختبارات جذر الوحدة لغرض التأكد من درجة التكامل.
- ❖ يمكن استخدام الاساليب الاحصائية العادية من اجل الحصول على الاحصائية المطلوبة.
- ❖ اختبار استقرارية البواقي (e_t) اذا تم قبول الفرضية الصفرية، فهذا يدل على وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي.

وهذا يعني إنها غير مستقرة وعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة اما في حالة رفض الفرضية الصفرية فالعكس صحيح.

الخطوة الثانية نموذج تصحيح الخطأ: **Error Correcting Term** يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين (Y_t, X_t) متكاملين تكامل مشترك من اجل معرفة العلاقة في الاجل القصير وبعد ذلك يتم ادخال البواقي المقدرة في انحدار الاجل الطويل كمتغيراً مستقلاً لمبدأ واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروقات المتغيرات الاخرى التي تكون غير مستقرة وكما في الصيغة الاتية (علاوي وراهي، 2015: 25):

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_1 + a_2 e_{t-1} + e_t \quad \dots\dots\dots(11)$$

اذ ان

$$\Delta = \text{الفرق الأول}$$

e_t = معامل حد تصحيح الخطأ سالب الاشارة الجبرية ومعنوية احصائياً).

e_{t-1} = نسبة اختلال التوازن في المدة السابقة (حد تصحيح الخطأ).

3. 1. 5. تحديد مدة الابطاء المثلى

ان نموذج التخلف الزمني يعد من النماذج المهمة في عملية اتخاذ القرارات لأنها تساعد في معرفة المدة الزمنية التي تكون فيها الوحدات الاقتصادية تستطيع الاستجابة للقرارات التي تتخذ بشأن المتغيرات الاخرى ، ولأهمية نموذج متجه تصحيح الخطأ في تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل او علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية فإن انموذج تحديد مدة الابطاءات المثلى يكون حساس لعدد فترات التخلف للمتغيرات التفسيرية في معادلة العلاقة السببية فيها ، لذلك من الضروري اتباع معايير معينة لتحديد التخلف الزمني الافضل للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة والاختبار التي يمكنها ان تشير الى ان فترة التخلف المثلى هي الفترة التي تعطي القيمة الاقل عند الاختبار (العبيدي ، 105: 2016). ويمكن كتابة المعادلة لنموذج توزيع التخلف الزمني بالاتي:

$$Y_t = a + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \beta_3 X_{t-3} + \dots + \beta_s X_{t-s} + U_t$$

$$\dots\dots\dots(12)$$

يشير هذا النموذج الى (S) فترات التخلف الزمني ، إذ قد تكون تلك المدة النهائية او غير النهائية ، اما المعلمة (β_0) تشير الى تأثير المضاعف المعلوم ، في حين تشير المعلمات ($\beta_3, \beta_2, \beta_1$) الى

التخلف او إنها تقيس متوسط التأثير على قيمة (Y) عندما تتغير قيمة (X) بوحدة واحدة خلال المدة الزمنية السابقة (السيفو ومشعل ،2003: 379).

3. 1. 6. نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) :-

إن نموذج (ARDL) يعد أحد صيغ النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك اذ شاع استعمالها في المدة الاخيرة، ويقدم هذا الانموذج طريقة معينة لأدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كالمغيرات المستقلة في النموذج ، وطبق هذا النموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) من لدن بيساران وآخرون في سنة 2001 (Khalil and Michel،2011: 2).

يعمل نموذج (ARDL) في بيانات المستوى والفرق الأول أو يعمل مزيج بين الاثنين ،ويعد نموذج (ARDL) أكثر النماذج كفاءة وأفضلها من النماذج الأخرى تقديراً للمعاملات قصيرة وطويلة الأجل . ولأن هذا النموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي لذلك يقدم مقدرات كفاءة وغير متحيزة ،وكذلك يمكن استخدام هذا النموذج في العينات الصغيرة(علي وعبد اللطيف،2013: 186).ويمكن التوضيح للصيغة الرياضية لنموذج ARDL:- . ويمتاز نموذج (ARDL) بعدة مميزات منها :-

❖ لا يستلزم اختبار (ARDL) على أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $1 \sim (0)$

أو من الرتبة الأولى $1 \sim (1)$ ، ويشترط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $1 \sim (2)$.

❖ يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات التخلف الزمني ليحصل على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام .

❖ الدقة في نتائج التطبيق اذا كان حجم العينة صغيراً ، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في

تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(2001:293)

(Pesaran،).

❖ بإمكانها تقدير الأجل القصير والطويل معاً ، اضافة الى ذلك إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج وبفترات ابطاء زمنية مختلفة .

❖ القدرة على معرفة وتمييز المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج ، وكذلك اختبار

العلاقة بين المتغيرات الاصلية في المستوى (Level) بصرف النظر فيما إذا كانت

المتغيرات المستقلة هي $1 \sim (0)$ و $1 \sim (1)$ أو مزيجاً منهما(الشوربي،2009: 156).

❖ يعطي نموذج ARDL افضل النتائج للمعلومات في الأجل الطويل ، وايضا يمكن الاعتماد بشكل كبير على اختبارات التشخيص.

ولتقدير نموذج (ARDL) يمكن اتباع الخطوات الآتية :

1- تحديد مدة الابطاء المثلى باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وايضاً من خلال مدة الابطاء التي تحمل القيمة الاقل للمعايير الاكايك (AIC) وشوارز (SC) (جار الله و ذنون، 2011: 39). اذ يوصي بيساران في حال ان البيانات سنوية وحجم العينة صغيراً يمكن استخدام حد اعلى لفترات الابطاء .

2- تقدير نموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود (Bound Test) (محمود وبشار، 2012: 49).

3- من خلال مجموعة من الاختبارات يمكن اختبار سلامة واستقرارية النموذج.

4- ثم تقدير المعلمات قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الأجل.

المبحث الثاني

تحليل وقياس اثر الإيرادات النفطية على بعض المتغيرات المالية والنقدية

في العراق للمدة (1990-2022)

3. 2. 1. بناء و توصيف الانموذج القياسي

تعد عملية توصيف الانموذج القياسي خطوة مهمة من خطوات بناء الانموذج ، إذ يتم من خلالها تحديد علاقة المتغيرات الاقتصادية المستقلة (Independent Variables) و المتغيرات التابعة (Dependent Variable) الداخلة في الانموذج القياسي، على وفق النظرية الاقتصادية ، و تم توصيف المتغيرات الخاصة بالأنموذج و كما يأتي :

1- المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

و هي المتغيرات التي تفسر التغير في المتغير التابع و تتمثل بما يأتي :

* الإيرادات النفطية (Oil Revenues)

يرمز لهذا المتغير بالرمز (OR)

2- المتغير التابع (Dependent Variable)

يتأثر المتغير التابع (المعتمد) بالمتغيرات المستقلة ، و يمكن توضيح المتغيرات التابعة

بالآتي:

سعر الصرف

عرض النقد بمفهومه الواسع

الإيرادات العامة

الانفاق العام

3- المتغير العشوائي (U_i) (Random Variable)

و يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي لم تدخل في الانموذج بسبب صعوبة قياسها مثل) طبيعة السلوك الانساني ،العادات ، التقاليد ، فضلاً عن متغيرات أخرى قد يصعب الحصول على البيانات الخاصة بها أو صعوبة قياسها كمياً ، و يرمز للمتغير العشوائي بالرمز (U_i) .

3. 2. 2. بناء الانموذج القياسي :

يهدف الانموذج القياسي الذي تم وضعه لمعرفة تأثير المتغير المستقل المتمثل بـ (الايرادات النفطية) في المتغيرات التابعة المتمثلة بـ (سعر الصرف، عرض النقد، الايرادات العامة، والانفاق العام) ، و يمكن التعبير عن مجموعة الدوال للانموذج القياسي وفقاً للصيغ العامة الآتية :

$$EX = f(OR)..... (1)$$

$$M2 = f(OR)..... (2)$$

$$GR = f(OR)..... (3)$$

$$G = f(OR)..... (4)$$

و بناءً على ذلك يمكن توضيح أثر الايرادات النفطية في المتغيرات (سعر الصرف، عرض النقد، الايرادات العامة، والانفاق العام) من خلال النماذج الآتية :

الانموذج الأول :- سعر الصرف كدالة بالاييرادات النفطية و يأخذ الصيغة الآتية :

$$XE = \beta_0 + \beta_1 OR + U_i(5)$$

الأنموذج الثاني : عرض النقد كدالة بالاييرادات النفطية يأخذ الصيغة الآتية :

$$M2 = \beta_0 + \beta_1 OR + U_i(6)$$

الأنموذج الثالث: الايرادات العامة كدالة بالاييرادات النفطية يأخذ الصيغة الآتية :

$$GR = \beta_0 + \beta_1 OR + U_i(7)$$

الأنموذج الرابع: الانفاق العام كدالة بالاييرادات النفطية يأخذ الصيغة الآتية :

$$G = \beta_0 + \beta_1 OR + U_i(8)$$

3. 2. 3. توصيف المتغيرات الاقتصادية للنموذج القياسي

لا بد من ان يكون هناك توصيفا عاما للأنموذج القياسي المقدر، لتوضيح العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل البحث، وبشكل احصائي يوضح نوع وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الداخلة في الانموذج، والتي افرزتها نتائج الجانب التحليلي ، والتي سوف يتم اخضاعها الى مجموعة من

الاختبارات الاحصائية لمعرفة استقراريتها ودرجة تكاملها، فضلا عن خلو الانموذج من مشكلة الانحدار الزائف، ومعرفة اثر المتغيرات في ما بينها ضمن نموذج (ARDL)، والتي يمكن توضيحها في الجدول ادناه:

3. 2. 4. نتائج الاختبارات الاحصائية للمتغيرات

يلحظ من الجدول (11) ان (OR) ممثلا عن الايرادات النفطية بلغت اعلى قيمة له خلال مدة البحث (184806.00) مليار دينار، وكانت ادنى قيمة له (0.104000) مليار دينار، وكان الوسط الحسابي له (44939.43) بينما الوسيط بلغ (44267.00) والانحراف المعياري (47914.92)، اما متغير سعر الصرف (EX) فكانت قيمته العليا (1972.000) وكانت ادنى قيمة له (4.000000)، وكان الوسط الحسابي (1216.485) بينما الوسيط بلغ (1190.000) والانحراف المعياري (549.2740)، بينما متغير عرض النقد (M2) فكانت قيمته العليا خلال مدة البحث (168202.0) وكانت قيمته الدنيا (25.00000) ، وكان الوسط الحسابي له (38309.27) بينما بلغ الوسيط (12254.00) والانحراف المعياري (46472.39) اما المتغير الايرادات العامة (GR) فكان في اعلى قيمة له خلال مدة الدراسة (320142.0) وكانت القيمة الدنيا له (4.300000) ، وكان الوسط الحسابي (58360.82) بينما الوسيط بلغ (49056.00) والانحراف المعياري (77348.27)، واخيرا المتغير الانفاق العام (G) فكانت اعلى قيمة له (135354.0) وادنى قيمة (14.00000) ، وكان الوسط الحسابي له (45399.58) بينما بلغ الوسيط (38807.00) والانحراف المعياري (45927.24).

الجدول (11)

الوصف الاحصائي للمتغيرات للمدة (1990-2022)

المؤشرات	OR	EX	M2	GR	G
Mean	44939.43	1216.485	38309.27	58360.82	45399.58
Median	44267.00	1190.000	12254.00	49056.00	38807.00
Maximum	184806.0	1972.000	168202.0	320142.0	135354.0
Minimum	0.104000	4.000000	25.00000	4.300000	14.00000

Std. Dev.	47914.92	549.2740	46472.39	77348.27	45927.24
Skewness	0.835466	-0.957082	1.094629	2.070971	0.487335
Kurtosis	3.207829	3.489974	3.246394	7.489067	1.870508
Jarque-Bera	3.898408	5.368141	6.673647	51.29767	3.060383
Probability	0.142387	0.068285	0.035550	0.000000	0.216494
Sum	1483001	40144.00	1264206.	1925907.	1498186.
Sum Sq. Dev.	7.35E+10	9654460	6.91E+10	1.91E+11	6.75E+10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

3. 2. 5. نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية محل البحث

من خلال استخدام بيانات سنوية للمتغيرات محل البحث للمدة (1990-2022)، بهدف قياس اثر الإيرادات النفطية على بعض متغيرات السياسة المالية والنقدية والمتمثلة ب (سعر الصرف، وعرض النقد) كمتغيرات نقدية، و(الإيرادات الكلية، والانفاق الكلي) كمتغيرات مالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2022).

1. اختبار ديكي - فولر الموسع

ظهرت لنا النتائج من خلال الجدول (12) وفقا لاختبار (ADF) ان المتغيرات (سعر الصرف، وعرض النقد) كانت مستقرة في المستوى الاصيلي أي متكاملة من الدرجة (0)، بينما المتغيرات (الإيرادات النفطية، الإيرادات العامة، والانفاق العام) لم تكن مستقرة عند المستوى، وبعد اخذ الفرق الاول لها اصبحت مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1)، اما بعد تطبيق اختبار (P.P) لجذر الوحدة اتضح من خلال النتائج في الجدول (13) ان جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى، وبعد اخذ الفرق الاول لها اصبحت ساكنة، أي متكاملة من الرتبة واحد (1)، وهذه النتائج تسمح لنا بتطبيق امودج (ARDL) للتكامل المشترك، والتي من اهم شروطه أن تكون المتغيرات مستقرة في المستوى او بالفرق الاول او بكلاهما.

الجدول (12) نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF)

نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)						
المستوى At Level						
		OR	EX	M2	GR	OR
With Constant	t-Statistic	0.078854	4.476948-	0.837705-	0.445712-	0.329926-
	Prob.	0.9586	0.0014	0.7913	0.8892	0.9095
		no		no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	3.186662-	4.334976-	5.187686-	2.312479-	2.726487-
	Prob.	0.1055	0.0114	0.0014	0.4157	0.2334
		no	**	***	no	no

المبحث الثاني..... عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

Without Constant& Trend	t-Statistic	1.175099	0.081650-	0.107680-	0.322156	0.734128
	Prob.	0.9345	0.6478	0.6371	0.7725	0.8683
		no	no	no	no	no
عند اخذ الفرق الاول At First Difference						
With Constant	t-Statistic	4.559603-	5.966237-	2.509388-	6.913989-	7.021996-
	Prob.	0.0011	0.0000	0.1248	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
& Trend With Constant	t-Statistic	4.531994-	6.180072-	4.046377-	7.306456-	7.100516-
	Prob.	0.0057	0.0001	0.0215	0.0000	0.0000
		***	***	**	***	***
Trend & Without Constant	t-Statistic	4.229012-	5.886102-	2.306312-	6.676004-	6.588292-
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0230	0.0000	0.0000
		***	***	**	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)
تعني العلامة *** معنوي احصائيا عند مستوى (0.001) وتعني no عدم المعنوية

الجدول (13) نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (P.P)

نتائج اختبار جذر الوحدة (P.P)						
المستوى At Level						
		OR	EX	M2	GR	G
With Constant	t-Statistic	1.028523	2.397691-	0.075608	0.445712-	0.069321
	Prob.	0.9959	0.1503	0.9587	0.8892	0.9582
		no	no	no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	1.585640-	2.076043-	1.109683-	2.326484-	2.733321-
	Prob.	0.7763	0.5390	0.9116	0.4086	0.2309
		no	no	no	no	
Without Constant& Trend	t-Statistic	2.492825	0.069780-	1.255474	1.107365	1.270365
	Prob.	0.9960	0.6519	0.9434	0.9268	0.9449
		no	no	no	no	no
عند اخذ الفرق الاول At First Difference						
With Constant	t-Statistic	1.549754-	5.955997-	5.008599-	6.913989-	7.108757-
	Prob.	0.4956	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000
		no	***	***	***	***
& Trend With Constant	t-Statistic	1.263087-	6.183603-	5.844077-	7.306456-	7.224481-
	Prob.	0.8785	0.0001	0.0002	0.0000	0.0000
		no	***	***	***	***
Trend & Without Constant	t-Statistic	2.373979-	5.877668-	4.461124-	6.681062-	6.588292-
	Prob.	0.0192	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

3. 2. 6. تقدير الانموذج القياسي للعلاقة بين الايرادات النفطية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2022)

1. التقدير العام الاول لآنموذج (ARDL) لدالة سعر الصرف

يعد اجراء اختبارات جذر الوحدة، والتي من خلالها تم تحديد شكل وطبيعة النموذج المستخدم، وبما ان المتغيرات أستقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، وعلى ضوء نتائج الاستقرارية، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) مع اختبار الحدود للتكامل المشترك لتقدير العلاقة بين الايرادات النفطية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2022) وتم تقدير الانموذج الاول على النحو الاتي:

من خلال نتائج التقدير العام لدالة سعر الصرف في الجدول (14) يلحظ ان القوة التفسيرية للمتغير المستقل (R-squared) بلغت (0.757451)، وهذا يعني ان المتغير المستقل (الايرادات النفطية) يفسر ما قيمته (75%) من التغير في المتغير التابع (سعر الصرف) اما النسبة الباقية (25%) فتعود الى عوامل اخرى خارج الانموذج ، اما قيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.740723)، حسب اختبار فيشر مما يدل على ان الانموذج معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبلغت قيمة D.W (2.203334) مما يدل على خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (14)

التقدير الاساس (ARDL) لدالة سعر الصرف

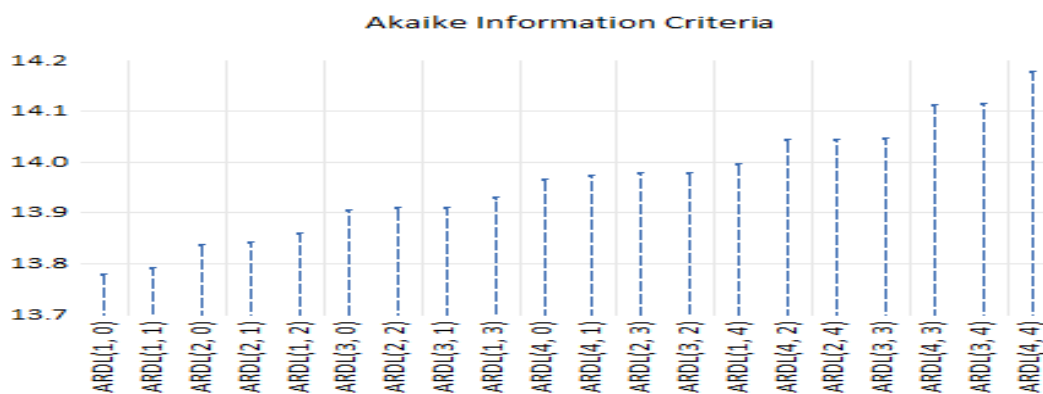
Dependent Variable: EX
 Method: ARDL
 Date: 07/05/24 Time: 01:44
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): OR
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.805400	0.084635	9.516111	0.0000
OR	-0.000826	0.000981	-0.842340	0.4065
C	319.0485	117.2916	2.720130	0.0109
R-squared	0.757451	Mean dependent var		1254.375
Adjusted R-squared	0.740723	S.D. dependent var		512.3759
S.E. of regression	260.8977	Akaike info criterion		14.05519
Sum squared resid	1973961.	Schwarz criterion		14.19261
Log likelihood	-221.8831	Hannan-Quinn criter.		14.10074
F-statistic	45.28172	Durbin-Watson stat		2.203334
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

ويتضح من الشكل (11) ان فترة الابطاء المثلى للانموذج هي (1, 0) وفقا لمعيار Akaike ، اذ تعطي المدى المثلى اقل قيمة.

الشكل (11) نموذج التباطؤ الامثل



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

2. اختبار الحدود للتكامل المشترك

تم اجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعرفة فيما اذ كانت المتغيرات (الايرادات النفطية) و (سعر الصرف) ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الاجل، ويمكن تشخيص ذلك من خلال احصائية (F) المحتسبة ففي حال كانت اكبر من UP BOUND لإحصائية (F) الجدولية، يتم رفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، اما اذ كانت اقل من UP BOUND لإحصائية (F) المحسوبة اقل من الجدولية نقبل بالفرضية العدمية، بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات اذ كانت متكاملة من الدرجة (0) او (1)، بينما اذ وقعت (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى للقيم الحرجة، نقول بان النتائج غير حاسمة.

الجدول (15)

اختبار الحدود (Bound test)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.469107	10%	3.02	3.51
k	1	%5	3.62	4.16
		%2.5	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample:				
Actual Sample Size	32		n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

اتضح من نتائج الجدول (15) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (2.469107) اقل من القيم الحرجة في حديها الاعلى والادنى كما حدده pesaran في حال وجود حد ثابت للدالة، وعليه نقبل الفرضية العدمية، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى المعنوية (1% , 5% , 10%) بين المتغيرات، ونرفض الفرضية البديلة.

3. الاختبارات التشخيصية للانمودج المقدر

هناك عدة اختبار تعمل على تشخيص الانمودج وخلوه من المشاكل ومعرفة مدى جودته ولتحقيق ذلك يقتضي استعمال بعض الاختبارات التشخيصية، ومنها:
أ. مشكلة الارتباط الذاتي

يلحظ من الجدول (16) نتائج دراسة ارتباط البواقي (Bruschi Codfrey Serial) في النموذج الحالي، وتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. فقد كانت قيمة prob. chi-square البالغة (0.6737)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج قبول فرضية عدم وجود مشكلة ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود المشكلة.

الجدول (16)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.341713	Prob. F(2,27)	0.7136
Obs*R-squared	0.789990	Prob. Chi-Square(2)	0.6737

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

ب. مشكلة عدم تجانس التباين.

وفقاً لاختبار عدم تجانس التباين المشكلة (Heteroskedasticity Test)، تظهر البيانات في الجدول (17) أن قيمة prob.ch - square بلغت (0.3563)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ومن ثم، يتم قبول فرضية عدم وجود تباين في الأخطاء أو أن النموذج الحالي لا يعاني من هذه المشكلة.

الجدول (17)

نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.818616	Prob. F(1,29)	0.3730
Obs*R-squared	0.851049	Prob. Chi-Square(1)	0.3563

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

4. نتائج تقدير معاملات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من نتائج الجدول (18) الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الايرادات النفطية وسعر الصرف، ويتضح ذلك ممن خلال معلمة تصحيح الخطأ، والتي تحقق فيها شرطي السالبية والمعنوية، اذ ان معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة التكيف بين الاجل القصير الى الاجل الطويل ، اذ تبين ان

قيمة المعلمة كانت سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%)، اي ان الانحرافات يتم تصحيحها في الاجل الطويل للوصول الى حالة التوازن، اي انه يصحح (0.19%) من الزمن. اما تقدير المعلمات في الاجل الطويل تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول الى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية (5%)، اي وجود علاقة عكسية بين الايرادات النفطية وسعر الصرف، اذ ارتفعت الايرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار (0.004) وحدة وبالعكس.

الجدول (18)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة سعر الصرف

ECM Regression الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CoIntEq(-1)*	-0.194600	0.069156	-2.813925	0.0087
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
OR	-0.004247	0.005536	-0.767188	0.4492
C	1639.508	392.8886	4.172960	0.0002
(EC = EX - (-0.0042*X + 1639.5083)				

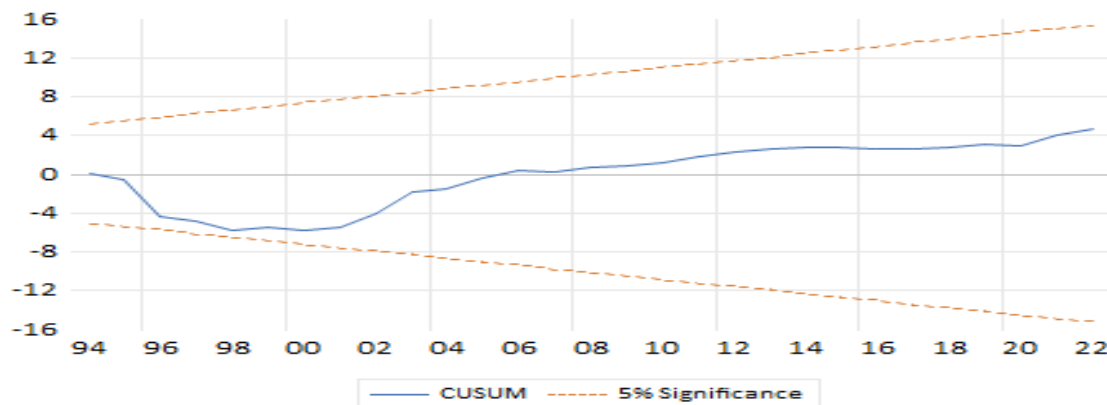
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews .

5. اختبار استقراريه الانموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM) .

يعد اختبار الاستقرارية لنموذج (ARDL) المقدر من اهم الاختبارات التي تهدف الى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في البحث من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ويعد هذا الاختبارات من الاختبارات التي توضح امرين مهمين وهما بيان وجود اي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائما ما تكون مصاحبة لانموذج (ARDL) .

الشكل (12)

المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

3. 2. 7. تقدير الامودج القياسي للعلاقة بين الايرادات النفطية وعرض النقد في العراق للمدة (1990-2022)

1. التقدير العام الاولي لأنمودج (ARDL) لدالة عرض النقد

يعد اجراء اختبارات جذر الوحدة، والتي من خلالها تم تحديد شكل وطبيعة النمودج المستخدم، وبما ان المتغيرات أستقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، وعلى ضوء نتائج الاستقرارية، تم استخدام نمودج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) مع الحدود للتكامل المشترك لتقدير العلاقة بين الايرادات النفطية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2022) وتم تقدير الامودج الاولي على النحو الاتي

من خلال نتائج التقدير العام لدالة عرض النقد في الجدول (19) يلحظ ان القوة التفسيرية للمتغير المستقل (R-squared) بلغت (0.954066)، وهذا يعني ان المتغير المستقل (الايرادات النفطية) يفسر ما قيمته (95%) من التغير في المتغير التابع (عرض النقد) اما النسبة الباقية (5%) فتعود الى عوامل اخرى خارج الامودج ، اما قيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.935692)، حسب اختبار فيشر مما يدل على ان الامودج معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبلغت قيمة D.W (2.254338) مما يدل على خلو الامودج من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (19)

التقدير الاساس (ARDL) لدالة عرض النقد

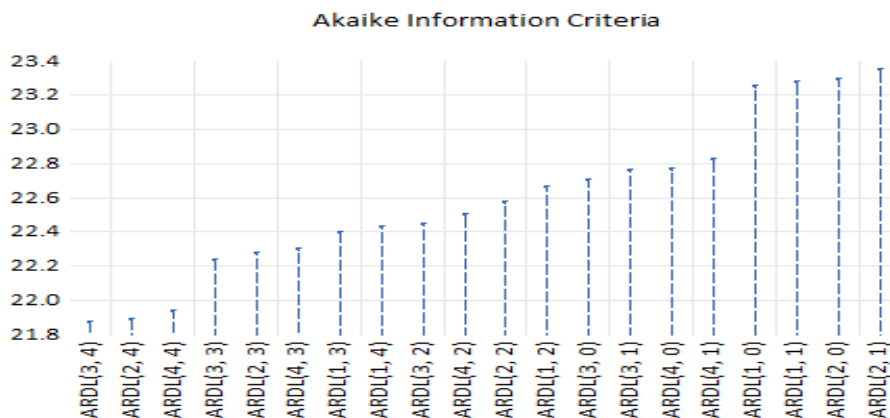
Dependent Variable: M2
 Method: ARDL
 Date: 07/05/24 Time: 01:50
 Sample (adjusted): 1994 2022
 Included observations: 29 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): OR
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
M2(-1)	0.190064	0.192850	0.985553	0.3361
M2(-2)	-1.002844	0.260904	-3.843734	0.0010
M2(-3)	0.284725	0.209795	1.357157	0.1899
OR	0.285720	0.159854	1.787382	0.0890
OR(-1)	-0.066373	0.248223	-0.267394	0.7919
OR(-2)	0.285569	0.231449	1.233830	0.2316
OR(-3)	0.139902	0.241767	0.578664	0.5693
OR(-4)	0.785499	0.239041	3.286043	0.0037
C	2748.928	3469.421	0.792331	0.4375
R-squared	0.954066	Mean dependent var		43585.45
Adjusted R-squared	0.935692	S.D. dependent var		47226.51
S.E. of regression	11976.19	Akaike info criterion		21.86835
Sum squared resid	2.87E+09	Schwarz criterion		22.29269
Log likelihood	-308.0911	Hannan-Quinn criter.		22.00125
F-statistic	51.92548	Durbin-Watson stat		2.254338
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

ويتضح من الشكل (13) ان فترة الابطاء المثلى للانموذج هي (4, 3) وفقا لمعيار Akaike ، اذ تعطي المدى المثلى اقل قيمة.

الشكل (13) نموذج التباطؤ الامثل



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

2. اختبار الحدود للتكامل المشترك

تم اجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعرفة فيما اذا كانت المتغيرات (الاياردات النفطية) و (عرض النقد) ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الاجل، ويمكن تشخيص ذلك من خلال احصائية (F) المحتسبة ففي حال كانت اكبر من UP BOUND لاحصائية (F) الجدولية، يتم رفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، اما اذا كانت اقل من UP BOUND لاحصائية (F) الجدولية نقبل بالفرضية العدمية، بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات اذا كانت متكاملة من الدرجة $I(0)$ او $I(1)$ ، بينما اذا وقعت (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى للقيم الحرجة، نقول بان النتائج غير حاسمة.

الجدول (20)

اختبار الحدود (Bound test)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	14.28217	10%	3.02	3.51
k	1	%5	3.62	4.16
		%2.5	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

اتضح من نتائج الجدول (20) ان قيمة (F-statistic) المحسوبة كانت (14.28217) اكبر من القيم الحرجة في حديها الاعلى والادنى كما حدده pesaran في حال وجود حد ثابت للدالة، وعليه نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%) بين المتغيرات.

3. الاختبارات التشخيصية للانمودج المقدر.

أ. مشكلة الارتباط الذاتي

يلحظ من الجدول (21) نتائج دراسة ارتباط البواقي (Bruschi Codfrey Serial) في النمودج الحالي، وتبين أن النمودج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. فقد كانت قيمة prob. chi-square البالغة (0.4539)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج قبول فرضية عدم وجود مشكلة ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود المشكلة.

الجدول (21)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.518503	Prob. F(2,18)	0.6040
Obs*R-squared	1.579722	Prob. Chi-Square(2)	0.4539

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

ب. مشكلة عدم تجانس التباين.

وفقاً لاختبار عدم تجانس التباين المشكلة (Heteroskedasticity Test)، تظهر البيانات في الجدول (22) أن قيمة prob.ch - square بلغت (0.2470)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ومن ثم، يتم قبول فرضية عدم وجود تباين في الأخطاء أو أن النمودج الحالي لا يعاني من هذه المشكلة.

الجدول (22)

نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.307258	Prob. F(1,26)	0.2633
Obs*R-squared	1.340421	Prob. Chi-Square(1)	0.2470

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

4. نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة عرض النقد، يتضح من نتائج الجدول (23) الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الايرادات النفطية وعرض النقد، ويتضح ذلك ممن خلال معلمة تصحيح الخطأ، والتي تحقق فيها شرطي السالبية والمعنوية، اذ ان معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة التكيف بين الاجل القصير الى الاجل الطويل ، اذ تبين ان قيمة المعلمة كانت سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%)، اي ان الانحرافات يتم تصحيحها في الاجل الطويل للوصول الى حالة التوازن، اي انه يصحح () من الزمن. اما تقدير المعلمات في الاجل الطويل تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول الى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية (5%)، اي وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية وعرض النقد، اذ ارتفعت الايرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع عرض النقد بمقدار (0.936) وحدة وبالعكس

الجدول (23)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة عرض النقد

ECM Regression الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(M2(-1))	0.718119	0.161890	4.435845	0.0003
D(M2(-2))	-0.284725	0.194050	-1.467281	0.1578
D(X)	0.285720	0.145333	1.965959	0.0633
D(X(-1))	-1.210970	0.194866	-6.214386	0.0000
D(X(-2))	-0.925400	0.205743	-4.497852	0.0002
D(X(-3))	-0.785499	0.227617	-3.450959	0.0025
CoIntEq(-1)*	-1.528055	0.222579	-6.865213	0.0000
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
OR	0.936037	0.040410	23.16325	0.0000
C	1798.972	2269.644	0.792623	0.4373
(EC = M2 - (0.9360*X + 1798.9717)				

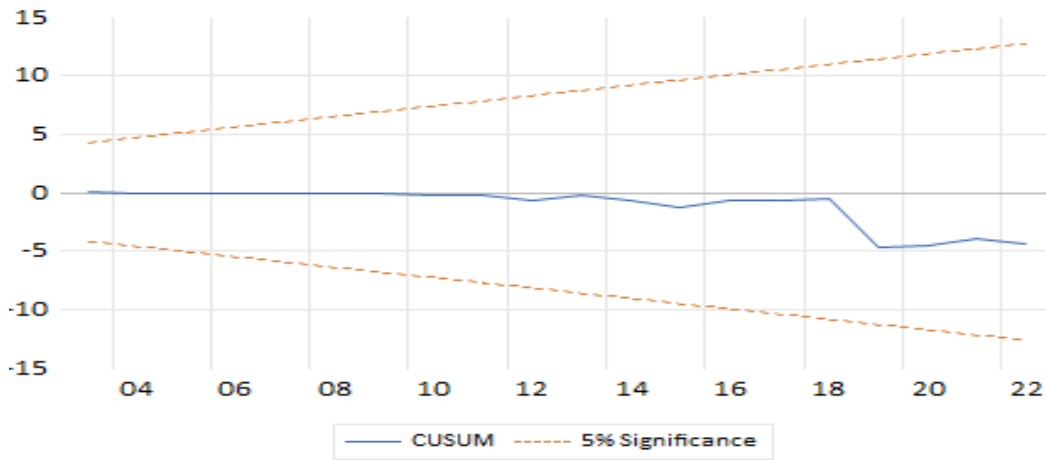
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

5. اختبار استقراريه الانموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM)

يعد اختبار الاستقرارية لنموذج (ARDL) المقدر من اهم الاختبارات التي تهدف الى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في البحث من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ويعد هذا الاختبارات من الاختبارات التي توضح امرين مهمين وهما بيان وجود اي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائما ما تكون مصاحبة لانموذج (ARDL) .

الشكل (14)

المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

ويتضح من الشكل (14) ان المجموع التراكمي يقع ضمن المنطقة الحرجة للانموذج مما يؤكد ثبات الانموذج عند مستوى دلالة 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره في الاجل القصير.

3. 2. 8. تقدير الانموذج القياسي للعلاقة بين الايرادات النفطية والايادات العامة في العراق للمدة (1990-2022)

1. التقدير العام الاولي لأنموذج (ARDL) لدالة الايرادات العامة.

يعد اجراء اختبارات جذر الوحدة، والتي من خلالها تم تحديد شكل وطبيعة النموذج المستخدم، وبما ان المتغيرات أستقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، وعلى ضوء نتائج الاستقرارية، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) مع الحدود للتكامل المشترك لتقدير العلاقة بين

الايرادات النفطية والايرادات العامة في العراق للمدة (1990-2022) وتم تقدير الانموذج الاولي على النحو الاتي:

من خلال نتائج التقدير العام لدالة الايرادات العامة في الجدول (24) يلحظ ان القوة التفسيرية للمتغير المستقل (R-squared) بلغت (0.938200)، وهذا يعني ان المتغير المستقل (الايرادات النفطية) يفسر ما قيمته (93%) من التغير في المتغير التابع (الايرادات العامة) اما النسبة الباقية (7%) فتعود الى عوامل اخرى خارج الانموذج ، اما قيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.908926)، حسب اختبار فيشر مما يدل على ان الانموذج معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبلغت قيمة D.W (2.390874) مما يدل على خلو الانموذج من الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

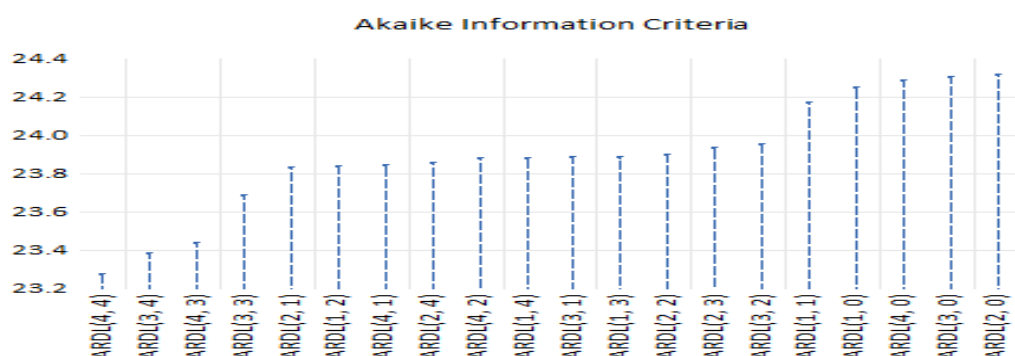
الجدول (24)

التقدير الاساس (ARDL) لدالة الايرادات العامة

Dependent Variable: GR				
Method: ARDL				
Date: 07/05/24 Time: 01:55				
Sample (adjusted): 1994 2022				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GR(-1)	-0.024902	0.201548	-0.123553	0.9030
GR(-2)	-9.836598	3.339396	-2.945622	0.0083
GR(-3)	7.336165	3.395575	2.160507	0.0437
GR(-4)	7.065752	3.688714	1.915505	0.0706
OR	1.579780	0.255665	6.179090	0.0000
OR(-1)	-1.437533	0.431588	-3.330796	0.0035
OR(-2)	9.872944	3.092913	3.192118	0.0048
OR(-3)	-5.725967	3.269915	-1.751106	0.0961
OR(-4)	-7.721910	3.466101	-2.227838	0.0382
C	59.33335	7227.854	0.008209	0.9935
R-squared	0.938200	Mean dependent var		66409.66
Adjusted R-squared	0.908926	S.D. dependent var		79270.93
S.E. of regression	23922.76	Akaike info criterion		23.26985
Sum squared resid	1.09E+10	Schwarz criterion		23.74133
Log likelihood	-327.4128	Hannan-Quinn criter.		23.41751
F-statistic	32.04912	Durbin-Watson stat		2.390874
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)
 ويتضح من الشكل (15) ان فترة الابطاء المثلى للامتداد هي (4, 4) وفقا لمعيار Akaike ، اذ
 تعطي المدى المثلى اقل قيمة.

الشكل (15) نموذج التباطؤ الامثل



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

1. اختبار الحدود للتكامل المشترك

تم اجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعرفة فيما اذ كانت المتغيرات (الايرادات النفطية) و (الايرادات العامة) ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الاجل، ويمكن تشخيص ذلك من خلال احصائية (F) المحتسبة ففي حال كانت اكبر من UP BOUND لاحصائية (F) الجدولية، يتم رفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، اما اذ كانت اقل من UP BOUND لاحصائية (F) الجدولية نقبل بالفرضية العدمية، بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات اذ كانت متكاملة من الدرجة (0) او (1)، بينما اذ وقعت (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى للقيم الحرجة، نقول بان النتائج غير حاسمة.

الجدول (25)

اختبار الحدود (Bound test)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.081180	10%	3.02	3.51
k	1	%5	3.62	4.16
		%2.5	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample:				
Actual Sample Size	29		n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

اتضح من نتائج الجدول (25) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (5.081180) اكبر من القيم الحرجة في حديها الاعلى والادنى كما حدده pesaran في حال وجود حد ثابت للدالة، وعليه نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى المعنوية (10% ,5% ,1%) بين المتغيرات.

3. الاختبارات التشخيصية للانمودج المقدر.

أ. مشكلة الارتباط الذاتي

يلحظ من الجدول (26) نتائج دراسة ارتباط البواقي (Bruschi Codfrey Serial) في النمودج الحالي، وتبين أن النمودج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. فقد كانت قيمة prob. chi-square

البالغة (0.1038)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج قبول فرضية عدم وجود مشكلة ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود المشكلة.

الجدول (26)

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	1.807734	Prob. F(1,18)	0.1955
Obs*R-squared	2.646658	Prob. Chi-Square(1)	0.1038

ب. مشكلة عدم تجانس التباين.

وفقاً لاختبار عدم تجانس التباين المشكلة (Heteroskedasticity Test)، تظهر البيانات في الجدول (27) أن قيمة prob.ch - square بلغت (0.2470)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ومن ثم، يتم قبول فرضية عدم وجود تباين في الأخطاء أو أن النموذج الحالي لا يعاني من هذه المشكلة.

الجدول (27)

اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.353790	Prob. F(1,26)	0.5571
Obs*R-squared	0.375890	Prob. Chi-Square(1)	0.5398

4. نتائج تقدير معاملات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الايرادات العامة يتضح من نتائج الجدول (28) الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الايرادات النفطية وسعر الصرف، ويتضح ذلك ممن خلال معلمة تصحيح الخطأ، والتي تحقق فيها شرطي السالبية والمعنوية، اذ ان معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة التكيف بين الاجل القصير الى الاجل الطويل ، اذ تبين ان قيمة المعلمة كانت سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%)، اي ان الانحرافات يتم تصحيحها في الاجل الطويل للوصول الى حالة التوازن، اي انه يصحح (3.540) من الزمن.

اما تقدير المعلمات في الاجل الطويل تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول الى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية (5%)، اي وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية والايادات العامة، اذ ارتفعت

الايادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الايرادات العامة بمقدار (0.969) وحدة وبالعكس، وهذا ما ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية لاسيما في الاقتصاد العراقي ، والذي يعتمد بنسبة قد تصل الى 95% من ايراداته العامة على الايرادات النفطية.

الجدول (28)

نتائج انمودج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة الايرادات العامة

ECM Regression				
الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(GR(-1))	-4.565319	0.949816	-4.806531	0.0001
D(GR(-2))	-14.40192	2.994658	-4.809203	0.0001
D(GR(-3))	-7.065752	3.220465	-2.194016	0.0409
D(OR)	1.579780	0.232102	6.806391	0.0000
D(OR(-1))	3.574934	0.975901	3.663213	0.0017
D(OR(-2))	13.44788	2.736339	4.914552	0.0001
D(OR(-3))	7.721910	3.081930	2.505544	0.0215
CointEq(-1)*	3.540417	0.862539	4.104647	0.0006
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
OR	0.969571	0.062662	15.47303	0.0000
C	-16.75886	2042.622	-0.008205	0.9935
(EC = EX - (-0.0042*X + 1639.5083				

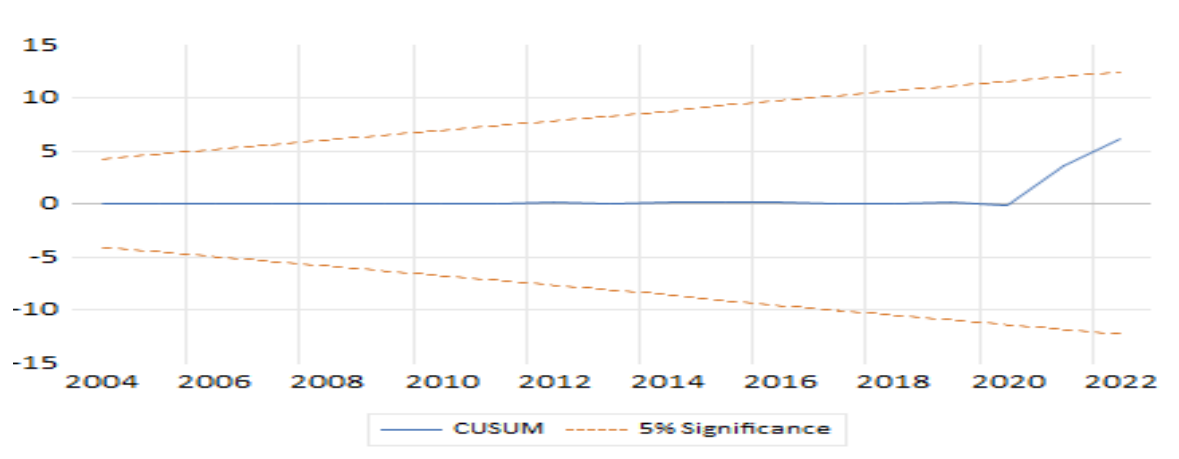
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

5. اختبار استقراريه الانمودج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM)

يعد اختبار الاستقرارية لنمودج (ARDL) المقدر من اهم الاختبارات التي تهدف الى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في البحث من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ويعد هذا الاختبارات من الاختبارات التي توضح امرين مهمين وهما بيان وجود اي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائماً ما تكون مصاحبة لانمودج (ARDL) .

الشكل (16)

المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eevuse12)

9.2.3. تقدير الانموذج القياسي للعلاقة بين الايرادات النفطية و الانفاق العام في العراق للمدة (2022-1990)

1. التقدير العام الاولي لأنموذج (ARDL) لدالة النفقات العامة.

يعد اجراء اختبارات جذر الوحدة، والتي من خلالها تم تحديد شكل وطبيعة النموذج المستخدم، وبما ان المتغيرات أستقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، وعلى ضوء نتائج الاستقرارية، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) مع الحدود للتكامل المشترك لتقدير العلاقة بين الايرادات النفطية و الانفاق العام في العراق للمدة (2022-1990) وتم تقدير الانموذج الاولي على النحو الاتي:

من خلال نتائج التقدير العام لدالة الانفاق العام في الجدول (29) يلحظ ان القوة التفسيرية للمتغير المستقل (R-squared) بلغت (0.981601)، وهذا يعني ان المتغير المستقل (الايرادات النفطية) يفسر ما قيمته (98%) من التغير في المتغير التابع (الانفاق العام) اما النسبة الباقية (2%) فتعود الى عوامل اخرى خارج الانموذج ، اما قيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.972886)، حسب اختبار فيشر مما يدل على ان الانموذج معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبلغت قيمة D.W (1.810186) مما يدل على خلو الانموذج من

الجدول (29)

التقدير الاساس (ARDL) لدالة النفقات العامة

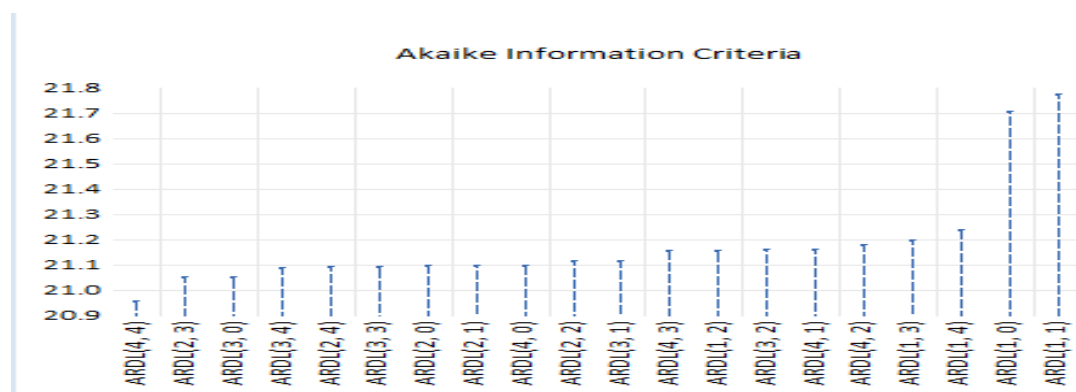
Dependent Variable: G
 Method: ARDL
 Date: 07/08/24 Time: 02:46
 Sample (adjusted): 1994 2022
 Included observations: 29 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): OR
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	-0.220894	0.215106	-1.026905	0.3174
G(-2)	0.447994	0.258030	1.736208	0.0987
G(-3)	0.019100	0.258742	0.073817	0.9419
G(-4)	0.408723	0.198581	2.058223	0.0536
OR	0.687548	0.069729	9.860221	0.0000
OR(-1)	0.070767	0.194518	0.363810	0.7200
OR(-2)	0.153011	0.247478	0.618280	0.5437
OR(-3)	0.007347	0.243689	0.030149	0.9763
OR(-4)	-0.489404	0.202039	-2.422325	0.0256
C	244.0881	2142.725	0.113915	0.9105
R-squared	0.981601	Mean dependent var		51657.00
Adjusted R-squared	0.972886	S.D. dependent var		45563.94
S.E. of regression	7502.703	Akaike info criterion		20.95071
Sum squared resid	1.07E+09	Schwarz criterion		21.42219
Log likelihood	-293.7853	Hannan-Quinn criter.		21.09837
F-statistic	112.6309	Durbin-Watson stat		1.810186
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

ويتضح من الشكل (17) ان فترة الابطاء المثلى للانموذج هي (4, 4) وفقا لمعيار Akaike ، اذ تعطي المدى المثلى اقل قيمة.

الشكل (17) نموذج التباطؤ الامثل



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

2. اختبار الحدود للتكامل المشترك

تم اجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعرفة فيما اذ كانت المتغيرات (الاياردات النفطية) و (الانفاق العام) ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الاجل، ويمكن تشخيص ذلك من خلال احصائية (F) المحتسبة ففي حال كانت اكبر من (F) الجدولية، يتم رفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، اما اذ كانت (F) المحتسبة اقل من الجدولية نقبل بالفرضية العدمية، بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات اذ كانت متكاملة من الدرجة (0) او (1)، بينما اذ وقعت (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى للقيم الحرجة، نقول بان النتائج غير حاسمة.

الجدول (30)

اختبار الحدود (Bound test)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.095079	10%	3.02	3.51
k	1	%5	3.62	4.16
		%2.5	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample:				
Actual Sample Size	29		n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

اتضح من نتائج الجدول (30) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (2.095079) اقل من القيم الحرجة في حديها الاعلى والادنى كما حدده pesaran في حال وجود حد ثابت للدالة، وعليه نقبل الفرضية العدمية، ونرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%) بين المتغيرات.

3. الاختبارات التشخيصية للانمودج المقدر.

أ. مشكلة الارتباط الذاتي

يلحظ من الجدول (31) نتائج دراسة ارتباط البواقي (Bruschi Codfrey Serial) في النمودج الحالي، وتبين أن النمودج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. فقد كانت قيمة prob. chi-square البالغة (0.1695)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج قبول فرضية عدم وجود مشكلة ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود المشكلة.

الجدول (31)

نتائج اختبارمشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.185397	Prob. F(2,17)	0.3297
Obs*R-squared	3.549314	Prob. Chi-Square(2)	0.1695

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

ب. مشكلة عدم تجانس التباين.

وفقاً لاختبار عدم تجانس التباين المشكلة (Heteroskedasticity Test)، تظهر البيانات في الجدول (32) أن قيمة prob.ch - square بلغت (0.1644)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ومن ثم، يتم قبول فرضية عدم وجود تباين في الأخطاء أو أن النمودج الحالي لا يعاني من هذه المشكلة.

الجدول (32)

نتائج اختبارمشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.790727	Prob. F(3,22)	0.1784
Obs*R-squared	5.102871	Prob. Chi-Square(3)	0.1644

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

4. نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الانفاق العام يتضح من نتائج الجدول (33) الى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية والانفاق العام، ويتضح ذلك ممن خلال معلمة تصحيح الخطأ، والتي تحقق فيها شرطي السالبية والمعنوية، اذ ان معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الأجل الطويل ، اذ تبين ان قيمة المعلمة كانت سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%)، اي ان الانحرافات يتم تصحيحها في الأجل الطويل للوصول الى حالة التوازن، اي انه يصحح (0.345) من الزمن. اما تقدير المعلمات في الأجل الطويل تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول الى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية (5%)، اي وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والانفاق العام، اذ ارتفعت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الانفاق العام بمقدار (1.243) وحدة وبالعكس، وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية.

الجدول (33)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لدالة الانفاق العام

ECM Regression الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(G(-1))	-0.875817	0.187647	-4.667374	0.0002
D(G(-2))	-0.427823	0.201950	-2.118457	0.0475
D(G(-3))	-0.408723	0.185037	-2.208867	0.0397
D(X)	0.687548	0.063161	10.88562	0.0000
D(OR(-1))	0.329047	0.184482	1.783623	0.0905
D(OR(-2))	0.482057	0.166263	2.899357	0.0092
D(OR(-3))	0.489404	0.175202	2.793371	0.0116
CointEq(-1)*	-0.345077	0.130925	-2.635686	0.0163
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
X	1.243980	0.194477	6.396528	0.0000
C	707.3444	6200.613	0.114077	0.9104
(EC = G - (1.2440*X + 707.3444)				

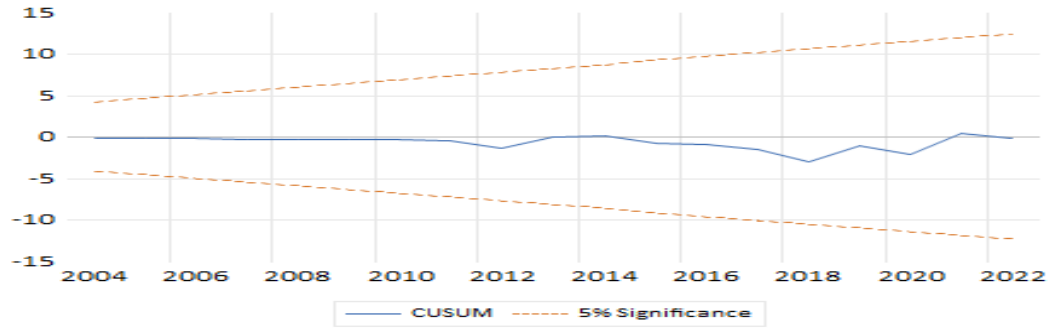
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

5. اختبار استقراريه الانموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM)

يعد اختبار الاستقرار لنموذج (ARDL) المقدر من اهم الاختبارات التي تهدف الى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في البحث من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ويعد هذا الاختبارات من الاختبارات التي توضح امرين مهمين وهما بيان وجود اي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائما ما تكون مصاحبة لانموذج (ARDL)

الشكل (18)

المجموع التراكمي لمربعات البقايا والمجموع التراكمي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

ان اهم النتائج التي توصلت اليه الدراسة هي:

- (1) إن اعتماد البلدان النفطية على سلعة النفط الخام وإيراداته كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية ، جعل اقتصاداتها تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية ، وانعكاس ذلك في أداء الاقتصاد الكلي لهذه البلدان وعلى أداء السياستين النقدية والمالية ..
- (2) إن حساسية الاقتصاد العراقي لتقلبات أسعار النفط الخام وإيراداته التي تحدث بين الحين والآخر لها تأثير واضح على مؤشرات السياستين النقدية والمالية ، إذ كان لارتفاع أسعار النفط الخام وإيراداته أثر ايجابي في مؤشرات أداء السياستين ، فيما يترك تراجع أسعار النفط الخام أثراً سلبية في مؤشرات تلك السياستين.
- (3) ان اهم ما بينته الدراسة هنالك عاملين يؤثران في اسعار النفط هما الصراعات السياسية الدولية والطلب العالمي على النفط، فأذا انخفض الطلب العالمي على النفط يؤدي إلى انخفاض سعر النفط الخام ومن ثم انخفاض حجم الإيرادات النفطية.
- (4) تبين الدراسة ان انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في بعض السنوات تعطي مؤشر جيد على اتجاه الحكومة العراقية في تفعيل التنوع في الإيرادات الأخرى غير النفطية من خلال فرض وجباية الضرائب على شركات الاتصال اضافة الى إيرادات التعريفات الكمركية.
- (5) ان التذبذبات التي تحصل في الإيرادات النفطية ارتفاعاً وانخفاضاً بين مدة وأخرى تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الإقتصادي في العراق وبالتالي ممكن ان تتفاقم المشاكل في ادارة السياسة النقدية والمالية في العراق،اذ ان العراق كان ولايزال يعتمد وبشكل رئيس على مورد واحد وهو القطاع النفطي، وايضا هنالك قصور واضح في اداء القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة.
- (6) ان نتائج تقدير الانموذج (ARDL) كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية مما اثبت جودة الانموذج ،ان المتغير المستقل (الإيرادات النفطية)فسر نحو (75%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (سعر الصرف) و(95%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عرض النقد) و(93%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الإيرادات العامة) و(98%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (النفقات العامة)، وخلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.
- (7) اتضح من نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك عدم وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغير المستقل (الإيرادات النفطية)باتجاه المتغيرين

التابعين (سعر الصرف، النفقات العامة) ووجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل باتجاه المتغيرين التابعين (عرض النقد، الايرادات العامة).

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن اقتراح الآتي:

- 1) من الضرورة التنويع في مصادر الإيرادات العامة غير النفطية وتنشيط عمل القطاعات الانتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات الأخرى في العراق للاستفادة من موارد تلك القطاعات في تمويل الموازنات العامة وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل اساس.
- 2) ضرورة وضع الخطط التنموية من قبل الجهات المختصة من اجل دعم متغيرات السياسة النقدية والمالية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وتجنب التذبذبات التي تحصل في الإيرادات النفطية.
- 3) من المهم تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي بدورها تسهم في زيادة الصادرات النفطية بالإضافة الى تعزيز مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- 4) دعم وتشجيع الباحثين للقيام بدراسات موسعة حول جوانب السياسة النقدية والمالية في العراق من اجل وضع الحلول اللازمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تحصل في الموازنات العامة.
- 5) من الضروري ان تضع الدولة توليفة من الخطط التنموية التي تتعلق بالنفقات العامة وان لا تجعلها رهينة تحت تأثير التذبذبات التي تحصل في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع وانخفاض اسعار النفط، أي لا بد من وجود اليه انفاق ثابتة وعدم التوسع فيها مهما حدثت تذبذبات في الإيرادات النفطية ارتفاعاً أو انخفاضاً لتجنب كل المشاكل وخصوصاً المشاكل التي حدثت في الاقتصاد العراقي عام 2014 عندما انخفضت الإيرادات النفطية التي لجأ العراق فيها الى الاقتراض الخارجي لتغطية النفقات العامة للدولة.
- 6) ضرورة التركيز على العناصر التي تهدف الى تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة القطاع النفطي عليه، وايضاً يجب ان يكون هنالك تصرف رشيد في الإيرادات النفطية ورفع مستوى النشاط الانتاجي والاستثماري، اضافة الى ذلك تعزيز دور القطاعات

الخاصة بهدف زيادة التوظيف ومن ثم زيادة الدخل على ان يتطابق ذلك مع برامج اقتصادية تهدف الى توظيف الايرادات النفطية في العراق لصالح الاستثمار العام.

(7) يجب ان يتجه العراق الى تفعيل سبل التنسيق والتعاون مع الدول التي تنتج النفط من اجل استغلال الثروة النفطية بأفضل شكل، وضبط السعر العالمي لتلك الثروة مع القيمة الحقيقية لها بما يتلاءم مع مصلحة هذه الدول وحاجة الدول التي تستهلك النفط.

(8) من الامور المهمة النهوض بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وتشخيص المعوقات والصدمات والمشاكل التي تواجهها هذه القطاعات وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وذلك لأن هذه القطاعات تسهم في توفير الايرادات للدولة وايضاً الانتفاع منها لتغطية النفقات العامة في الموازنة الاتحادية.

قائمة

المراجع والمصادر

قائمة المصادر

أولاً: المراجع

• القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1. أبدجمان، مايكل،(1999) " الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة" تعريف محمد ابراهيم منصور دار المريخ للنشر ، الرياض.
2. ابراهيم ، قصي عبد الكريم (2010) اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية" النفط السوري أنموذجاً" ، ط 1 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا.
3. احمد ، رائد ناجي ، (2017) علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، ط 3 ، مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق.
4. الأشقر ، احمد ، (2007) "الاقتصاد الكلي" ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
5. الافندي ، محمد أحمد،(2018)" الاقتصاد النقدي والمصرفي" مركز الكتاب الاكاديمي ، الطبعة الأولى عمان .
6. البخاري ، لحلو موسى،(2010)" سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية" الطبعة الأولى ، لبنان مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر.
7. القاضي حسين الريشاني ، سمير ،(2010)" محاسبة البترول" ، دار العاتك للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى .
8. بخيت، حسين علي وفتح الله ، سحر ، (2009) الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن
9. برجاس ، حافظ ، (2000) الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان.
- 10.برنييه واسيمون،(1989)" أصول الاقتصاد الكلي" ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، الكتاب للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت .
- 11.بولص، عامر شبل زيا ،(2022)" الحكومة والبنك المركزي (العلاقة الاقتصادية وتأثيرها" المركز الديمقراطي العربي ، الطبعة الأولى ، المانيا- برلين .
- 12.التنير ، سمير ، (2007) " التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ، ط 1 ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.
- 13.السعدي ، صبري زاير(2009)" التجربة الاقتصادية في العراق الحديث" ، دار المدى للثقافة والنشر ، الطبعة الأولى .

14. سمير صارم ،(2012) انه النفط!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق " ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الاولى.
15. الحاج ، طارق محمد ، (2009) المالية العامة ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
16. حميد عبيد (2017) "الاقتصاد القياسي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب ، العراق .
17. الخطيب ، فاروق بن صالح ودياب، عبد العزيز بن احمد ،(2013) "دراسات متقدمة ف الاقتصادية الكلي" جدة .
18. الخطيب خالد شحادة وشامية ، احمد زهير ، (2012) اسس المالية العامة ، ط 4 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
19. خلف ، فليح حسن ، (2008) "المالية العامة ، ط 1 ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا.
20. خليل، علي محمد واللوزي ، سليمان احمد (1999) المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن.
21. الخيكاني، نزار كاظم و الموسوي ، حيدر يونس،(2015) "السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية.
22. دامودار، جوجارتي،(2010) "الاقتصاد القياسي بالامثلة " ترجمة د. مها مجمد زكي ، دار حميثرا للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، القاهرة .
23. الدعيمي ، عباس كاظم ، (2010) "السياسة النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية" ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
24. الدوري ، زكريا ، و السامرائي ، يسرى،(2006) "البنوك المركزية والسياسات النقدية" الطبعة الأولى ، عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع .
25. دياب ، محمد والموسوي ، صفاء عبد الجبار علي والطائي ، حسين منعم خلف ، (2015) "التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
26. الربيعي ، رجاء ، (2013) دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي" ، دار أمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
27. الزمراني اناس بن صالح ، (2002) المالية العامة والسياسة المالية ، ط 1 ، مكتبة وراقة البديع للنشر والتوزيع ، مراكش المغرب.
28. سامي ، السيد ،(2018) "النفود والبنوك والتجارة الدولية" جامعة القاهرة.

29. السريتي ، السيد محمد ونجا ، علي عبد الوهاب (2013) مبادئ الاقتصاد الكلي " ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية ، مصر .
30. الشايجي ، وليد خالد (2005) المدخل الى المالية العامة الاسلامية" ، ط 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
31. شباط ، يوسف ، (2010) المالية العامة والتشريع المالي" ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، دمشق ، سوريا .
32. صارم ، سمير (2003) انه النفط!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق" ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الأولى .
33. صالح ، مظهر محمد (2010) مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق - الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بغداد ، بيت الحكمة، ط 1 .
34. طاقة ، محمد والعزاوي، هدى ، (2010) اقتصاديات المالية العامة ، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
35. عايب ، وليد عبد الحميد ، (2010) الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي" ، ط 1 ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
36. عبد الحميد ، احمد طلال ، (2001) " النظام القانوني لأموال الدولة الخاصة" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
37. عبد الحميد عبد المطلب ، (2015) اقتصاديات البترول والسياسة السعيرية البترولية" ، ط 1 ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .
38. عبد القادر، محمد عطية ،(2000) "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق " الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية .
39. عبد الله، حسين (2006) " مستقبل النفط العربي" ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
40. عبد المنعم ، علي السيد والعيسى، نزار سعد الدين ،(2004) " النقود والمصارف والاسواق المالية" دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .
41. عبدالعزيز ، اكرم (2002) الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بغداد ، بيت الحكمة .
42. عدنان، هجير و زكي، أمين،(2010) " الأقتصاد الدولي" اثناء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان .

- 43.العصار،رشاد و الحلبي، رياض ،(2010)" النقود والبنوك" دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان . الاردن .
- 44.عصفور ، محمد شاكر ، (2012) اصول الموازنة العامة" ، ط 4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.
- 45.العكام ، محمد خير ، (2018) المالية العامة 1" ، مشورات الجامعة الافتراضية السورية ، دمشق ، سوريا.
- 46.علام ، احمد عبد السميع (2012) المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق" ، ط 1 ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر.
- 47.العلي ، عادل فليح ، (2007) المالية العامة والتشريع المالي والضريبي" ، ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.
- 48.العلي، عادل فليح (2011)" المالية العامة والقانون المالي والضريبي" ، ط 2 ، اثناء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 49.عمار ،محمد خلف ،(2011)" طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيق " الطبعة الأولى ، عمان ، دار الحامد للنشر .
- 50.عمارة ، رانيا محمود ، (2015) المالية العامة (الايرادات العامة ، ط 1 ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الجيزة ، مصر.
- 51.عواد ، فتحي احمد ذياب (2013) اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان الاردن
- 52.العيساوي ،عبد الكريم جابر شنجار ،(2018)" الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات" الدار العربية للعلوم والنشر ، الطبعة الأولى ، لبنان .
- 53.عيسى ، خليفى ، (2011) هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي" ، ط 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 54.الغالبى ، عبد الحسين جليل وخضير، ليالي بديوي وعبد الكاظم، زينة شاكر، (2021) " الصدمات النقدية والمالية" دار الفنون والاداب للنشر ، الطبعة الأولى.
- 55.فهيمى، حسين كامل ،(2006)" أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامى " المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب - جدة.
- 56.قنطجى، سامر مظهر ،(2020)" السياسات النقدية والمالية والاقتصادية" مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، جامعة كاي.

57. كاظم، حيدر يونس ، (2016) الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية" ، ط 1 ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، كربلاء ، العراق .
58. الكبيسي ، محمد صالح ، ورشم محمد حسن (2014) مقدمة في الاحصاء الاقتصادي" ، ط 2 ، المكتبة القانونية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
59. كنعان، علي ،(2012) " النقود والصيرفة والسياسة النقدية" جامعة دمشق، دار المنهل للطباعة والنشر .
60. ماير ، توماس ودوسيتبري، جيمس اس والبير، روبرت زد،(2002) " النقود والبنوك والاقتصاد" ترجمة السيد احمد عبد الخالق ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار المريخ للنشر .
61. مساعدة ، امجد عبد المهدي وعقلة، محمود يوسف ، (2011) دراسة" في المالية العامة" ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
62. مشكور ، سعود جايد والحلو ، عقيل حميد ، (2016) مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، ط 1 ، العالمية للتصميم والطباعة المثني العراق .
63. المهاني ، محمد خالد والخطيب ، خالد شحادة ، (2005) " المالية العامة" ، منشورات جامعة دمشق مركز التعليم المفتوح ، دمشق ، سوريا .
64. ناشد، سوزي عدلي (2008) اساسيات المالية العامة ، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ، لبنان .
65. نصر الله ، عباس محمد (2015) المالية العامة والموازنة العامة ، ط 1 ، مكتبة زين الحقوقية والادبية للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
66. الهيتي ، احمد حسين علي (2011) مقدمة في اقتصاد النفط" ، ط 1 ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
67. الوادي ، محمود حسين ، (2010) مبادئ المالية العامة ، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
68. والتر ، ارني ، (2011) "العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط وامن الطاقة العالمي" ، ط 1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابوظبي ، الامارات .
69. الياسري ، احمد جاسم جبار ، (2010) النفط ومستقبل التنمية في العراق" ، ط 3 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، لبنان .

ثالثاً :- البحوث والدراسات

70. ال زيارة ، كمال حامد،(2018) " ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساته الاقتصادية" مجلة جامعة اهل البيت ، كلية القانون .

- 71.الشرع ، عقيل ، سليم ، جنان(2019)" قياس وتحليل اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2016)" ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، المجلد 15 ، العدد 42 .
- 72.ابراهيم، أمال علي،(2019) " دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر بأستخدام مربع كالدور السحري" مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 20 ، العدد 3.
- 73.الاسدي ، جراح يوسف و نعيم ،صباح(2015) الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد الخامس عشر.
- 74.اسعد، بلال محمد وعبد،مهند خميس وعواد،خالد روكان،(2019)" العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2017-2004)" كلية المعارف الجامعة.
- 75.بحيت، غالب شاكر ، (2016) تحليل اثار السياسة المالية على التنمية في العراق للمدة (2013-2004)" ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط المجلد 12 ، العدد 34.
- 76.بركاني، سوسن،(2017) " أثر السياسة النقدية على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية".
- 77.بشيشي، وليد و مجلخ ، سليم،(2018) " أداء مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2014-2001" مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية العدد الثالث ، جوان، جامعة قائمة ، الجزائر .
- 78.البصام ، سهام حسين والشريفة سميرة فوزي شهاب ، (2013) مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية" ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36.
- 79.البصيصي ،صلاح جبير،(2012) تنظيم الموارد المالية في العراق الفدرالي .
- 80.تيجاني، بالرقى و رشدي، أمين،(2017) " أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المال مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 1.
- 81.ثويني، فلاح حسن،(2005) " التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثامن ، الجامعة المستنصرية.
- 82.جار الله ،رغد اسامة و ذنون ، مروان عبد الملك (2011)" قياس أثر التطور المالي على النمو الأقتصادي في عينة من الدول النامية بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع ARDL للمدة1960-2010" مجلة تنمية الرافيدين ، جامعة الموصل ، المجلد 35، ملحق العدد 114 .

83. الجبوري ، ختام حاتم (2017) اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية جامعة بابل ، المجلد 9 ، العدد 4.
84. جعاز حسين عبد الكريم والعامري ، محمد علي حميد (2016) الايرادات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الربية للمدة (2001-2013) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 14 ، العدد 4.
85. الجنابي ، نبيل مهدي ، (2012) نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (ST.LOUIS) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد 8 ، العدد 22.
86. خليل ، محمود حميد ، إبراهيم ، عزالدين خليل (2012) "العلاقة بين الايرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة 2004-2016" ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4 العدد 44 ، العراق.
87. الجنابي ، نبيل مهدي ، (2012) نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (ST.LOUIS) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد 8 ، العدد 22.
88. الجيلاني ، عبد الرحمن علي، (2015) " أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم" مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 4 ، العدد 3 .
89. حسين ، علي كاظم وهادي ، سالم عواد ، (2015) اعداد الموازنة العامة للدولة بطريقة الاساس الصفري واثره في تخطي القصور الناتج من اعدادها بطريقة البنود" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس.
90. الحلفي ، عبد الجبار عبود ، (2012) السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم ، واسط ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد 31.
91. حماد ، سعد عبد الكريم وجروان ، صبحي عبد الغفور وصبري ، بسام امين، (2021) " تقييم اداء سعر الصرف في السوق الموازي على المتغيرات الاقتصاد الكلي - دراسة تطبيقية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)" مجلة الدنانير ، العدد 23 .
92. الخزرجي ، د. ثريا عبد الرحيم ، (2007) تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة (1980-2003) .
93. خضير ، ايمان عبد ، وعلوان حسين حسب الله ، (2014) قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد ، المجلد 20 ، العدد 79.

- 94.خلف، حميد حسن وعيسى ،سعد صالح،(2019) " السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2003-2016" ، مجلة دنانير ، العدد السادس عشر .
- 95.الخيكاني ، نزار كاظم والعيساوي ، حسن عبد الامير،(2014)" إمكانية الأدوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2010" مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 3 .
- 96.داغر، محمود محمد(2014) السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 65.
- 97.دالي ، سعيدة ،(2021)" الانفاق الاستثماري العام بالجزائر في ظل تقلب إيرادات النفط خلال الفترة 1990-2016" ، مجلة المالية وإدارة الشركات ، المجلد 5 ، العدد 2 .
- 98.الدوسكي ، أزيد احمد سعدون والوائل، سمير فخري نعمة ، (2010) انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 ، دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 18.
- 99.زعبي، عمار وسلطاني، امنة ،(2020)" دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري" المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، .
100. سعد، محيي محمد،(2013)" دور البنك المركزي المصري في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وسوق الأوراق المالية" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 54 .
101. سلمان ، محمد صالح ،(2010) قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي(1980-2005)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 16، العدد 58.
102. السيد علي ، عبد المنعم والجنابي ، وهيل عجمي ،(1992) الاقتصاد السياسي في العراق(1988-1992)، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد الاول ، القاهرة .
103. الشاذلي ، احمد شفيق،(2017)" قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي" صندوق النقد العربي: ، سلسلة دراسات اقتصادية.
104. شدهان ،عمار مجيد "(2016) تقييم دور السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2014" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السابع ، ملحق العدد الرابع ، جامعة قناة السويس.
105. شرودود ،خولة و جليد، نور الدين،(2022) " فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم" مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 13 ، العدد 2 ، الجزائر .
106. الشمري ، أبتهاال أحمد والشمري ، كمال كاظم،(2017)، السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي" المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 14 العدد 58 ، 2006-2016 .

107. الشندي ، اديب قاسم وعبد الخضر، نغم حميد ، (2016)قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013). كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، العدد 21.
108. شندي ، اديب قاسم ونجم ، حيدر ربح ، (2015) " السياسة المالية وكفاءة اداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد 18.
109. الشندي ، اديب قاسم(2006) سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
110. الشوربجي ، مجدي (2009) " أثر النمو الأقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 6 ، مصر .
111. شومان ، عبد اللطيف حسن وحسن، علي عبد الزهرة ، (2013) تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 9 ، العدد 34.
112. شيحان ، شهاب حمد ، (2014) " الاختلالات الهيكلية للموازنة الاتحادية في العراق للمدة (2004-2012) " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الانبار ، المجلد 6 ، العدد 12.
113. الشيخ طه رانيا،(2021) " التضخم اسبابه ، آثاره ، وسبل معالجته" صندوق النقد العربي ، كتيبات تعريفية العدد 18.
114. صاري، علي،(2013)" السياسة النقدية غير التقليدية ، الأدوات ، الأهداف" المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 4 .
115. صالح ، مظهر محمد ، (2012) السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، اذار.
116. الصالحي ، بان صلاح،(2012)" دور البنك المركزي في مالية الدولة" ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، ص 2 ، تقرير منشور على الانترنت.
117. الضامن خطاب عمران صالح (2016) تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2014) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة كركوك ، المجلد 6 ، العدد 2.
118. الضاوي ، علوان (2016) انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للمدة (2010-1990) ، مجلة الباحث الاقتصادي جامعة باجي مختار، العدد 6.

119. ضويفي ، حمزة ، (2015) أثار إنهيار اسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري" ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 4 ، العدد 2.
120. طالب ، محمد الامين وليد و قلادي، نظيرة،(2019) " الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007-2008)" مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 1.
121. الطائي ، عبد الرحمن كريم عبد الرضا والمكصوصي رحمن حسن علي ، (2018) تحليل واقع العلاقة بين اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1970-2015) ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط المجلد 14 ، العدد الخاص بالبحوث المستلة لطلبة الدراسات العليا.
122. عباس ، صباح نوري،(2008) " أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990- 2005" كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر .
123. عبد الحميد، أمل وعبد القادر، منى،(2017) الأدلة المعلوماتية ، البنك المركزي المصري .
124. عبد الرحيم، ثريا ،(2007)" تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 13 العدد 48 لسنة.
125. عبد الرضا ، نبيل جعفر ، (2011) اقتصاد" النفط" ، ط 1 ، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.
126. العبيدي، فرج منصور،(2017)" معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد الثامن ، العدد 4 ، جامعة قناة السويس.
127. العراقي ، بشار احمد ، (2013)" السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر" ، دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 30.
128. عريقيب، سعاد عبد السلام (2018) دور" الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا بتطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للمدة (1962-2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، الجامعة الاسمرية الاسلامية ، العدد 11.
129. العزاوي ، كريم عبيس حسان والشمري ، حسين عباس حسين (2018) أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2014) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية جامعة بابل المجلد 10 العدد 2.
130. عطو، د. سامي فاضل،(1999) دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والاصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ،العدد الثاني.
131. علة ، مراد (2016) تطورات اسعار النفط في الاسواق العالمية دراسة تحليلية للمدة (2000- 2014)" ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الوادي ، المجلد 3 ، العدد 9.

132. علي ، عبد الزهرة وعبد اللطيف ،حسن شومان(2013) " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بأستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً وتوزيع الابطاء (ARDL) " مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 9، العدد 34 .
133. علي محمد ابراهيم ومسعود ، ليث صلاح وعبد الحسين روى حسين (2016)" الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط" ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 49.
134. عليوي ، نجم عبد ، (2009) دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 2007" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد 2 ، العدد 13.
135. عمر، رياض رؤوف وحمود، انيس عواد،(2008) " تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الاداء المصرفي" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس عشر .
136. العمري ، علي ، (2008) دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدة (1970-2006) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.
137. العنكبي ، عبد الحسين (2008) الموازنة العامة الفدرالية والتوزيع الامثل للإيرادات النفطية العراقية" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 17.
138. الغالبي، عبدالحسين، (2017)سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي ، 9-10كانون الاول.
139. غيدان ، حمه ، جليل كامل و استبرق اسماعيل،(2015)اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة(1990-2012)، واسط ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد(17).
140. فرج سكنة جهيه (2015) العوامل المؤثرة في اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة ، العدد 26.
141. القدير ، خالد بن حمد بن عبد الله،(2002)" العلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الأجمالي في دولة قطر ، دراسة تطبيقية بأستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية " دراسات اقتصادية ، السلسلة العملية لجمعية الاقتصاد السعودي ، المجلد الرابع ، العدد الثامن .

142. كاظم ، فاضل عباس و ناصر، صبحي عواد،(2021) " قياس فاعليه السياسة النقدية في جذب وتكوين الاحتياطات الدولية في العراق من (2004-2018)" مجلة دنانير ، العدد 23.
143. كاظم، عمار مجيد،(2012) " سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والاسلامية" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد الثاني والثلاثون .
144. كنعان ، علي وغانم ، عدنان و ابراهيم رشا يحيى ، (2011) دور" السياسة المالية في توزيع واعادة توزيع الدخل القومي في سوريا" ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، جامعة دمشق المجلد 33 ، العدد 4.
145. كواحله ، يمينة ، (2015) أثر تغيرات اسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر" ، مجلة الابحاث الاقتصادية ، جامعة البليدة ، العدد 13.
146. محمد ، أحمد يوسف الامام،(2020) " أثر التضخم على مدى كفاءة القوائم المالية بالمؤسسات الحكومية" مجلة الطريق والعلوم الاجتماعية ، المجلد 7 ، الإصدار 11 .
147. محمد ،الصادق يوسف والحلاطه، مأمون خلف،(2021)" أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال المدة 1995-2018" المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال ، المجلد 11 ، العدد 1 .
148. محمد، قصي مساهر ،(2021)" خطر التضخم وأثره في المعاملات المالية في ضوء الشريعة والأقتصاد" مجلة البحوث والدراسات الإسلامية العدد 63 ، العراق.
149. المحمدي ، ناظم عبد الله وصايل، علي نبع،(2018) " التنبؤ بمسارات التضخم في العراق" مجلة دنانير العدد الثاني عشر.
150. محمود ، زهرة هادي و بشار ، اكد سعدون (2012)" تحليل اقتصادي لأستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق بأستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك "، مجلة زراعة الرافدين ، جامعة بغداد ، المجلد 40 ، العدد 4 .
151. محمود ناجي عبد الستار وعباس علي خضير ، (2007) اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، المجلد 14 العدد 1.
152. مختاري، عادل وابن البار، محمد وابن دقفل،كمال،(2021)" قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المدة1990-2019 مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال ، المجلد 10 ، العدد 1 .
153. مرسي، منال جابر (2017) " تقييم فاعليه السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر للمدة 1990- 2017" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

154. المشهداني ، ال طعمة ، احمد اسماعيل و حيدر حسين ،(2012) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2009)، بغداد، المجلة العراقية، للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد ثلاثة وثلاثون.
155. المشهداني ، نزية عباس ، الزيدي ، كوثر خضر(2015) " مقارنة طرائق اختبارات جذر الوحدة مع الطريقة مقترحة لاستقرارية السلسلة الزمنية بأستخدام المحاكاة " مجلة كلية التراث الجامعة ، جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 18 .
156. مصباح ، حراق ، (2012) فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" ، مجلة الاقتصاد الجديد المركز الجامعي ميله ، العدد 6.
157. مطاي، عبد القادر وراشدي، فتيحة،(2016)" سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات" مجلة روى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، العدد 11 ، الجزائر.
158. مناحي، افتخار محمد،(2012) " أهمية السياسة النقدية في الأستقرار الأقتصادي في العراق للمدة 2000- 2010" مجلة دنانير/ العدد السادس.
159. المياحي، مروة محمد وشندي، اديب قاسم،(2022) " أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف- العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019" مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد 14 ، العدد 44 .
160. النعيمي ، شهاب الدين حمد،(2021)" تحليل تأثير مخاطرة أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد الثاني والعشرون.
161. الهيتي ، احمد حسين وخلف، فاطمة ابراهيم ، (2009) اثر ادوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة (1970-2003)" ، مجلة بحوث مستقبلية ، مركز الدراسات المستقبلية- كلية الحداث الجامعة ، العدد 27-28.
162. نبيل ، بو فليح ، عبد القادر العاطف ،(2008) فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة البترولية في الجزائر" ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي ، جامعة فرحات عباس الجزائر.
163. ياس، أسماء خضير،(2013) " تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة 2000-2010)" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون .

رابعاً :- الرسائل والاطاريح

164. ابو ميري، عماد سالم محمد ، (2016) العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014) ، رسالة ماجستير ، جامعة الدول العربية ، القاهرة.
165. بن يوسف ، نوة ، (2016) تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة (1970-2012) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة.
166. جمام ، محمود ، (2010) "النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد منتوري ، الجزائر.
167. الخديمي، عبد الحميد ، (2011) أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر.
168. خلف الله ، وديع ، (2017) "السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر للمدة (2015-1990)" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر.
169. دحاوي، سعاد عربية ، (2016) اثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للمدة (1970-2014) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد الجزائر.
170. دردوري ، لحسن ، (2014) سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس" ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة.
171. الذبحاوي ، فرحان محمد حسن ، (2013) اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير: العراق انموذجاً ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.
172. سعد الله ، داوود ، (2009) اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010) "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
173. سلمان، هزاع داود ، (2009) "السياسة المالية ودورها في الاصلاح الاقتصادي (مصر حالة دراسية)" ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
174. الشدود، عدنان محمد حسن ، (2009) فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1991- 2006) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة.

175. الشمري ، فهد مغيث حزيان (2015) قياس وتحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
176. عبد المنعم، جليل وبودريالة بنعمر ، (2016) اثر صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر- دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر.
177. عذافة ، حيدر حسين ، (2018) فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد .
178. العلاوي ، محمد ، (2015) دراسة تحليله لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير ، الجزائر .
179. فخري، سمير،(2002) اهمية اسعر الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة من(1980-2001)، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
180. كريم ، فلاح حسين ،(2010)، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة 1980-2008 ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
181. محي الدين، بوري ، (2018) دور " السياسة المالية" في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر للمدة (2000-2010) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جلاي اليابس الجزائر .
182. مناصرية، خولة ، (2016) اثر السياسة المالية على اداء سوق الاوراق المالية دراسة حالة الاردن للمدة (1990-2014) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة .
183. مفاتيح ، إدريس ،(2003) دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة الجزائر .

خامساً :- التقارير والنشرات السنوية

- (1) جمهورية العراق البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

(2) جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،
المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

(3) جمهورية العراق البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير
الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

(4) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية للمدة (1990-2002).

(5) أوبك، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

سادساً : المصادر الأجنبية

1. Robin·Paul Krugman end " Macroeconomic" Worth·2006
2. M.Friedman· Benjamin " Monetary policy" nber working paper series· national bureau of economic research· Cambridge· 2000.
3. Toporowski· Jan Open market operations: beyond the new consensus" Monetary Policy and Research Department· Bank of Finland Researc□ 2006.
4. Cynthia S ·McCarty " Currency Auctions: Minimizing Collusive Behavior" USA· Journal of East- West Business· Vol. ، (1)8 ،2002 Jacksonville State University.
5. Mankiw ·N. Gregory " Macroeconomics" Worth Publishers· New York· 2009·7Ed.
6. European Parliament" The Determination of interest rate" Working paper Directorate General for research December 1999.
7. Taylor ·John " The monetary transmission· an empirical framework" journal of economic perspective· vol. 9no 4·1995.
8. Giovanni·Julian di and C. Shambaugh· Jay " The Impact of foreign Interest Rates on the Economy: The Role of the Exchange Rate Regime· National of Economic Research" NBER Working Paper No. ،13467 2007
9. Keynes· J.M." how to Pay for the war" (New York: harcourt Brace and Co. Inc 1940).
10. handa ·Jagdish " Monetary Economics" This edition published in the Taylor& Francis e- Library· 2008.
11. Bank Of Albania" precondition on inflation targeting in Albania" open forum· 2005.
12. Mazumder· S Ball· L " Inflation Dynamics and the great recession" NBER Working Paper No. ،1704 USA· 2011.
13. Ulrich ·Bindseil " The operational target of monetary policy and the rise and fall of reserve". 1position doctrine· European Central Bank· working paper series No. (372)· 2004.

14. Diveid c. colander. (2010). Macroeconomics (sixth edition) , pearson.
15. Popa , Ionela and Codreanu , Diana. (2010). " Fiscal Policy and its role in ensuring economic stability" , MIPRA Paper No.20820 , Posted 19 , <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20820/>.
16. hemming , Richard and Michael Kell and Selma Mahfouz (2002) " The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity" , IMF Working Paper.
17. Actan , Coskun can. (2017). " Supply- Side Economics and Supply- side fiscal policy" , Dokuz Eylul University , <https://www.researchgate.net/publication/318658779>.
18. Madni , Ghulam and Rasool , Chaudhary and Muhammad salam (2017). " Economic Growth in Context of Institutions and Fiscal Policy" , Pakistan Economic and Social Review , Volume 55.
19. Daved N. hyman (2010). Puplic Finance , Tenth Edition , south western , Cengage Learning.
20. Collier , paul m. (2003). Accounting for Managers , John Wiley & Sons LTD , England , copyright2003. www.wiley.com.
21. hamilton D. James (2008). " Understanding Crude Oil Prices" , The Energy Journal , Vol ,30 National Bureau of Economic Research , Cambridge.
22. Beckmann , Joscha and Czudaj , Robert and Arora , Vipin. (2017). " The Relationship between Oil Prices and Exchange Rates: Theory and Evidence" Working Paper Series , U.s. Department of Energy , Washington.
23. Anthony J. Venables , Using natural resources for development: why has it proven so difficult? , Journal of Economic Perspectives , (30).(1) , Oxford , 2016 : pp161 – 84.
24. Michael L. Ross , (1999) The political economy of the resource curse , World politics (51).(2) , California.
25. Gobind T. Nankani (,1979) Development problems of mineral-exporting countries , World Bank Staff Working Paper No. (354) , Washington D.C.
26. Alan H. Gelb , Oil windfalls: Blessing or curse? , Oxford university press , New York , 1988.
27. David Ricardo (, 2001) Principles of political economy and taxation , Batoche Books , ontario.
28. Hossein Mahdavy and M. A. Cook (,1970) The patterns and problems of economic development in rentier states: The case of Iran , life (1000).(1) , Oxford University Press , Oxford ,
29. Richards , Alan. (1991) "The political economy of dilatory reform: Egypt in the 1980s." World development (19).(12) , Elsevier , Amsterdam.

30. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani eds (1987)،'The rentier state،
Routledge، New York.
31. Christine Ebrahim Zadeh (،2003)Dutch Disease: Too much wealth
managed unwisely، Finance & Development .(1)، Washington D.C.
32. Jose De Gregorio and Holger C. Wolf(، 1994) Terms of trade،
productivity and the real exchange rate، No. (w4807)، National Bureau of
Economic Research، Cambridge.
33. Michael L. Ross، The oil curse: (2013) How petroleum wealth shapes the
development of nations. Princeton University Press، New Jersey.
34. Paul Collier، The Bottom Billion: (2007)Why the Poorest Countries are
Failing and What Can be Done about It، Oxford University Press، New
York.
35. Khalil ،Saed and Michel ،Dombrecht(2011) "The Autoregressive
Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt
inflation "Working Paper.
36. Pesaran .M ،Shin. Y ،and Smith. R (2001)"،Bounds Testing Approaches
to The Analysis of Level Relationships ،"Journal of Applied
Econometrics،Vol(16) ،USA.
37. C.W.J Granger and R.F Engel(1987) ،Co – Intergation and Error
Correction ،Representation ،Estimation and Testing ' Journal of
Econometrics ،Vol .: 55 ،No . 2 .
38. Michael ،Mas (2010)" Time Series Analysis " Section 3 ،University of
Oxford.
39. Gujarati ،D ،N(2009) "Basic Econometrics " 4 th ed ،New York
،McGraw- Hill Companies mm ،Inc..
40. Domdar، N.Gujarati، (2003)، Basic Econometrics، fourth Edition، New
York، McGraw- hill Companies mm، inc.

Abstract

The major challenge facing the oil-producing countries, including Iraq, is the fluctuations in crude oil prices and the financial revenues they generate, and this negatively affects the economic development processes in those countries, as these countries depend on the revenues of the oil sector to achieve this. The problem of the study is represented by a main question centered around the response of public spending to fluctuations in oil revenues. The study relied on the hypothesis that (the possibility of the variable represented by oil revenues to cause a positive impact on the path of development of public revenues and public expenditures as financial variables on the one hand and the exchange rate and money supply as monetary variables on the other hand during... The duration of the study is from (1990-2022), and the research aims to shed light on the importance and role of the oil sector in the Iraqi economy and its impact on public spending in Iraq, and the pursuit of economic balance and stability. The study used the standard model (ARDL) autoregressive with distributed lags using the program Statistical analysis (Eviews12) The study was summarized into a set of results, the most important of which is that it became clear from the results of the bounds test for cointegration that there is no cointegration relationship and a long-term equilibrium relationship trending from the independent variable (oil revenues) towards the two dependent variables (money supply, public revenues) and the existence of a cointegration relationship and a long-run equilibrium relationship. In the direction of the two dependent variables (exchange rate, overhead expenses), The study recommends that it is necessary to diversify sources of non-oil public revenues and stimulate the work of other productive sectors such as the industrial sector, the agricultural sector and other sectors in Iraq to benefit from the resources of those sectors in financing public budgets and not to rely on oil revenues mainly.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Muthanna University - College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences



Study and analysis of the course of monetary and financial policy in light of the fluctuation of oil revenues in Iraq for the period (1990-2022)

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, Al-Muthanna University, as part of the requirements for obtaining a master's degree in banking and financial sciences.

By the student

Baqir Kamel Abdel Sada Al-zayady

Supervised by

Assist.prof.Dr. Haider Hussein Al-Jabri

1446

2024